



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد



## دور الائتمان المصرفي في مكونات الطلب الكلي- العراق حالة دراسية

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب  
حمزة عبد الزهرة حمزة عباس

بإشراف الأستاذ الدكتور  
محمد حسين كاظم الجبوري



## إقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(دور الانتماء المصرفي في مكونات الطلب الكلي- العراق حالة دراسية) التي تقدم بها الطالب (حمزة عبد الزهرة حمزة عباس) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / / 2024/

## توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)



الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ / / 2024/

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطلاب  
(حمزة عبد الزهرة حمزة عباس) الموسومة بـ (دور الانتماء المصرفي في مكونات الطلب  
الكلي - العراق حالة دراسية)، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

### أقرار الخبير اللغوي

أشهد بان الرسالة الموسومة ((دور الانتماء المصرفي في مكونات الطلب الكلي - العراق حالة دراسية)) والعائدة الى طالب الماجستير (حمزة عبد الزهرة حمزة عباس) / قسم الاقتصاد، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي اذ اصبحت بأسلوب علمي سليم خال من الاخطاء اللغوية، ولأجله وقعت.



التوقيع :-

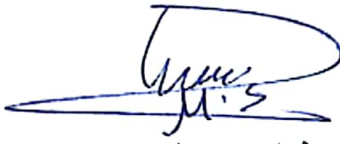
المقوم اللغوي: أ.د. حازم فاضل محمد

كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

التاريخ : / / 2024

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور الانتماء المصرفي في مكونات الطلب الكلي- العراق حالة دراسية) والمقدمة من قبل الطالب (حمزة عبد الزهرة حمزة عباس) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).



الأستاذ المساعد الدكتور

ميامي صلال صاحب

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

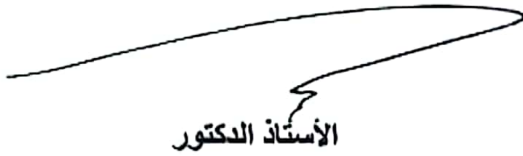


الأستاذ مساعد الدكتور

كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)



الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)



الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ  
يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}

صدق الله العلي العظيم

(سورة الفرقان: آية ٦٧)



## الاهداء

الى من قاد قلوب البشرية وعقولهم الى مرفأ الأمان، معلم البشرية الأول محمد

صلى الله عليه وآله وسلم،

الى من شرفني بحمل اسمه، والذي العزيز...

من بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عليا

الى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي...

أمي ثم أمي ثم أمي.. من كانت دعواتها وكلماتها رفيق الالق والتفوق

الى اخوتي واخواتي الذين هم ملاذي وسندي ومصدر فخري واعتزازي وابنائهم وبناتهم..

ازف لكم الاهداء حباً ورفعة وكرامة

الى من كان ظلي حين يرهقني التعب زوجتي الغالية..

الى بذرة الفؤاد وأمل الغد، أبنني العزيز كرار

الى عطر الصداقة.. الى الاخوة جمعني بهم ميدان العمل.. زملائي الكرام

الى كل هؤلاء اهدي هذه الدراسة، راجيا من الله ان تكون نافذة علم وبطاقة معرفة.

الباحث





## شكر والتقدير

اللَّهُمَّ إِنِّي أَفْتَتِحُ الثَّنَاءَ بِحَمْدِكَ، وَأَنْتَ مُسَدِّدٌ لِلصَّوَابِ بِمَنْكَ..

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الرحمة، والنبأ العظيم محمدًا (ﷺ) وإله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى من خط لي طريق البحث العلمي أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور محمد حسين كاظم الجبوري لتفضله قبول الإشراف وتحمله عناء النصح الرشيد والتوجيه السديد لإتمام هذه المذكرة وعلى دعمه الأبوي الدائم. وأتقدم بشكري وثنائي إلى السادة لجنة المناقشة رئيسًا وأعضاءً لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وتحملهم أعباء القراءة والتصويب، ولما سيبدونه من توجيهات علمية قيمة لأثراء هذه الرسالة.

وكما أشكر رئيس القسم وجميع أساتذة القسم لما أبدوه من مساعده وتوجيهات علمية حثيثة طيلة مدة الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي. وأود أن أشكر زملائي طلبة الدراسات العليا وإلى كل من علمني حرفًا أو مد لي حبل العون والمؤازرة لأقف موقفي هذا، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

## المستخلص

يحظى الائتمان المصرفي بأهمية بالغة نظرا لدوره الكبير في تمويل النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني عن طريق تنظيم وتطوير آليات التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل، وعليه فان للائتمان المصرفي دورا فاعل في التأثير بالنشاط الاقتصادي لاي بلد عن طريق التأثير بمكونات الطلب الكلي، اذ تتركز أهمية البحث في معرفة دور الائتمان المصرفي في مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، الصادرات، الاستيرادات)، ولمعرفة مدى استجابة مكونات الطلب الكلي لفاعلية الائتمان المصرفي اذ تكمن المشكلة في التساؤل الآتي (ما هو الدور الذي يمكن ان يؤديه الائتمان المصرفي في مكونات الطلب الكلي في العراق؟).

وانطلق البحث من فرضية مفادها ان للائتمان المصرفي التي تقوم به السياسة الائتمانية أثر فعال في تنمية الطلب الكلي من خلال احتمالية ان تكون طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي علاقة موجبة، أي بمعنى ان العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي علاقة طردية، فالزيادة في منح الائتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، تؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجة للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي.

وقد ثبت لنا من خلال البحث بان الزيادة في الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة بسيطة في الانفاق الاستثماري بالمقارنة بالزيادة الكبيرة في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الحكومي، فعليه من الضروري العمل بجدية على إيلاء اهتمام أكبر الى زيادة الانفاق الاستثماري وضغط الانفاق الاستهلاكي من خلال وضع برنامج حكومي طويل الأمد للحد من النزعة الاستهلاكية والتوجه نحو زيادة الانفاق الاستثماري الذي يعتبر المفتاح الرئيسي للتنمية.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
ح - هـ	قائمة المحتويات
ح - ي	قائمة الجداول
ي - ل	قائمة الاشكال
ل	قائمة المخططات
2-1	المقدمة
2	أهمية البحث
2	مشكلة البحث
2	فرضية البحث
2	أهداف البحث
2	منهجية البحث
3	الحدود الزمانية والمكانية
3	هيكلية البحث
7-3	الدراسات السابقة
55-8	<b>الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للانتمان المصرفي والطلب الكلي</b>
27-10	<b>المبحث الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للانتمان المصرفي</b>
10	المطلب الاول: مفهوم الانتمان المصرفي
11	المطلب الثاني: أهمية الانتمان المصرفي



12	المطلب الثالث: أنواع التسهيلات الائتمانية المصرفية
14	المطلب الرابع: أدوات الائتمان المصرفي
15	المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي الممنوح
16	المطلب السادس: مضاعف الائتمان المصرفي وأثره في خلق الودائع الجديدة
22	المطلب السابع: مفهوم عرض النقد والعوامل المؤثرة عليه وعلاقته بالائتمان المصرفي
49-28	<b>المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمطلب الكلي</b>
28	المطلب الاول: مفهوم الطلب الكلي
29	المطلب الثاني: المدارس المفسرة للمطلب الكلي
31	المطلب الثالث: الناتج المحلي الاجمالي
32	المطلب الرابع: مكونات الطلب الكلي
33	أولاً: الاستهلاك
35	ثانياً: الاستثمار
39	ثالثاً: الانفاق الحكومي ومضاعف الانفاق الحكومي
42	رابعاً: التعامل الخارجي (الاستيرادات والصادرات)
43	المطلب الخامس: توازن الاقتصاد الكلي
55-50	<b>المبحث الثالث: علاقة الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي</b>
50	المطلب الاول: علاقة الائتمان المصرفي في الاستهلاك
51	المطلب الثاني: علاقة الائتمان المصرفي في الاستثمار
53	المطلب الثالث: علاقة الائتمان المصرفي في تمويل الانفاق الحكومي
54	المطلب الرابع: علاقة الائتمان المصرفي في صافي الصادرات (الاستيرادات والصادرات)
99-56	<b>الفصل الثاني: تحليل تطور الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)</b>
75-58	<b>المبحث الاول: تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق</b>
58	المطلب الاول: الظهور التاريخي للقطاع المصرفي العراقي

60	المطلب الثاني: هيكله القطاع المصرفي في العراق
63	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي
66	المطلب الرابع: تحليل تطور بيانات الائتمان المصرفي في العراق
66	أولاً: تطور الائتمان المصرفي الحكومي في العراق
67	ثانياً: تطور الائتمان المصرفي الخاص في العراق
70	المطلب الخامس: تحليل تطور بيانات التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق
72	المطلب السادس: تحليل تطور عرض النقد في العراق للمدة 2004-2022
87-76	المبحث الثاني: تحليل تطور مكونات الطلب الكلي في العراق
76	المطلب الأول: تحليل تطور الانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق
79	المطلب الثاني: تحليل تطور الانفاق الاستثماري الخاص في العراق
82	المطلب الثالث: تحليل تطور الانفاق الحكومي في العراق
85	المطلب الرابع: تحليل تطور الاستيرادات والصادرات
99-88	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي في العراق
88	المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق
90	المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الاجمالي والانفاق الاستثماري الخاص في العراق
93	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الاجمالي والانفاق الحكومي في العراق
96	المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الاجمالي والاستيرادات والصادرات في العراق
138-100	الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي على مكونات الطلب الكلي في العراق للمدة (2004-2022)
108-102	المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير العلاقات القياسية
102	المطلب الأول: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
104	المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي
105	المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)

138-109	المبحث الثاني: قياس وتحليل نتائج الانموذج القياسي- أثر اجمالي الائتمان المصرفي على مكونات الطلب الكلي في العراق للمده (2004-2022)
109	المطلب الاول: اختبار استقراريه المتغيرات (جذر الوحدة)
110	المطلب الثاني: تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
139	الاستنتاجات
140	التوصيات
142	المصادر والمراجع
	Abstract

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
69	الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة في العراق للمدة (2004-2022)	1
71	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2022)	2
74	عرض النقد في العراق للمدة (2004-2021)	3
78	الانفاق الاستهلاكي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	4
81	الانفاق الاستثماري في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	5
84	الانفاق الحكومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	6
86	بيانات كل من الصادرات والاستيرادات والدخل القومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	7
89	العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	8
92	العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والانفاق الاستثماري في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	9
95	العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والانفاق الحكومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	10
98	العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والاستيرادات والصادرات في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	11
109	اختبار دي كي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)	12

110	تقدير انموذج ARDL لدالة الانفاق الاستهلاكي AC	13
111	اختبار الحدود للعلاقة التوازنيه طويله الأجل بين المتغيرات	14
112	اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستهلاكي AC	15
112	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الانفاق الاستهلاكي AC	16
114	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأنفاق الاستهلاكي AC	17
115	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الاستهلاكي AC	18
115	تقدير انموذج (ARDL) لدالة الانفاق الاستثماري AI	19
116	اختبار الحدود للعلاقة التوازنيه طويله الأجل بين المتغيرات	20
117	اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستثماري AI	21
117	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الانفاق الاستثماري AI	22
120	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأنفاق الاستثماري AI	23
121	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الاستثماري AI	24
121	تقدير انموذج ARDL للأنفاق الحكومي AG	25
122	اختبار الحدود للعلاقة التوازنيه طويله الأجل بين المتغيرات	26
123	اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الحكومي AG	27
123	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الانفاق الحكومي AG	28
126	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الانفاق الحكومي AG	29
126	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الحكومي AG	30
127	تقدير انموذج ARDL لدالة الاستيرادات AX	31
128	اختبار الحدود للعلاقة التوازنيه طويله الأجل بين المتغيرات	32
128	اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستيرادات AX	33
129	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الاستيرادات AX	34
131	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستيرادات AX	35
132	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الاستيرادات AX	36

132	تقدير انموذج ARDL لدالة الصادرات AM	37
134	اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات	38
134	اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الصادرات AM	39
135	اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الصادرات AM	40
137	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للصادرات AM	41
138	تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الصادرات AM	42

### قائمة الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
36	منحنى الطلب على الاستثمار	1
38	الكفاية الحدية للاستثمار وأسعار الفائدة	2
41	ميكانيكية عمل مضاعف الانفاق الحكومي	3
47	علاقة سعر الفائدة بالطلب والعرض النقدي	4
48	أثر السياسة النقدية والمالية المختلطة على IS – LM	5
67	الائتمان المصرفي الحكومي في العراق للمدة (2004-2022)	6
68	الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة (2004-2022)	7
72	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2022)	8
75	عرض النقد M1-M2 في العراق للمدة (2004-2022)	9
79	الانفاق الاستهلاكي الخاص والدخل القومي في العراق للمدة (2004-2022)	10
82	الانفاق الاستثماري الخاص والدخل القومي في العراق للمدة (2004-2022)	11
84	الانفاق الحكومي والدخل القومي في العراق للمدة 2004-2022	12
87	الصادرات والاستيرادات والدخل القومي في العراق للمدة 2004-2022	13
90	العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي الخاص للمدة (2004-2022)	14





93	العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص للمدة (2004-2022)	15
96	العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي للمدة (2004-2022)	16
99	العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والاستيرادات والصادرات في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	17
111	تحديد فترات الابطاء المثلى للانفاق الاستهلاكي AC	18
113	التوزيع الطبيعي Jarque – Bera لدالة الانفاق الاستهلاكي AC	19
113	اختبار معنوية المعالم المقدره لدالة الانفاق الاستهلاكي AC	20
114	استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج (تراكم مربعات البواقي)	21
116	فترات الابطاء المثلى لدالة الانفاق الاستثماري AI	22
118	التوزيع الطبيعي لدالة الانفاق الاستثماري Jarque – Bera	23
118	اختبار معنوية المعالم المقدره لدالة الانفاق الاستثماري AI	24
119	استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج (تراكم مربعات البواقي)	25
122	فترات الابطاء المثلى لدالة الانفاق الحكومي AG	26
124	التوزيع الطبيعي Jarque – Bera لدالة الانفاق الحكومي AG	27
124	اختبار معنوية المعالم المقدره لدالة الانفاق الحكومي AG	28
125	استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج (تراكم مربعات البواقي)	29
127	فترات الابطاء المثلى لدالة الاستيرادات AX	30
129	التوزيع الطبيعي Jarque – Bera لدالة الاستيرادات AX	31
130	اختبار معنوية المعالم المقدره لدالة الاستيرادات AX	32
130	استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج (تراكم مربعات البواقي)	33
133	فترات الابطاء المثلى لدالة الصادرات AM	34
135	التوزيع الطبيعي Jarque – Bera لدالة الصادرات AM	35
136	اختبار معنوية المعالم المقدره لدالة الصادرات AM	36



137	استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج (تراكم مربعات البواقي)	37
-----	--	----

### قائمة المخططات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المخطط
60	تطور هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2022	1



## المقدمة Introduction

أعطت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي أهمية كبيرة لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي بما يقدمه من الخدمات المصرفية من قبل المصارف التجارية للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة، ونتيجة للدور المهم للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية أصبح من الواجب على البنوك المركزية ان تأخذ على عاتقها مسؤولية رقابة وإدارة وتنظيم عمليات الائتمان للمصارف التجارية والمؤسسات الإقراضية الأخرى، الى جانب التخطيط السليم لمصادر الاموال عن طريق الاستعمال الملائم للعوائد بواسطة استراتيجيات التحوط التي تخفض مستوى المخاطرة في النشاط المستثمر به، ويعد الائتمان المصرفي ذا أهمية كبيره وجزء مهم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية، اذ تعد عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسة الثانية التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، ويمثل الائتمان معظم أصول هذه المصارف ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وان عملية منح الائتمان عملية تسويقية للأموال المتوفرة للمصرف بما يؤدي الى تحقيق الربحية والأمان ضمن قواعد وضوابط سليمة مع توفير ضمانات تدفق الأموال وعودتها الى المصرف وحمايتها من المخاطر، وتختلف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر وذلك وفق طبيعة النظام المالي والاقتصادي في كل بلد، اذ تهدف السياسة الائتمانية الموضوعية من قبل الإدارة المصرفية لمنع الاضطراب والارباك في العمل المصرفي من خلال توحيد القرارات الائتمانية داخل البنك للحفاظ على السيولة والأمان.

كما ان أهمية دراسة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي وصافي التعامل الخارجي) والذي يتكون من المتغيرات الاقتصادية الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الواردات أو ما يعادلها في صافي التعامل الأجنبي)، ويعمل الطلب الكلي على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن إجمالي العرض ومحاولة خلق حالة من التوازن العام بين إجمالي العرض وإجمالي الطلب، ويحدث خلل التوازن الاقتصادي نتيجة التقلبات في إجمالي الإنفاق التي تحدث بشكل مفاجئ ولذلك فإن الإدارة الفعالة لأشكال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من شأنها أن تقلل من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي على المدى القصير، كما يمكنها التحكم في المستوى الذي تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الاقتصادي على المدى الطويل، اذ تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه لكونه متغيرات الدراسة ( الائتمان المصرفي، مكونات الطلب الكلي) تعد اساس مشاكل النشاط الاقتصادي، وتحديد الأهداف الأساسية كونها تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي للبلد، ويمكن لأي بلد ان يستخدم

متغيرات الائتمان المصرفي للتأثير بمستوى أو نمو الاقتصاد ومن خلال التأثير بنمو ونشاط الطلب الكلي ومكوناته الأساسية.

### أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بدور الائتمان المصرفي في عناصر الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثمار، الانفاق الحكومي، الصادرات، الاستيرادات)، وأثرها على النشاط الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال الاهتمام بأنموذج المعادلات المستخدمة لتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

### مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية التي يحملها الائتمان المصرفي إلا ان الرؤيا لم تكن واضحة لأثر الائتمان في متغيرات الطلب الكلي، لذا فان هذا البحث سيأخذ من هذا الموضوع مشكلة لها، لمعرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي وبالذات متغيرات مكونات الطلب الكلي لفاعلية الائتمان المصرفي. وعلية تكمن المشكلة في التساؤل الاتي (هل للائتمان المصرفي تأثير في مكونات الطلب الكلي في العراق؟).

### فرضية البحث

يفترض البحث هنالك تأثير للائتمان المصرفي في تغير الطلب الكلي في العراق للمدة (2004-2022)، من خلال التأثير النسبي على مكونات الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي والصادرات والاستيرادات).

### هدف البحث

يتمثل هدف البحث بدراسة وتحليل أثر الائتمان المصرفي على الطلب الكلي المتمثل (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، الصادرات، الواردات) في الاقتصاد العراقي، من خلال التعرف على العلاقة النظرية والتطبيقية بين المتغيرات.

### منهجية البحث

اعتمد الباحث على استعمال الأسلوب التحليلي الذي يعتمد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي، فضلاً عن استعمال الأسلوب القياسي المتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقبول فرضية البحث أو رفضها.

## الحدود الزمانية والمكانية

تتمثل بيانات الاقتصاد العراقي الصادرة عن وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي للمدة (2004-2022)، وجاء اختيار الباحث للعراق ان يكون مكانا للدراسة لغرض التعرف على العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي.

### هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاث فصول، اذ تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والطلب الكلي وتكون من ثلاث مباحث، أما المبحث الأول فيتناول الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، واما الثاني فيتطرق الى الإطار المفاهيمي للطلب الكلي، في حين المبحث الثالث يشتمل على بيان علاقة الائتمان المصرفي في الطلب الكلي.

أما الفصل الثاني فقسم الى ثلاث مباحث أيضاً، تناول المبحث الأول، تحليل واقع الائتمان المصرفي في العراق، وأما المبحث الثاني فيتضمن تحليل تطور مكونات الطلب الكلي في العراق، في حين تناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي في العراق خلال مدة البحث.

بينما اختص الفصل الثالث بالجانب التطبيقي والتحليل القياسي لبيان أثر الائتمان المصرفي في متغيرات الطلب الكلي للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، وقد تضمن مبحثين تناول المبحث الأول الإطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة، اما المبحث الثاني تناول قياس وتحليل نتائج الانموذج القياسي - لأثر اجمالي الائتمان المصرفي على مكونات الطلب الكلي في العراق للمدة (2004-2022).

### الدراسات السابقة

#### أ- الدراسات العربية

##### 1- دراسة (المجالي) (2008) (1)

تتعلق الدراسة بعنوان (تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (var) دراسة حالة الأردن للمدة (1970-2003)، هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني خلال مدة الدراسة، وذلك من خلال تطبيق انموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات سنوية حيث تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج

(1) احمد عبد القادر محمد المجالي، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) دراسة حالة الأردن للمدة (1970-2003)، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي، وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة تبادلية بين متغيري الدراسة كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وبشكل عام أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني كما أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الأردني بتشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض لصالح مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الأردني كما أوصت الدراسة أيضا بضرورة اجراء مزيد من الدراسات باستخدام تحليل السلاسل الزمنية بوصفه نوعا من الأساليب القياسية الحديثة بدلا من استخدام الأساليب القياسية التقليدية.

## 2- دراسة (الجزراوي) (2010) (1)

تنطلق الدراسة من العنوان (تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية الدراسة المختارة)، تمثلت الدراسة في احدى المصارف العراقية (مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005-2007)، هدفت الدراسة إلى تحقيق استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليله للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة واطهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين اذ ان سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظ المصرف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من ودائع زبائنه وبين احتفاظه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة.

## 3- دراسة (الجشعمي، 2014) (2)

تنطلق الدراسة من عنوان (دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي) تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من المصارف العراقية لسلسلة زمنية للمدة (2003-2012)، هدف الدراسة الى تحليل أثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي - الذي يمثله الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، فضلا عن التعرف على واقع القطاع المصرفي في العراق وأبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه عملها.

(1) إبراهيم محمد علي الجزراوي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمارات، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.

(2) فائزة مسجت الجشعمي، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014.

توصلت الدراسة الى وجود أثر ايجابي للائتمان المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي الا ان هذا الأثر كان ضعيفا جدا ولا يؤدي الى النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب وذلك لوجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المصارف في العراق واسهامها في النمو الاقتصادي.

#### 4- دراسة فاطمة صالح مطر (2019) (1)

تنطلق الدراسة من عنوان (أثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004-2016). ويهدف البحث الى التعرف على مكونات كل من الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي والطلب الكلي ومحاولة البحث إيجاد علاقة بين المتغيرين المذكورين وفقاً لسلسلة زمنية مترابطة ومتناسقة، وقد تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لتحقيق ذلك، على الرغم من الاهمية القصوى التي يحتلها الجهاز المصرفي الا أن الرؤيا لم تكن واضحة لأثر الائتمان المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لذا فان هذه الدراسة ستأخذ من هذا الموضوع مشكله لها، إن للسياسة الائتمانية التي يقوم بها النظام المصرفي في العراق أثراً فعالاً في تنمية الطلب الكلي، وتوصل البحث عن طريق استخدام البرامج الإحصائية (EViews Excle-) لغرض تقدير الانموذج القياسي مكونات الطلب الكلي خلال مدة البحث، اذ ان للطلب الكلي له تأثير مباشر في الائتمان المصرفي ويرتبط بعلاقة موجبة مع المتغيرات.

#### ب- الدراسات الأجنبية

#### 1- الدراسة ( Lakshmi & Murugan ,2009 ) (2)

تنطلق هذه الدراسة من العنوان ( Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises)، (الائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم)، استخدمت الدراسة آراء الافراد العاملين بالبنوك الهندية بقسم الائتمان المصرفي، هدفت الدراسة الى القيام بدراسة سوقية للائتمان المصرفي الممنوح للشركات متوسطة وصغيرة الحجم تعمل في الهند.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها ان اغلبية الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم تم منحها ائتمان من قبل البنوك وان العاملين بهذه البنوك يدركون اليات منح الائتمان والضمانات المطلوبة لمنح هذا الائتمان من قبل العملاء سواء على المستوى الفردي او على مستوى المؤسسات. كما ان هناك فائدة

(1) فاطمة صالح مطر عمران، اثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2016)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل، العراق، 2019.

(2) Lakshmi & Murugan, Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, The IUP Journal of Bank Management, vol. VIII, issue, 2009.

مرتبطة بعملية منح هذا الائتمان للعملاء سواء على المستوى الفردي او على مستوى المؤسسات، كما ان هناك فائدة مرتبطة بعملية منح هذا الائتمان.

## 2- الدراسة (Sofia Anwar,2012) (1)

تنطلق هذه الدراسة من العنوان

(Contribution of Financial Sector Development in Reducing Unemployment in Pakista)، (مساهمة تنمية القطاع المالي في الحد من البطالة في باكستان)، الاعتماد على البيانات للمدة ( 1973 2007 )، تهدف هذه الدراسة معرفة العلاقة بين تنمية القطاع المالي والبطالة في باكستان، تم العثور على علاقة مستقرة طويلة الأجل بين مؤشرات القطاع المالي والبطالة، ثبت أن تصاعد تداول الأموال في الاقتصاد كان له تأثير سلبي على معدل التوظيف حيث زاد معدل البطالة بنسبة 2.3 في المائة لزيادة مئة في المائة في M2 ناقص العملة المتداولة / الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت أنشطة القطاع المالي المتزايدة تأثيرا إيجابيا على تخفيض البطالة على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، علاوة على ذلك كشف اختبار العلاقة السببية Granger عن أهمية صرف الائتمان للقطاع الخاص في تحسين فرص العمل وزيادة معدل التوظيف.

## 3- الدراسة (Ailero 2013) (2)

تنطلق هذه الدراسة من العنوان

Empirical investigation into the relationship between financial sector development and unemployment in Nigeria، (التحقيق التجريبي في العلاقة بين تنمية القطاع المالي والبطالة في نيجيريا) ، تناولت الدراسة مجموعة من البيانات المالية خلال السلسلة الزمنية (1980-2011) في البنوك النيجيرية، تهدف هذه الدراسة الى بيان تأثير التطور الحاصل في القطاع المالي على مستوى البطالة.

توصلت الدراسة الى ان التخصيص في المناطق الريفية له تأثير على المدى القصير والبعيد على الحد من البطالة. كما وجدت الدراسة أيضا أن التدابير النقدية التوسعية لم توجع التضخم بشكل كبير خلال

(1) Sofia Anwar (corresponding author) Associate Professor, Department Of Economics University Faisalabad, Faisalabad, Punjab Pakistan E-mail, 2012.

(2) Empirical Investigation into the Relationship between Financial Sector Development and Unemployment in Nigeria," Asian Economic and Financial Review, Asian Economic and Social Society, vol. 3(10) , 2013.



الفترة الدراسة. لذا توصي الدراسة بأن CBN يجب أن يعزز ويعمق صناعة الخدمات المالية، ولا سيما إيداع أموال البنوك، والتي يمكن أن تمكنهم من تقديم الدعم المالي اللازم للشباب العاطل عن العمل في البلاد.

#### 4- الدراسة (Ismet Grocer, 2013) (1)

تنطلق هذه الدراسة من العنوان ( Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countries)

العلاقة بين القروض المصرفية والبطالة في الدول الأوروبية اجريت الدراسة في أربعة عشر من دول الاتحاد الأوروبي المختارة للمدة (1980-2012)، وهدفة هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين إجمالي حجم الائتمان للقطاع المصرفي والبطالة في أربعة عشر من دول الاتحاد الأوروبي المختارة للفترة 2012-1980 من خلال طريقة تحليل بيانات اللوحة التي تأخذ في الاعتبار الانقطاعات الهيكلية والاعتماد على القطاعات.

توصلت الدراسة الى نتيجة التحليل، والذي يشير الى أن الزيادات الائتمانية كانت تقلل من التأثير على معدل البطالة في هذه البلدان.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أعلاه، بكونها تناولت أثر الائتمان المصرفي الإجمالي على جميع مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي، كذلك مدة البحث من (2004-2022)، بالإضافة الى تحليل الانموذج القياسي المستند على آلية الاستقرار الخاصة بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي للاقتصاد العراقي.

---

(1) Ismet Grocer, Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countries, Mihaiu Diana Marieta, University of Sibiu Romania, 2013.

## الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للانتماء المصرفي ومكونات الطلب  
الكلية

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للانتماء المصرفي

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لمكونات الطلب الكلية

المبحث الثاني: أثر الانتماء المصرفي في مكونات الطلب الكلية

**تمهيد:**

يعد الائتمان المصرفي من الأنشطة الرئيسة للمصارف والتي تحقق من خلالها معظم أرباحها، ويأتي الجزء الأكبر من هذه الأرباح في توفير الموارد المالية اللازمة لمختلف النشاطات الاقتصادية، وتوجه هذه الموارد لخدمة هذه القطاعات الاقتصادية، فباعتبار مكونات الطلب الكلي ( الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، صافي التعامل الخارجي) إلية فعالة في تقدم الاقتصاد، اذ تسعى اغلب الدول الى تنشيطه وتوسيعه حسب أهدافها ومهامها وذلك من خلال تشجيع المصارف على منح التسهيلات اللازمة عن طريق القروض المختلفة لتطوير القطاعات الاقتصادية.

فيرى الاقتصاديون ان التغيير في حجم الائتمان المصرفي له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، وعليه لابد من إعطاء الأهمية الكاملة لمكونات الطلب الكلي.

في هذا الفصل سنتطرق الى جملة من المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي وكذلك مفاهيم الطلب الكلي، كذلك التطرق الى التفاعل الناتج عن هذين المتغيرين من خلال ابراز أثر الائتمان المصرفي على مكونات الطلب الكلي.

## الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للانتماء المصرفي ومكونات الطلب الكلي

### المبحث الاول

#### الإطار النظري والمفاهيمي للانتماء المصرفي

##### المطلب الأول: مفهوم الائتماء المصرفي

لقد تعددت وتتنوع مفاهيم الائتماء المصرفي مثل العديد من المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، عرف الائتماء بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بدفع تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في مواعيد محددة<sup>(1)</sup>، كما يمكن تعريف الائتماء على أنه علاقة دين مبنية على الثقة التي تنشأ من تبادل سلع أو خدمات أو أموال مقابل تعهد بدفع محدد في المستقبل وفي وقت محدد على شكل سلع أو أموال أو خدمات في أغلب الأحوال يكون الرهن بالسداد نقداً<sup>(2)</sup>، ومن ثم فإن الائتماء يعتبر في الأساس مبادلة قيمة حالية بقيمة مستقبلية، أي مبادلة قيمة حالية على أمل الحصول على قيمتها الآجلة عند القرض ويتم سداد المبلغ في التاريخ المستقبلي المتفق عليه<sup>(3)</sup>، ويعرف الائتماء أيضاً بأنه الثقة التي يضعها البنك في شخص سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً، وذلك بمنحه مبلغاً من المال لأستخدامه في غرض معين، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل مبلغ مالي ومقابل عائد مالي متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد<sup>(4)</sup>، ويمكن توضيح الائتماء المصرفي وتوفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات والمنشآت بشرط أن يتعهد المدين بدفع هذه الأموال والفوائد والعمولات والرسوم المستحقة دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد، ويجب على العميل تقديم ضمان للبنك لتغطية المدين إذا فشل العميل في سداد الأموال المستحقة عند صرفها دون خسارة<sup>(5)</sup>، إذ ان الائتماء المقدم من قبل البنك للمقترض يستخدم المصرفيون صيغة الجمع، للإشارة إلى تطور عدد المقترضين من البنك حتى لو قام المقترضون بسحب النقود في نفس الوقت الذي يتقدم فيه القرض أو يتركه للبنك المقترض فإن القرض في كلتا الحالتين يمثل الائتماء الممنوح<sup>(6)</sup>، يمكن تعريف الائتماء على أنه عملية مبادلة قيمة

(1) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص267.

(2) Webster Dictionary, United State of America, 2017, p 8.

(3) احمد فريد مصطفى، ومحمد عبد المنعم عقر، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص20-21.

(4) حسن سمير عيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص57.

(5) حمزة محمود الزبيدي، ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتماء)، دار الورق للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص146.

(6) Chester Arthur Philips, Bank Credit: A Study of the Principles and Factors Underlying Advances Made by Banks to Borrowres (Classic Reprint), The Macmillan Company, 2017, p 1.

حاضرة مقابل وعد بقيمة أجله مساوية لها غالباً ما تكون القيمة نقوداً، وقد يضاف الى قيمة الانتماء مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع من قبل المدين أو المقترض متلقي الانتماء الى الدائن مانح الانتماء علماً بأن الانتماء والدين وجهان لعملة واحدة فالمقرض انتماءنا والمقترض يلتزم بدين (1).

ومما تقدم من المفاهيم الوارد ذكرها آنفاً يمكن للباحث توضيح مفهوم الانتماء المصرفي (على انه أهم الوظائف التي تقدمها المصارف باعتبارها الوسيط المالي الأول في الاقتصاد لتمويل المنشآت والمؤسسات والافراد بالأموال اللازمة لاستخدامها في اغراض مختلفة، ويتم تقديم تلك الاموال وفق ضوابط ومعايير وشروط معينة تلزم الجهة المدنية أو المقرضة لتلك الاموال بتسديد قيمة المبالغ مع الفوائد المترتبة خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً ضمن شروط منح الانتماء).

ووفقاً لما سبق، يعني بالانتماء المصرفي ضخ سيولة نقدية للأسواق لغرض تمويل عمليات التجارة واقامة الصناعة وتشبيد العقارات وانشاء المشاريع السياحية والقيام بالاستثمار بجميع اشكاله وبهذا فان للانتماء دور واهمية كبيرة في عمليات التنمية من خلال دعمه للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن كونه اهم وأكبر مصادر الايرادات للمصارف التجارية، وبدون الانتماء المصرفي لا تستطيع المصارف أن تؤدي وظيفتها الاساسية كوسيط مالياً.

ويتحدد الانتماء من حيث علاقته بصفات الشخص طالب الانتماء وبما يحمله من مخاطرة، لهذا نلاحظ اهتمام المصارف عند قيامها بمنح الانتماء المصرفي لنشاط معين بعوامل الضمان والربحية والسيولة لتجنب مشاكل مخاطر الانتماء واهمها افلاس المشروع أو الافراد وعدم قابليتهم على تسديد قيمة القرض الممنوح ما يؤثر سلباً على ايرادات المصارف والاموال المودعة فيها.

### المطلب الثاني: أهمية الانتماء المصرفي The importance of bank credit

ان للانتماء المصرفي أهمية كبيرة بسبب قدرته على توفير الأموال اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية سواء أنشطة التوزيع والتداول أو الأنشطة الإنتاجية أو الاستهلاكية، ومن الممكن توضيح أهمية الانتماء على النحو الآتي:

1- **زيادة الاستهلاك:** يقوم أصحاب الدخل المنخفض برفع الطلب على الانتماء المصرفي لتلبية الطلب الضروري للسلع الاستهلاكية المعمرة وعلى المدين (الشخص ذو الدخل المنخفض) دفع قيمة هذه المبالغ في وقت محدد لسد حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية من خلال الطلب على الانتماء وبالتالي زيادة حصتها في السوق والإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني (2).

(1) عوض الله، زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، القاهرة، 1995، ص77.

(2) زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ط العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص76.

2- **زيادة الانتاج:** يعد توافر الموارد المالية الضخمة أمراً مهماً جداً لتطوير المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية الجديدة والمشاريع القائمة لذلك تعتمد هذه المشاريع على انتمان البنوك، وتلعب البنوك المتخصصة دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية لذلك يتم اللجوء الى البنوك من قبل المدخرين والمستثمرين للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني أو زيادة الانتاج والاستثمار، اذ يعمل على توفير المال من خلال عمله كوسيط بين المدخرين والمستثمرين لزيادة الانتاج والاستثمار (1).

3- **توزيع الموارد الائتمانية والمالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:** ان للانتمان دور مهم في الجهاز المصرفي فهو يعمل على توزيع الموارد المالية ما بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة بما يضمن الاستعمال الكفء لهذه الموارد التي تحقق نمو اقتصادياً متوازياً يخدم كل من السياستين الاقتصادية والائتمانية.

4- **تشغيل الموارد العاطلة:** أي الافادة من الموارد العاطلة من خلال تشغيلها في التمويلات القصيرة الأجل وبهذا سيتحقق للمقرض دخلاً مربحاً وفي المقابل سوف يحصل المقرض على الدخل المناسب مقابل استعماله لتلك الموارد (2).

### المطلب الثالث: أنواع التسهيلات الائتمانية المصرفية

وهي عملية تعاقدية تقوم على تقديم مبالغ مالية للأفراد والمؤسسات والشركات بفائدة معنوية ولفترة زمنية معلومة بهدف تمويل المشاريع الإنتاجية للشركات والمؤسسات الصغيرة وهذه التسهيلات ذات أهمية كبيرة للبنوك لأن البنوك مهتمة جداً بتطوير سياسات ائتمانية فعالة وجيدة تلبي احتياجات عملائها وتفي بمتطلبات القوانين المصرفية (3). وتنقسم التسهيلات المصرفية الى عدة أنواع:

#### 1- اعتماداً على الفترة:

أ- **التسهيلات طويلة الأجل:** التسهيلات التي تمنحها البنوك للمشاريع الكبيرة والضخمة التي تتطلب رأس مال، مثل المشاريع الصناعية (شركات تصنيع السيارات)، والمشاريع الزراعية (شركات الالبان والمشتقات)، وكذلك لتوسيع المشاريع الاقتصادية القائمة، مدة هذا النوع من الائتمان 5-20 سنة.

ب - **التسهيلات متوسطة الأجل:** تسهيلات مدتها (1-5) سنة يمنحها البنك للأفراد الذين يحتاجون الى شراء سلع استهلاكية وخاصة السلع المعمرة أو للمشاريع التي تحتاج الى شراء آلات ومعدات جديدة.

(1) محمد احمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص94.

(2) حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص109.

(3) مدحت ابراهيم الطراونة، مشاكل التسهيلات الائتمانية التي تواجه جنوب الاردن (دراسة تطبيقية على مناطق الجنوب)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد7، عمان، 2002، ص15.

**ج - التسهيلات قصيرة الأجل:** هذا النوع من التسهيلات له مدة تقل عن سنة ويمنح المشروع للقيام بأنشطة اقتصادية سواء كان نشاطاً (زراعياً أو صناعياً أو تجارياً) (1)، ويتم تسديد الائتمان المقرر أي يكون محدد بنسبة معينة في اقتراض الأموال.

## 2- حسب نوع الضمان:

**أ- التسهيلات الشخصية:** يتم منح هذا النوع من الائتمان للمقرض دون الحصول على أي نوع من الضمان، لذلك يتم منحه بناء على ثقة المقرض في استرداد القرض في وقت تاريخ السداد المتفق عليه ويتم منح هذا النوع من الائتمان لكبار رجال الأعمال والتجار (2).

**ب - المعدات العينية:** يعتمزم المقرض تقديم ضمانات عينية للبنك من أجل الحصول على مبلغ قرض يتضمن هذه الضمانات (معدات، آلات، مباني، أرض، الخ...).

## 3- حسب المقرض

**أ- التسهيلات العامة:** هي التسهيلات التي منحها البنوك لمؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وتساهم البنوك التجارية بنسبة ضئيلة في منح هذا النوع من الائتمان.

**ب- التسهيلات الخاصة:** هي التسهيلات التي تمنح للمؤسسات الخاصة والشركات والافراد وتساهم البنوك بنسبة كبيرة في منح تسهيلات من هذا النوع (3).

## 4- بحكم طبيعتها

**أ-المباني المباشرة-** ينقسم هذا النوع الى اشكال مختلفة:

- القروض والسلف: هي المبالغ الممنوحة للعملاء لتمويل المشاريع والشركات أو لشراء السلع المعمرة على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

- الحسابات الجارية المدينة: هي الحسابات التي يفتحها العميل لدى البنك لإيداع أمواله وعندما يرغب العميل في سحب مبلغ معين من حسابه الجاري يتم تحديده من قبل البنك بمبلغ معين ويعطى هذا الحساب لتمويل رأس المال العامل لمدة سنة واحدة ثم بموافقة الطرف (البنك والعميل) حيث لا يسمح له بتجاوز تحديته لاحقاً (4).

**ب- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:** يشمل هذا النوع من النماذج:

(1) خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية المحلية، والدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص168.

(2) نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء، عمان، 2009، ص57.

(3) طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص44.

(4) عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط1، دار الذاكرة للنشر، بغداد، 2013، ص23.

- **الضمانات البنكية:** هي ضمانات يصدرها البنك للعميل تضمن استعداد البنك لسداد التزاماته النقدية في تاريخ معين وهذه الأنواع من الضمانات هي (ضمان نقدي، ضمان جمركي، ضمان التنفيذ السليم والدفع المسبق) (1).

- **الانتماء المستندي:** يعتبر الانتماء المستندي مهم للبنوك التجارية التي تعتمد عليه في عملية منح الائتمان، يتعهد البنك بمنح الأموال للمستفيد (العميل بعد هذا الأخير يفتح الائتمان المستندي مع البنك ويحدد قيمة الائتمان المتفق عليه ويمكن استخدام الائتمان المستندي للحصول على أنواع مختلفة منها (الائتمان القابل للتحويل، والائتمان المعزز، والائتمان القابل للإلغاء، والائتمان غير القابل للإلغاء، والائتمان المتجدد، وائتمان الحالة الحمراء والائتمان المقابل لائتمان آخر).

#### 5- حسب الغرض منه

أ- **الائتمان الاستثماري:** هو الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية وتوسيع المشاريع القائمة (شراء الآلات والمعدات الجديدة، ومواكبة التطور التكنولوجي)، وتمويل المشاريع الزراعية والانتاجية وهذا النوع من الائتمان مهم جداً للنشاط الاقتصادي الحالي وهو المشروع الذي يساهم في توظيف عدد كبير من العمال في المواقع ويلاحظ من المستحيل بناء مشاريع كبيرة دون اللجوء الى هذا النوع من الائتمان، وقد أنشأت بعض الدول بنوكاً متخصصة في منح هذا النوع من الائتمان (البنوك العقارية والزراعية والتجارية والصناعية) (2).

ب - **الائتمان التجاري:** هذا النوع من الائتمان مهم جداً للأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء في الداخل أو في الخارج كما يطلب من المضاربين اجراء عمليات شراء سواء شراء سندات أو عقارات أو أسهم، يتميز هذا النوع من الائتمان على المدى القصير وتكون مدته أقل من سنة حيث يفضلها غالبية البنوك لأنه بالنسبة للمعاملات في بيئة تجارية، فإنه يتمتع بعوائد مالية كبيرة.

ج - **الائتمان الاستهلاكي:** الائتمان الممنوح للفرد للاستهلاك الشخصي (شراء سيارة أو منزل أو سلع معمرة) (3).

### المطلب الرابع: أدوات الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المحور الرئيسي للعمل المصرفي ووظيفة مهمة لأي بنك نظراً لاحتياجات الأفراد وأصحاب المشاريع والمهنيين وغيرهم من قطاعات الاقتصاد، ومن أهم أدوات الائتمان المصرفي هي:

(1) عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع2، 2013، ص62.

(2) موسى فاضل العبودي، افلاس المصارف بمخاطر الائتمان دراسة مقارنة، ط1، مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، 2011، ص61.

(3) محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، ط1، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1993، ص83.



**1- الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل وتمثل في:**

- أ- **الشيك:** هو أداة دفع لسداد الديون، ويعمل كعملة في التواصل بين الأشخاص وبمجرد تقديمه للفرد يصبح مستحق الدفع ويعد كذلك أداة الدفع الأكثر شيوعاً بسبب أهميتها البالغة في المعاملات، وتميزت أيضاً بأنها تقلل الحاجة إلى استخدام العملة وتقلل من كمية العملة المتداول، علاوة على ذلك فهو غير ملزم بمطالبة الساحب بإبقاء النقود بين يديه للوفاء بالتزاماته، مما يقلل من مخاطر ضياع الأموال أو سرقتها.
- ب- **السند الأذني:** وهو تعهد من المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد لأمر المستفيد (حامل السند)، وبذلك فإن السندات الأذنية يصدره المقترض بدفع القيمة الاسمية للسند مع الفائدة بتاريخ محدد، حيث تعد ادوات دين قصيرة الأجل ويصدرها البنوك التجارية الكبيرة وتكون قابله للتظهير.
- ج - **الكمبيالات:** وهي تعهد ورقي يلتزم به المدين بدفع قيمة مبلغ الكمبيالة الى الدائن في تاريخ محدد.

**2- ادوات الائتمان المصرفي طويلة الأجل تتمثل في:**

- أ- **السندات:** وهي من أهم الأدوات الائتمانية المستخدمة في المعاملات المالية وتعد مصدراً هاماً لتمويل المشاريع الاستثمارية، إذ أن ارتفاع نسبة الفوائد التي يمنحها هذا النوع من الائتمان يشجع الأفراد والشركات والمؤسسات على التعامل معها (1).
- اذ يمنح حامل السند إمكانية الحصول على المال في حالة الحاجة إلى النقد ويكون ذلك سندا صادراً عن كيان اعتباري أو فرد أو شركة، ويكون قابلاً للتداول.
- ب - **الاسهم:** يعد السهم ورقة مالية تعطي لصاحبها حق الحصول على عوائد تأتي من ارباح الشركات المصدرة للأسهم ويعرف بأنه مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية وتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم اما القيمة الدفترية فتمثل قيمة حقوق الملكية وأخيرا القيمة السوقية تمثل قيمة السهم في رأس المال، حيث ان حملة الاسهم لا يحصلون على فائدة انما يحققون ارباحا أو خسائر تبعا للمركز المالي للشركة (2).

**المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي الممنوح:**

- 1- موارد المصرف المالية:** هي رأس المال والاحتياطي القانوني والودائع بأنواعها (ودائع التوفير، ودائع تحت الطلب، الودائع الجارية) والاقتراض من البنك المركزي أو من المصارف الأخرى.

(1) عبد الغفار الحنفي وعبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية والتطبيقية- البنوك العربية)، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص258-277.

(2) Frederic S. mishins & Stanley G. Eakins, financial markets and institutions, British library cataloguing- in- publication data, 2012, p.609.

**2- الاوضاع الاقتصادية للمجتمع:** يلجأ البنك المركزي أو المصارف الأخرى الى تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة، من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية والاستهلاكية المختلفة وزيادة الإنتاجية، وتلجأ السياسة النقدية في فترات التضخم الى تحديد الائتمان من أجل كبح جماح التضخم.

**3-الطلب على الائتمان المصرفي:** يتأثر الطلب على الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها (معدل الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة، فرص الاستثمار، التطورات الاقتصادية للمجتمع) (1).

**4-العوامل المتعلقة بالعميل:** اذ ان الضمانات التي يقدمها العميل الى المصرف، ورأس المال، قدرة العميل على إدارة أعماله وتسديد الالتزامات التي عليه والظروف التي تحدث في العمل الذي يمارسه العميل سواء كانت الظروف عامه أو خاصه، فجميع هذه العوامل تعطي انطباعاً للمصرف عن العميل فيما يخص حصوله على الائتمان، وتحدد درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف عند منحه الائتمان، فعملية جمع المعلومات والبيانات وتحليلها الخاصة بالعميل تخلق تصوراً معيناً لإدارة المصرف في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة (2).

#### **5-العوامل المتعلقة بالمصرف وتتمثل بـ:**

- أ- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك ومدى قدرته وكفائته في توظيفها بالشكل المناسب.
  - ب- نوع الاستراتيجية التي يتبعها المصرف ويعمل ضمن اطارها لأجل اتخاذ القرارات الائتمانية.
  - ج- الأهداف التي يسعى البنك على تحقيقها في المستقبل.
  - د- الكوادر الإدارية التي تمتلكها المصارف، وخاصة الكادر البشري المؤهلة والمدرب لأجل القيام بالوظائف الائتمانية، الى جانب التجهيزات الالكترونية الحديثة والتكنولوجيا المطبقة داخل المصرف (3).
- 6- العوامل المتعلقة بالائتمان:** هي مجموعة من العوامل التي تؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار المالي للمصرف، ومن هذه العوامل التي تؤثر على الائتمان (مدة سداد الائتمان من قبل الزبون، ومصدر السداد، وطريقة تسديده المبلغ ونوع الائتمان المطلوب أيضاً الغرض من الطلب على الائتمان)، وتحدد هذه العوامل درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف (4).

#### **المطلب السادس: - مضاعف الائتمان المصرفي وأثره في خلق الودائع الجديدة:**

(1) ابراهيم محمد علي الجزراوي، ونادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية المختارة مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ع83، 2010، ص8.

(2) عبد الغفار الحنفي وعبد السلام ابو قحف، مصدر سابق، ص279.

(3) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، بدون طبعة، دار وائل، عمان، 2003، ص353.

(4) Diana bonfim and Banco Potugal. Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamucs, working paper JEL classification, No. 41, 2009, p. 1-39.

عند التحدث عن مضاعف الائتمان المصرفي لابد من البحث في عمل البنوك التجارية (بنوك الودائع) اذ تحتل مكانة هامة في جميع دول العالم، اذ ان نشأة البنوك التجارية وتطورها يهدف الى تعظيم إيراداتها (الأرباح)، ومن خلال الإطار النظري للانتمان المصرفي اذ نضع أيدينا على حقيقة أساسية، ان منح الائتمان يؤدي الى خلق ودائع مشتقة، اذ ان البنوك التجارية لها القدرة من خلال مقدار معين من الاحتياطي النقدي الاولي(القانوني) وبنسبة معينة من الاحتياطي المطلوب (الجزئي)، مقابل الودائع على خلق نقود جديدة بشكل ودائع جديدة تفوق مضاعف الاحتياطي الاولي (1).

ولكي تحقق البنوك التجارية غايتها لابد من توفير خدمات مصرفية متعددة تقدمها لعملائها من الافراد والمشروعات وغيرها من الخدمات، وان السمة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية تتركز في قدرتها على خلق الائتمان وازافة نقود جديدة الى النقود المتداولة (نقود الودائع والنقود الدفترية) (2). ولا تتوقف عملية انشاء الودائع أو منح الائتمان عند هذا الحد، بل تستمر وتتوسع حتى يصبح الاحتياطي النقدي الاولي في النظام المصرفي التجاري يساوي صفر، أي يتوقف التوسع في الودائع الجارية، ويمكن توضيح الحد الأعلى لقابلية الجهاز المصرفي التجاري على التوسع في خلق الودائع الجديدة كما يلي:

### 1- مضاعف الائتمان المصرفي والحد الأقصى للتوسع في خلق الودائع:

يؤدي منح الائتمان المصرفي الى خلق ودائع مشتقة، وتستطيع البنوك التجارية مجتمعة خلق ودائع جديدة تتجاوز احتياطياتها الأولية عدة مرات، وتعكس المعادلة التالية العلاقة بين الاحتياطي الاولي ونسبة الاحتياطي المطلوب (القانوني) والودائع الجارية (3).

$$R=rd \quad DD \quad \dots\dots\dots (1)$$

اذ ان:

$R$ : الاحتياطيات النقدية الأولية لدى الجهاز المصرفي التجاري،  $rd$ : نسبة الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع الجارية،  $DD$ : الودائع الجارية.

وبقسمة المعادلة (1) على  $rd$  نحصل على:

$$DD= R/rd \quad \dots\dots\dots (2)$$

وهذا يعني ان الودائع الجارية ( $DD$ ) تعتمد على عاملين الاحتياطيات النقدية الأولية ( $R$ ) ونسبة الاحتياطي المطلوب تجاه الودائع، أي ان الودائع الجارية تتناسب طرديا مع الاحتياطيات النقدية الأولية وعكسيا مع نسبة الاحتياطي المطلوب تجاه الودائع، ويمكن كتابة المعادلة (2) على النحو التالي:

(1) هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص157.

(2) حسن النجفي وعمر الايوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، بيروت، 2006، ص256.

(3) عبد المعطي ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، ط1، دار الأوائل للنشر، عمان، 1999، ص35.

$$DD=(1/rd) R \dots\dots\dots (3)$$

اذ ان  $1/rd$  هو مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي المطلوب تجاه الودائع الجارية، ويعرف بمضاف الائتمان Credit Multiplier ويرمز له بالحرف (E)، والى التغير بالرمز ( $\Delta$ ) وعنده إضافته على المعادلة يصبح لدينا.

$$\Delta DD = E \times \Delta R \dots\dots\dots (4)$$

أي ان التغير في الودائع الجارية = مضاعف الائتمان  $\times$  التغير في الاحتياطيات النقدية الأولية. وبناء على ما سبق نستنتج ان قدرة النظام المصرفي التجاري على خلق الودائع ويعتمد على نسبة الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع الجارية، وهذا هو العامل الأول الذي يحد أو يوسع من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (1).

## 2- احتفاظ البنوك التجارية بالودائع الزمنية:

الافراد يحتفظون بجزء من ودائعهم بصورة ودائع جارية والجزء الآخر بصورة ودائع زمنية، كما في المعادلات التالية:

$$a=TD/DD \dots\dots\dots (5)$$

أي ان:

$$TD=a DD \dots\dots\dots (6)$$

اذ ان:

a: نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من الودائع بشكل ودائع زمنية، TD الودائع الزمنية، DD الودائع الجارية.

اذ ان التغير في الودائع الجارية ( $\Delta DD$ ) يؤدي الى التغير في مقدار (a) في الودائع الزمنية. أي ان:

$$\Delta TD = a\Delta DD \dots\dots\dots (7)$$

أي ان:

تحتفظ البنوك التجارية بالاحتياطيات النقدية اللازمة لودائع الأجل (ودائع زمنية) والتي يرمز لها (rt)، اذ يتم استيعاب جزء من الزيادة في الاحتياطيات النقدية الأولية التي يرمز لها بالرمز ( $\Delta R$ ) لمواجهة الاحتياطي المطلوب للزيادة في الودائع الزمنية ( $ra\Delta DD$ ) وجزء أخر لمواجهة الزيادة في الودائع الزمنية (rtTD)، أي ان:

(1) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنود، دار الحكمة للنشر، الموصل، 1989، ص227..

$$\Delta R = rd\Delta DD + rt\Delta TD \dots\dots\dots (8)$$

اذ ان:

$rd$ : نسبة الاحتياطي المطلوب تجاه الودائع الجارية،  $rt$ : نسبة الاحتياطي المطلوب تجاه الودائع الزمنية،  
 $\Delta DD$ : التغير في الودائع الجارية،  $\Delta TD$ : التغير في الودائع الزمنية (1).  
 وبتعويض معادلة رقم (7) اذ ان:

$$\Delta R = rd\Delta DD + art\Delta TD \dots\dots\dots (9)$$

$$\Delta R = \Delta DD(rd + art) \dots\dots\dots (10)$$

اذ ان:

التوسع الأعلى في الودائع الجارية ( $\Delta DD$ ) يساوي المضاعف مضروب في زيادة الاحتياطي الاولي أي ان:

$$\Delta DD = \frac{1}{rd + art} \times \Delta R \dots\dots\dots (11)$$

اذ ان:

$\Delta DD$ : التغير في الودائع الجارية،  $1/rd+art$ : مضاعف الائتمان يأخذ بعين الاعتبار الودائع الزمنية ويرمز لها ( $E$ )،  $\Delta R$ : التغير في الاحتياطي النقدي الاولي.  
 وإذا رمزنا للتغير في اجمالي الودائع الجارية والزمنية ب ( $\Delta AD$ ) فيصبح:

$$\Delta AD = \Delta DD + \Delta TD \dots\dots\dots (12)$$

### 3- التسريب النقدي خارج البنوك التجارية:

قد يرغب الافراد بالاحتفاظ بنسبة من ودائعهم على شكل أموال مشروعة، ولا يتم ارجاعها للبنوك التجارية وهذا يشكل عمله تسريب من البنوك التجارية، اذ يتناسب مضاف الائتمان عكسيا مع معدل التسريب النقدي (2).

وإذا رمزنا الى الودائع الزمنية (الأجل) والودائع الجارية التي يقرر الافراد استخدامها بطريقة عملية بالرمز ( $C$ )، والودائع الجارية (الحالية) التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها بالرمز ( $b$ )، لذلك يصبح لدينا:

$$B=C/DD \dots\dots\dots (13)$$

أي

$$C=b \quad DD \dots\dots\dots (14)$$

(1) رضا صاحب ابو حمد ال علي، ادارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2002، ص192.  
 (2) سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1981، ص765.

اذ ان:

b: جزء من الودائع الجارية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها بصوره عامة (نقود قانونية) ، C: العملة الحالية المتداولة، DD: الودائع الجارية.

وإذا توسعت البنوك في خلق الودائع الجارية فأن النقود المسحوبة سوف تزداد من الودائع أيضاً أي ان:

$$\Delta C = b\Delta DD \dots\dots\dots (15)$$

أذ يمتص التسريب النقدي جزء من الاحتياطيات النقدية الأولية بمقدار متساوي، ومن ثم يتم استيعاب جزء من الزيادة في الاحتياطيات النقدية الأولية لمقابلة الزيادة في كل من (1):

3-1- الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع الجارية  $rd\Delta DD$  .

3-2- الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع الزمنية  $rt\Delta TD$  .

3-3- مقتنيات الافراد من العملة  $\Delta C$  .

تصبح المعادلة:

$$\Delta R = rd \Delta DD + rt\Delta TD + \Delta C \dots\dots\dots (16)$$

وبالتعويض معادلة (7) ومعادلة (15) في معادلة (16) نحصل على:

$$\Delta R = rd\Delta DD + art\Delta DD + b\Delta DD \dots\dots\dots (17)$$

وبأخذ عامل مشترك ( $\Delta DD$ ) نحصل على:

$$\Delta R = \Delta DD(rd + art + b) \dots\dots\dots (18)$$

اذ ان:

$$\Delta DD = \left( \frac{1}{rd + art + b} \right) \Delta R \dots\dots\dots (19)$$

حيث ان:

$\Delta DD$  : التغير أو الزيادة في الودائع الجارية،  $\frac{1}{rd+art+b}$  : مضاعف الانتمان بعد الأخذ بعين الاعتبار

العوامل السابقة.

#### 4- الاحتياطيات النقدية الفائضة:

قد لا تقوم البنوك التجارية بتوظيف كامل احتياطياتها النقدية الفائضة لأسباب عديدة، منها ان تكلفة الاحتفاظ الى الفائض احتياجاتها النقدية أقل من التكلفة التي تتحملها نتيجة انخفاض احتياطياتها الفائضة الى الصفر،

(1) سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، ط1، جامعة القاهرة-كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإسلامية، 2001، ص135.

فضلا عن رغبة البنوك التجارية للتحوط ضد عمليات السحب اليومي الغير العادي أو خسائر غير متوقعة، وكذلك على بعض الاستثمارات والعمليات الائتمانية وارتفاع مستوى المخاطرة فيها (1)، وهذا ما يدفع البنوك التجارية الى الامتناع عن الاستثمار ومن ثم ميلها نحو تفضيل الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية على الاستثمار المالي والقروض، ويعد عامل آخر يحدد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان ويرتبط بعلاقة عكسية مع قدرة البنوك التجارية على التوسع المضاعف للقروض والودائع (2)، أي ان:

$$ER=e DD \dots\dots\dots(20)$$

اذ ان:

$ER$ : الاحتياطيات الفائضة،  $e$ : نسبة الاحتياطيات الفائضة الى الودائع الجارية،  $DD$ : الودائع الجارية. أي ان التوسع في الودائع الجارية يؤدي الى التغير في الاحتياطيات الفائضة بنسبة معينة من التغير في الودائع الجارية أي ان:

$$\Delta ER = C \Delta DD \dots\dots\dots(21)$$

وهذا يعني ان الزيادة في الاحتياطيات الأولية لدى الجهاز المصرفي التجاري ستواجه عدة أنواع من التسريب.

4-1- الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع الجارية  $rd\Delta DD$ .

4-2- الاحتياطي المطلوب مقابل الودائع الزمنية  $rt\Delta TD$ .

4-3- مقتنيات الافراد من العملة  $\Delta C$ .

4-4- الاحتياطيات الفائضة المرغوبة لدى البنوك  $\Delta ER$ ، أي ان:

$$\Delta R = rd\Delta DD + rt\Delta TD + \Delta C + e\Delta DD \dots\dots\dots(22)$$

وبتعويض معادلة (7) ومعادلة (15) في معادلة (22) نحصل على:

$$\Delta R = rd\Delta DD + art\Delta DD + b\Delta DD + e\Delta DD \dots\dots\dots(23)$$

نستخرج عامل مشترك ( $\Delta DD$ ) لتصبح المعادلة كالآتي:

$$\Delta R = \Delta DD(rd + art + b + e) \dots\dots\dots(24)$$

اذ ان:

$$\Delta DD = \frac{1}{rd + art + b + e} \times \Delta R \dots\dots\dots(25)$$

(1) Ross, Stephen A & Westerfield, Randolph W & Jordan, Bred Ford D. Fundamentals Of Corporate Finance. 7th Ed. Irwin McGraw-Hill. 2006.

(2) سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 767.

وتمثل  $\Delta DD$ : التغير في الودائع الجارية،  $1/rd+art+b+e$ : مضاعف الانتمان مع الاخذ بعين الاعتبار جميع العوامل السابقة.

### المطلب السابع: - مفهوم عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه وعلاقة بالانتمان المصرفي:

#### أولاً: - مفهوم عرض النقد

ويقصد بعرض النقد كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وهي عبارة عن اجمالي النقود على اختلاف أنواعها المتواجدة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة<sup>(1)</sup>، قبل عام 1980 كان المعروض النقدي يتحدد من خلال العملة والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي، تم استبعاد العملة الموجودة في البنوك لأنها لم تكن متداولة وقد تسبب ازدواجية في الحساب إذا تم أخذها في الاعتبار<sup>(2)</sup>، يتوافق مفهوم عرض النقود هذا مع إجمالي الأموال التي أعلنها البنك المركزي، وفي عام 1980 أعاد البنك المركزي تعريف عرض النقود على أنه العملة والودائع تحت الطلب، وتعريف عرض النقود على أنه إجمالي مبلغ الأموال المتاحة للجمهور في الاقتصاد في وقت معين عادة ما يكون سنة، تتعامل السياسة النقدية مع عرض النقود بهدف تنظيم نموه للتحكم في معدل التضخم، تُعرف أيضاً باسم الكتلة النقدية، وهي حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد وتتكون من النقد والعملة الورقية، الودائع تحت الطلب، أي المبالغ المودعة لدى الأفراد ولدى البنوك التجارية<sup>(3)</sup>، ومن مفهوم النقود ووظائفها الأساسية كوسيلة للتبادل، ووحدة حسابية، ومخزن للقيمة، يتضح أن عرض النقود يتكون من النقود، بما في ذلك العملات المعدنية والأوراق النقدية، وكذلك الودائع تحت الطلب، والتي يجب تضمينها في عرض النقود<sup>(4)</sup>، لذلك نشأت مفاهيم لعرض النقد منها:

1- مفهوم عرض النقد الضيق (M1) ويتكون من مجموع العملة في التداول مضافاً لها الودائع الجارية لدى القطاع الخاص، أي مجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة وأحياناً يسمى (بالكتلة النقدية)، ويعد المفهوم الضيق أفضل المؤشرات لقياس عرض النقد في الاقتصاد الوطني، إذ اخذ بها صندوق النقد الدولي، ويمكن التعبير عن عرض النقد بالمعنى الضيق وفق المعادلة الآتية:

$$M1=C+D$$

$$M1 = \text{عرض النقد بالمعنى الضيق}$$

(1) اديب قاسم شندي ونغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلت الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 21، 2016، ص 6.  
(2) علي كنعان، النقود والمصارف والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 476.  
(3) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 210.  
(4) عدنان مناتي صالح، عرض النقود وأثره في التضخم، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العدد 7، 2014، ص 27.



$C =$  الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)

$D =$  العملة المتداولة خارج المصارف

2- مفهوم عرض النقد الواسع ( $M2$ ) يطلق عليه في بعض الأحيان عملة مضمونة بأصول أو اشباه النقود اذ لا يعد هذا النوع من الأموال نقودا للتعاملات أي يمكن استخدامها كوسيلة لدفع قيمة ويمثل عرض النقد بالمعنى الضيق مضافا له الودائع الزمنية (ودائع الأجل) وودائع الادخار (ودائع التوفير)، ويعرف عادة السيولة المحلية أو الدخيلة، ويمكن قياسه حسب المعادلة الآتية (1):

$$M2 = M1 + S + Td$$

$S$ : وودائع الادخار (ودائع التوفير)

$Td$ : وودائع الزمنية (ودائع الأجل)

3- مفهوم عرض النقد بالمعنى الاوسع ( $M3$ ) يستخدم هذا النوع لغرض النقد في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من العمق المالي والتقدم الاقتصادي نتيجة التطور في الأسواق المالية والنقدية، ويشمل عرض النقد على أساس السيولة المحلية ( $M2$ ) مضافا اليها الادخار المودع خارج المصارف التجارية وصناديق الادخار وجمعيات الإقراض والادخار، أي ان عرض النقد يتضمن المطلوبات النقدية وغير النقدية، ويمكن حسابه كما في المعادلة الآتية (2):

$$M3 = M2 + Sd$$

$Sd$ : الادخارات المودعة خارج المصارف (الودائع لدى المؤسسات الادخارية)

4- مفهوم عرض النقد بمقياس السيولة ( $M4$ ) يتكون عرض النقد بمقياس السيولة من عرض النقد الاوسع ( $M3$ ) فضلا عن الأصول النقدية والمالية ذات السيولة العالية، ويتم الدفع خلال مدة قصيرة تتراوح بين الثلاث أشهر والست أشهر ومن أهم هذه الأصول هي اذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة للإقراض للمدة القصيرة، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية (3):

$$M4 = M3 + TPOD$$

(1) طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص69.

(2) وداد يوسف يحيى، النظرية النقدية، ط1، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 2001، ص39.

(3) عبد الحسين جليل الغالبي وكاظم سعد الاعرجي، اساسيات النقود، ط1، دار النبراس، النجف، 2016، ص49.

TPOD: الأصول ذات السيولة العالية

### ثانياً: العوامل المؤثرة في عرض النقد

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على عرض النقود منها ما يأتي: -

#### 1- نسبة الاحتياطي القانوني:

إن انخفاض أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية يعني احتفاظها بنسبة أقل أو أكبر من ودائعها على شكل احتياطي قانوني، مما يزيد أو يقلل من قدرة هذه البنوك على خلق النقود والتأثير على عرض النقود، كما أن الجهة التي تقرر نسبة الاحتياطي القانوني هي البنك المركزي (1).

#### 2- الاحتياطيات الفائضة:

تمثل الاحتياطيات الفائضة رغبة البنوك التجارية في الاحتفاظ بالاحتياطيات الفائضة على افتراض أن حجم الاحتياطيات الإجمالية للنظام المصرفي التجاري ثابت، إذ أن زيادة الطلب على الاحتياطيات الفائضة تعني عدم استخدامها لمنح القروض وإنشاء الائتمان المالي، مما يؤثر سلباً على المعروض من الاحتياطيات الفائضة

#### 3- الاحتياطيات المقترضة:

تقوم المصارف التجارية بعملية الاقتراض من المصارف المركزية أو الأسواق المالية الا في حالة الضرورة وغالباً عند انخفاض احتياطياتها الى مستوى أقل من الاحتياطي القانوني الاجباري في المصارف التجارية (2).

#### 4- الاحتياطيات غير المقترضة:

ومن المعروف أن زيادة حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية يؤدي إلى زيادة قدرته النظام المصرفي منح القروض أو خلق الأموال، والعكس صحيح. وإذا رفض فهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على منح القروض يمكن أن تتغير احتياطيات غير المقترضة لعدة أسباب، بما في ذلك:

أ- عمليات السوق المفتوحة، إذ تعد عمليات السوق المفتوحة من أهم الأسباب التي يتم من خلالها تحكم البنك المركزي في المعروض النقدي من خلال التأثير على احتياطيات البنوك التجارية.

ب- التدفقات المالية الناتجة عن تحويل رأس المال.

(1) جمال خريس، واخرون، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص66.

(2) محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص251.

ج- تعامل الحكومة مع الجمهور.

5- نسبة احتياطي الودائع:

ان العلاقة بين هذه النسبة وعرض النقود علاقة عكسية، فكلما زادت هذه النسبة قل عرض النقد وهناك عدد من العوامل الأخرى، منها زيادة عجز الموازنة، وزيادة الالتزامات الأجنبية، وزيادة الودائع الحكومية وتخفيض القروض المقدمة للحكومة (1).

### ثالثاً: علاقة عرض النقد في الائتمان المصرفي

تتصف الاقتصاديات المتطورة بكونها ائتمانية بالدرجة الأساس اذ تشكل (90%) من التعاملات المالية تتم بواسطة النقود الائتمانية، اذ ان ما يحدث من تقلبات في الأداء الائتماني للمصارف التجارية (المكون الأكثر تأثيراً ضمن مكونات الجهاز المصرفي) يؤدي الى تغيرات كبيرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي فضلاً عن معدلات نموه، وفي سعيها لتعظيم أرباحها تقوم المصارف التجارية بمنح الائتمان بمعدلات متزايدة وفقاً لعوامل أهمها حجم الطلب على الائتمان والاحتياطيات النقدية المستندة الى حجم الودائع النقدية ونوع السياسة النقدية المستخدمة من البنك المركزي (2)، وعملية التزايد في منح الائتمان المصرفي قد تكون بسبب رغبة المصارف التجارية في عرض المزيد من القروض أو نتيجة الطلب المتزايد على الائتمان من قبل الأفراد والمؤسسات أو للسببين معاً، ولكن هذه الزيادة لا يمكن ان تستمر على المدى الطويل لأن العوامل التي تجعل الائتمان المصرفي يزداد يمكنها ان تجعله ان ينخفض وتراجع معدلاته، وعندما يأخذ الائتمان الممنوح بالانخفاض فان الطلب الكلي في الاقتصاد ينخفض ويتراجع النمو الاقتصادي مع تراجع مؤشرات الانفاق بسبب انخفاض مستوى عرض النقد المعتمد بدرجة كبيرة عن مستوى الائتمان أو بسبب ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة عدم رغبة المصارف التجارية في منح الائتمان فتعتمد الى رفع أسعار الفائدة (3)، ففي حال دخول البنك المركزي كبائع للأوراق المالية، فيقوم ببيع اما للقطاع المصرفي (المصارف التجارية) مما يعني زيادة عرض النقد للبنوك التجارية أو للأفراد مما يعني زيادة سيولتهم ومن ثم زيادة إيداعاتهم لدى المصارف التجارية، اذ يؤدي الى زيادة عرض النقد لدى المصارف التجارية وبالتالي إمكانية منح الائتمان وبالنتيجة زيادة حجم الائتمان المصرفي، وبالعكس في حال دخول البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية مما يؤدي الى امتصاص عرض النقد لدى المصارف التجارية والأفراد

(1) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص75.

(2) Jesus Huerta De Soto, Money, Bank Credit, and Economic Cycles, translated for English by Melinda A. Stroup, Second Edition, Ludwig von Mises, Auburn, Alabama, 2009, p265.

(3) Jesus Huerta De Soto, Money, Bank Credit, and Economic Cycles, Ibid, p266.

وبالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي (1)، أي وجود علاقة طردية بين عرض النقد وحجم الائتمان المصرفي.

#### رابعاً: مضاعف عرض النقد

يعرف مضاعف عرض النقد بأنه عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقد عند تغيير القاعدة النقدية والتي يتحكم بها البنك المركزي من خلال تأثيره في القاعدة النقدية بواسطة عمليات السوق المفتوح، بمعنى آخر يطلق عليه النسبة بين الودائع الجديدة والزيادة في الاحتياطي بمضاعف عرض النقد، وهناك علاقة وحلقة وصل بين القاعدة النقدية وعرض النقد أي العلاقة ما بين (Ms) و(B) ويمكن صياغة العلاقة بالشكل الآتي:

$$Ms = 1/rd \cdot B \dots\dots(1)$$

$$Ms = M \cdot B \dots\dots(2)$$

اذ ان Ms: عرض النقد المستخدم (M1، M2، M3)

M=1/rd: مضاعف عرض النقد

B: نسبة الاحتياطي الإلزامي

وفي حالة تقدير المعادلة على أساس التغير ( $\Delta$ ) تصبح المعادلة كالاتي:

$$\Delta Ms = M \times \Delta B \dots\dots (3)$$

$$M = \frac{\Delta Ms}{\Delta B}$$

وعليه فان مضاعف عرض النقد يصبح

اما القاعدة النقدية يمكن صياغتها كالاتي:

$$B = C + R \dots\dots (4)$$

$$R = E + Rd + Rt \dots\dots (5)$$

$$B = C + E + Rd + Rt \dots\dots (6)$$

(1) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص 200-203.

اذ ان E: الاحتياطيات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل نقود أو محتفظ بها في البنك المركزي.

Rd: المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بالعملة المحلية (1).

Rt: المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير وودائع الأجل بالعملة المحلية.

C: المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل نقد.

E: المبالغ من الاحتياطيات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك.

اذ ان لكل من الافراد و المصارف التجارية والبنك المركزي لهم أثر واضح في عرض النقد ومدى التوسع والانكماش، اذ يستطيع البنك المركزي ان يمارس دور المؤثر في عملية خلق النقود من خلال قدرته على التأثير في قرارات المصارف التجارية، ويستطيع كذلك التأثير في قرارات المودعين والمقرضين من خلال السياسة النقدية التي يمارسها امام المودعين فهم يمارسون دورهم من خلال قدرتهم على توفير الاحتياطيات النقدية التي تؤثر في قرارات المصارف التجارية من خلال السياسات الائتمانية، اذ ان للمصارف التجارية لها تأثيرا على عرض النقد من خلال قراراتها بشأن استقبال الودائع وتقدير التسهيلات والتي تعتمد بدورها على الظروف الاقتصادية السائدة (2).

(1) Mahmood Ibrahim Noor & Adnan Taieh, Financial bank, stabies an English, third. Ed, Al – Israuniversity, Jordan, 2003, p26.

(2) عبد المنعم، السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 217.

## المبحث الثاني/ الإطار النظري والمفاهيمي للطلب الكلي

## المطلب الأول: مفهوم الطلب الكلي

يعرف الطلب الكلي بأنه المقدار الكلي الذي تقوم القطاعات المختلفة بإنفاقه طواعية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وعادة ما يشار إليه بالرمز (AD) ويعبر عن مجموع المصروفات التي ينفقها المستهلكون وأصحاب الأعمال والحكومات، ويعتمد الطلب الإجمالي على مستوى الأسعار، وأيضاً على السياسة النقدية والمالية وغيرها من العناصر، وقد عرف على إنه ( الإنفاق المخطط أو المرغوب لكل قطاعات المجتمع على السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة سنة، وبالتالي فإن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المخطط للقطاعات الأربعة الرئيسة المكونة للاقتصاد الوطني)<sup>(1)</sup>.

ويعد أحد المؤشرات المهمة لقياس نشاط الاقتصاد في الأجل القصير والطويل، ويشير الطلب الكلي إلى الإنفاق المخطط أو المرغوب فيه من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي عند مختلف مستويات الدخل القومي مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا يدل على إن الطلب الكلي يتغير تبعاً لمستوى الدخل القومي، كما إنه قد يكون أكبر من الإنفاق الفعلي أو أقل منه أو مساوياً له<sup>(2)</sup>، ويعرف الطلب الكلي بأنه المقدار الكلي الذي تقوم القطاعات المختلفة بإنفاقه في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عن مجموع الانفاق الذي يقوم به المستهلكون وأصحاب الأعمال والحكومة بإنفاقها، ويعتمد الطلب الإجمالي على مستوى الأسعار، وأيضاً على السياسة النقدية والمالية وغيرها من العناصر<sup>(3)</sup>.

توصل كينز الى ان سبب أزمة 1929 يكمن في جانب الطلب الكلي (قصور الطلب الكلي) وليس في جانب العرض الكلي، لذا كان اهتمامه منصباً على دراسة هذا الجانب بشكل مفصل من خلال دراسة وتحليل مركبات هذا الطلب اذ ان الطلب الكلي نوعان هما:

- 1- الطلب الكلي المادي أي الطلب على السلع والخدمات النهائية وتتمثل في دراسة طلب قطاع الأفراد وطلب قطاع الحكومة وطلب قطاع الإنتاج وطلب قطاع العالم الخارجي.
- 2- الطلب الكلي النقدي أي الطلب على النقد والذي حله إلى مكوناته أو دوافعه فالتقد عنده يطلب إما بدافع المعاملات أو بدافع الاحتياط أو بدافع المضاربة، وهذا الدافع الأخير أعطى كينز له أهمية خاصة لان له علاقة بسعر الفائدة، بل ويحددها على عكس المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأنها تتحدد فقط بحجم المعروض من المدخرات وحجم الطلب على السلع الاستثمارية<sup>(4)</sup>.

(1) عمر صخري، مصدر سابق، ص39.

(2) محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، 2000، ص40.

(3) سامويلسون، نوردهاوسن علم الاقتصاد، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص440.

(4) محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، المكتبة العربية، مصر، 2018، ص61.

يؤكد كينز على مبدأ الطلب الفعال (Demand Effective) والذي يشكل أساس النظرية العامة ويرجع الى زيادة الدخل ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك هي زيادة في الدخل، والعلاقة بين الاستهلاك والدخل ترجع الى طبيعة الروح البشرية عندما يكون الفرد راضياً عن الاستهلاك الضروري، سيتم تحويل الزيادة في الدخل الى مدخرات أو توجيهها الى استثمار، اذ يعتقد كينز ان معالجة نقص الطلب الكلي تتطلب من الدولة ان تتبع سياسة توسيع الإنفاق العام (1).

### المطلب الثاني: المدارس المفسرة للطلب الكلي

تقسم المدارس المفسرة للطلب الكلي الى ثلاثة اقسام هي: (المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية والمدرسة النقدية).

**اولا- المدرسة الكلاسيكية:** ركزت المدرسة الكلاسيكية على جانب العرض بصفته المحدد الاساس للاقتصاد بواسطة المبدأ الرئيس (ان العرض يخلق الطلب عليه) حسب ما جاء به الاقتصادي (ساي Say)، الذي أفترض أنّ الاقتصاد تسوده حالة التوازن التلقائي (التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي)، بفعل ميكانيكية الاسعار واليد الخفية (The invisible hand) الى جانب ان رواد هذه المدرسة يرون ان الاقتصاد مستقر عند مستوى التشغيل الكامل (عدم وجود الموارد العاطلة) (2)، فالنظرية الكلاسيكية اهملت تحليل جانب الطلب لعدم قدرتها على إيجاد تفسير للمشاكل التي مر بها الاقتصاد، وهي ازمة الكساد العظيم عام (1929) التي شهدها الاقتصاد العالمي آنذاك، فقد كان تفسير النظرية الكلاسيكية يذهب الى ان زيادة أو تخفيض حجم النقود في التداول يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي الا أنّ الازمة اظهرت خلاف ذلك الا وهو فخ السيولة (Liquidity Trap) فزيادة النقود لم تؤدي الى تخفيض حدة الانكماش، وهذا كان أحد أوجه النقد التي وجهها الاقتصادي كينز لتلك المدرسة، فحسب النظرية الكلاسيكية أنّ الطلب الكلي ذو علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار أي عندما ترتفع الاسعار تنخفض الكمية المطلوبة والعكس صحيح ويرجع السبب الى كمية النقود في التداول والى التغير في القوة الشرائية للنقود (3).

### ثانيا - المدرسة الكينزية:

يرى اصحاب المدرسة الكينزية أنّ التوازن يتحقق في الاقتصاد عند أي مستوى يستقر فيه دون مستوى التشغيل الكامل للموارد، أي في حالة تعرض الدخل القومي الى التأثيرات الخارجية فإنّه بالإمكان ان يستقر عند أي مستوى ويعود الى حالة التوازن عند المستوى الذي كان عليه، وهذا بدوره لا يؤثر على

(1) فضيلة خضور، عابد رسالات، التحليل الاقتصادي الجزئي جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2015، ص21.

(2) أكرم محمد الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص148.

(3) عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص268-269.

الطلب كثيراً، إذ يرى اصحاب هذه المدرسة بأن الطلب مكون من أربعة اقسام وتشمل (الانفاق الاستهلاكي الشخصي والانفاق الاستثماري الخاص والانفاق الحكومي وصافي الصادرات)، في إطار التحليل الكينزي يتكون الطلب الكلي من الانفاق الكلي على السلع والخدمات وبالنسبة للاقتصاد المحلي يعتمد على القطاع الخاص تماماً، يتكون الطلب الكلي من جملة الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري، اما الكلاسيكيون فيفسرون الطلب الكلي باعتباره مكون وأحد حيث ان المدرسة الكينزية انصب اهتمامها على تحليل جانب الطلب وركز الاقتصادي كينز على مكونات الطلب الكلي ومنها الانفاق الاستثماري (المبالغ المدفوعة مقدماً تمهيداً لانطلاق العمل بالمشاريع تحت التنفيذ) (1).

وفي بيان مستوى الاسعار والدخل والانتاج لأنه يعد ذا حساسية كبيرة تجاه التقلبات والتغيرات الاقتصادية، فالانفاق على السلع الإنتاجية يعتمد على مدى توقع اصحاب المشروع الاستثماري للأرباح ومدى مقدار تكلفة المشروع من جهة، والايادات التي حصل عليها من جهة أخرى، اما عناصر الطلب الكلي الأخرى فقد عد كينز الانفاق الحكومي متغيراً اجتماعياً وسياسياً يعتمد بالدرجة اساساً على قرارات الحكومة المتخذة لمعالجة الظروف الاقتصادية، اما صافي الصادرات فإنه يعد ذا أهمية قليلة لأعماده على العوامل الخارجية (سعر الفائدة وسعر الصرف والاضواح الاقتصادية للدول الأخرى)، في حين يمثل الانفاق الاستهلاكي الشخصي نسبة كبيرة من الناتج القومي في جميع دول العالم، فهو يتصف بالاستقرار مما يجعله المتغير الحاسم في تغيرات الطلب الكلي (2).

وترى النظرية الكينزية أنّ العلاقة بين الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار هي علاقة طردية عكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية، فقد اوضح كينز أنّ فترة الكساد وانخفاض الاسعار يؤديان الى انخفاض الطلب الكلي وخاصة لدى القرارات الاستثمارية ذلك بسبب النظرة التشاؤمية، اما في حالة الرواج وارتفاع الاسعار فيعمل على زيادة التفاؤل في القرارات الاستثمارية فيزداد الطلب الكلي (3).

توضح النظرية الكينزية أنّ القيام بالعمليات أو المعاملات التجارية يقتضي توافر القيمة النقدية، لذا يلاحظ أنّ الطلب الكلي على النقود يعتمد اساساً على الدخل، لأداء المعاملات الاقتصادية، ثم أنّ زيادة الطلب على السلع والخدمات نابع من زيادة القيمة النقدية التي تؤدي الى زيادة الدخل المتاح فكفاءة عناصر الإنتاج ومستوى تشغيلها يؤثر على مستوى الدخل، كذلك هي اخذت بنظر الاعتبار سعر الفائدة وعلى العكس من النظرية الكلاسيكية التي أهملت سعر الفائدة (4).

### ثالثاً - المدرسة النقدية:

- (1) أسامة بشير الدباغ واثيل الجو مرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، مطبعة المناهج، عمان، 2003 ص214.
- (2) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص247.
- (3) بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص214.
- (4) لعلو موسى برخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص48.



ان هجوم "كينز" على النظرية الكلاسيكية المعترف بصحتها كان ناجحاً واستمرت المناظرة بين الكلاسيكيين وبين الكينزيين وعندما جاءت سنة (1950)، اصبح الاقتصاد الكينزي مستقراً ومعترفاً به كنظرية جديدة وقد توفي "كينز" سنة 1946 ولكن اتباعه حملوا لواء تحقيق نظرياته وتطبيقاتها بالنسبة للتساؤلات عن السياسات الواجبة الاتباع فيما واجهته الدول الغربية على أثر تغير اقتصاداتها من حالة الحرب الى حالة السلم بعد الحرب العالمية الثانية وقد كان هذا الوضع عندما بدأت افكار النقديين أول المهاجمين الاساسيين لأوضاع الكينزيين وخير وسيلة لتعريف النقديين هو تعداد العناصر التي تحدد الخصائص التي تستند اليها هذه المدرسة (1). وفيما يلي الفروض المميزة للنقديين:

- 1- ان عرض النقود هو المؤثر المسيطر على الدخل النقدي.
  - 2- في الزمن الطويل: فإن التأثير الاساسي للنقود هو على المستوى العام للأسعار وعلى القوى النقدية الأخرى، فإن المتغيرات الحقيقية مثل الناتج الحقيقي والتوظيف انما تحدد بواسطة العوامل الحقيقية وليست النقدية.
  - 3- في الزمن القصير: فإن عرض النقود يؤثر على المتغيرات الحقيقية فالنقود هي العامل المؤثر في أحداث التقلبات الدورية في الناتج والتوظيف.
  - 4- ان القطاع الخاص في الاقتصاد القومي متأصل فيه الاستقرار وعدم الاستقرار في الاقتصاد القومي انما هو اساساً نتيجة للسياسات الحكومية.
- ومن هذه الفروض الاربعة فإننا سوف نرى سياسات توضح الفروض منها
- أ- الاستقرار في نمو رصيد عرض النقود انما هي مسألة حاسمة لاستقرار الاقتصاد القومي ومثل هذا الاستقرار من الممكن تحقيقه بتحديد معدل نمو ثابت لرصيد عرض النقود.
  - ب- ان السياسة المالية في حد ذاتها لها اثار نطاقية ضعيفة سواء على الناتج الحقيقي أو الناتج النقدي فالسياسة المالية ليست أداة استقرار فعالة (2).

### المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه أجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (3)، يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة فزيادة الناتج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل ومن ثم زيادة دخل الافراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما

(1) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، كلية التجارة، جامعة الكويت، الجزء 2، 1994، ص785.

(2) احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص121.

(3) IMF, (2020). "Gross Domestic Product: An Economy's All", available at

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm>

يؤدي الى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح، ويساعد GDP في قياس القوة الإنتاجية (مقدار ما ينتجه الاقتصاد) خلال فترة محددة سنة وهو القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة محددة (1). ويمكن صياغة معادلة الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي:

الناتج المحلي الاجمالي = الناتج القومي الإجمالي - صافي دخل عناصر الإنتاج من وإلى الخارج، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق على انه عبارة عن مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع المحلي خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة (2).

اما الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة:

فيتم تقدير الناتج المحلي بسعر التكلفة لعناصر الإنتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والناتج المحلي بسعر الكلفة = الناتج المحلي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + الاعانات والناتج القومي بسعر الكلفة هو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجين لعناصر الإنتاج من أجور عمال وفوائد لرأس مال المشروع والريع على ما استخدم من أرض وارباح المنظمون (3).

### المطلب الرابع: مكونات الطلب الكلي

تعتبر هذه المكونات بمختلف أنواعها عن هيكل الطلب الكلي أو الإنفاق الإجمالي، وتعد المحددات الأساسية في تكوين الدخل القومي وفي ضوء هذه المكونات التي تفرضها ندرة الموارد، فإن الطلب الكلي المخطط (إجمالي الإنفاق المتوقع على الإستهلاك العائلي والاستثمار الحكومي وصافي الصادرات) سوف يحدد مستوى الناتج والعمالة، ويمكن التعبير عن الطلب إجمالاً بالمعادلة التالية (4)

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

تمثل: AD : الطلب الكلي.

C: طلب القطاع العائلي (الإنفاق الإستهلاكي).

I: طلب قطاع الأعمال (الإنفاق الإستثماري).

G: إنفاق القطاع العام (الحكومة).

X: الصادرات.

(1)R. H. Frank and B. S. Bernanke Principles of Economics, McGraw-Hill, 2008, P.491.

(2) عبد الحليم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء للنشر- عمان، 2001، ص18-19.  
 (3) نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع- عمان، 2007، ص15-16.  
 (4) جيمس جوارتن، ريجادا ستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص253.

**M : الواردات.**

إذ يمثل الطلب الكلي، الطلب على جميع السلع والخدمات النهائية بمختلف أنواعها التي يطلبها الأفراد والمؤسسات أضف إلى ذلك العالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة (1).

### أولاً: الإنفاق الاستهلاكي (C)

يقصد بالإستهلاك، عمليات الإشباع المتوالية للحاجات والرغبات بواسطة السلع والخدمات، إذاً هو الشرط المادي لاستمرار وجود الأفراد (2).

إن الإستهلاك هو عملية صنع الاختيار، أي ان اختيارات الفرد كمستهلك هي التي تحدد ما يخرجها المجتمع من جهده الإنتاجي، وإن أسلوب ومسألة الإستهلاك هما الاختباران الحقيقيان للإنتاج، ويعد الإستهلاك هو النهاية والتاج والكمال للإنتاج، والاستهلاك الرشيد هو فن أصعب بكثير من الإنتاج الرشيد (3)، فعرفه (جيرارد فوني) على إنه الفعل الاقتصادي الذي يركز على استخدام السلع والخدمات بواسطة الموارد المتاحة التي ستعتمد بغية إشباع حاجة أو تحقيق منفعة (4)، اتخذ جيفونز فرضيته الرئيسة التي مفادها إن نظرية الاقتصاد يجب أن تبدأ بالنظرية الصحيحة للإستهلاك، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد البنود الرئيسة للطلب الكلي، فإن التغيرات التي تجري عليه ستؤدي إلى إحداث آثار ملموسة على مستوى النشاط الاقتصادي، ونظرًا للنسبة الكبيرة التي يشكلها الإنفاق الإستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). يستحوذ الطلب الإستهلاكي الخاص الجزء الأكبر من مكونات الناتج الكلي، إذ تتراوح نسبته بين 50% و70% من الدخل، ولهذا يكون له الأثر الواضح في النشاط الاقتصادي (5).

ويعد الدخل المتاح (الدخل الشخصي مطروحًا منه الضرائب) محددًا للإستهلاك بافتراض ثبات العوامل الأخرى، ففي النظرية الكينزية يتقرر الإنفاق الإستهلاكي الكلي وفقًا لمستويات الدخل المتاح، فكلما زاد الدخل الشخصي تزداد قدرة المجتمع على الإنفاق وتزداد رغبتهم في زيادة مستوى الإستهلاك الكلي، أي وجود علاقة طردية بين الإنفاق الإستهلاكي الإجمالي والدخل الكلي وهذه العلاقة يطلق عليها (دالة

(1) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (London; Macmillan, 1964), p. 96.

(2) جيمس جوارتن، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، مصدر سابق، ص 238.

(3) منى يونس حسين، النظرية الاقتصادية الكلية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2020، ص 24.

(4) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 136.

(5) نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص 27.

الإستهلاك)، أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره وهذا ما يسمى بالادخار أو الفرصة الضائعة من الإستهلاك.

وحسب كينز فإن دالة الإستهلاك تُكتب بالشكل الآتي: (1)

$$C = a + by_d$$

إذ تمثل:

$C$  : الإستهلاك (الإنفاق الإستهلاكي).

$\alpha$  : الإستهلاك المستقل عن الدخل أو الإستهلاك الثابت.

$b$  : الميل الحدي للإستهلاك (يمثل التغير في الإستهلاك نتيجة التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة).

$y_d$  : الدخل المتاح.

وهناك الكثير من العوامل المحددة للإستهلاك

حسب ما تم ذكره يعد الدخل المحدد الرئيس للإستهلاك ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة ولكن بنسب أقل، وهي:

١. **الثروة:** تعبر الثروة عن الرصيد الكلي لما يملكه الفرد من نقود وأصول مادية ومالية (كالأسهم والسندات)، فإذا زادت ثروة الفرد لأي سبب كان، فإن الإنفاق الإستهلاكي لهذا الشخص سوف يزداد، والعكس يحدث عند انخفاض الثروة (2)، ومن جهة أخرى فعند انخفاض مستوى الأسعار، ترتفع القيمة الحقيقية لثروة الأسرة، وكذلك يرتفع الإستهلاك، لأن الإستهلاك يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالثروة الحقيقية، ويسمى تأثير مستوى الأسعار على الإستهلاك بتأثير الثروة.

٢. **التوقعات المستقبلية للدخل:** إن سلوك الإنسان في الإنفاق الإستهلاكي يتأثر بتوقعاته للدخل في المستقبل فإذا كانت الصورة الإقتصادية مشرقة بالنسبة للدخل المستقبلي فإن دالة الإستهلاك سترتفع بكاملها للأعلى، أما إذا حدث العكس فإن دالة الإستهلاك ستخف بكاملها للأسفل نتيجة التوقعات التشاؤمية.

(1) برنييهو إ. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، ط1، الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م، ص27-28.

(2) محمود محمد داغر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، 2018، ص133.

٣. **سعر الفائدة:** إن وجهة نظر الكلاسيك تؤكد على إن سعر الفائدة محرّكًا أساسيًا للإدخار، أما الاقتصاديون بعدهم شككوا في ذلك نظريًا وتطبيقيًا فإن الإدخار يتناسب طرديًا مع سعر الفائدة<sup>(1)</sup>، أما العلاقة بين الإستهلاك وسعر الفائدة فهي علاقة عكسية تنتج عن طريق علاقة الإدخار بسعر الفائدة.

٤. **المستوى العام للأسعار:** يعد من العوامل المهمة جدًا في التأثير على حجم الإستهلاك، وإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للدخل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإستهلاك إما إذا انخفض المستوى العام للأسعار هذا يؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للنقود (زيادة القوة الشرائية للنقود) وهذا يعني زيادة نسبة الدخل المخصص للإستهلاك أي زيادة الإستهلاك ومن ثم الطلب الكلي. أما التحليل الإقتصادي فيرى غير ذلك فإذا ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخل النقدي فسوف ينخفض الإستهلاك ولكن في حالة ارتفاع الأسعار وزيادة الدخل في الوقت نفسه فسوف يزداد الإستهلاك، ظنًا من المستهلك بأن دخله قد ازداد، وهذا ما يسمى بوهم أو خداع النقود<sup>(2)</sup>. وتوجد هنالك عوامل أخرى مؤثرة على الإنفاق الإستهلاكي كالضرائب، حجم السكان، عدالة توزيع الدخل والأذواق وغيرها، وهذه كلها لها دور فاعل في التأثير السلبي أو الإيجابي على الإنفاق الإستهلاكي<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: الاستثمار

الانفاق على سلع الاستثمار يؤدي الى زيادة الطلب الكلي خلال الفترة الجارية وليس هنالك شك ان إنتاج السلع الاستثمارية، مثل إنتاج السلع الاستهلاكية يتطلب العمل والموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الإنتاج، فالاستثمارات الاضافية انما تعني تشغيل المزيد من العمالة والآلات، وكشأن الاستهلاك والإدخار فإن الاستثمار يعني التدفق، ويعرف خبراء الاقتصاد الكلي الاستثمار بأنه تدفق الانفاق على الاصول المعمرة التي تعمل اما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو الى خلق منافع للمستهلك في المستقبل ويحسب الانفاق الجاري على الاصول مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة والآلات ومعدات النقل والادوات والاضافة الى المخزون الاستثمار، لأنها تزيد من المقدرة على إنتاج

(1) احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، ط2، وكالت المطبوعات، الكويت، 1983، ص213.

(2) عبد الكريم احمد قندوز، مجلة بيت المشورة، مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الاسلامي، نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي، العدد10، دولة قطر، 2019، ص110.

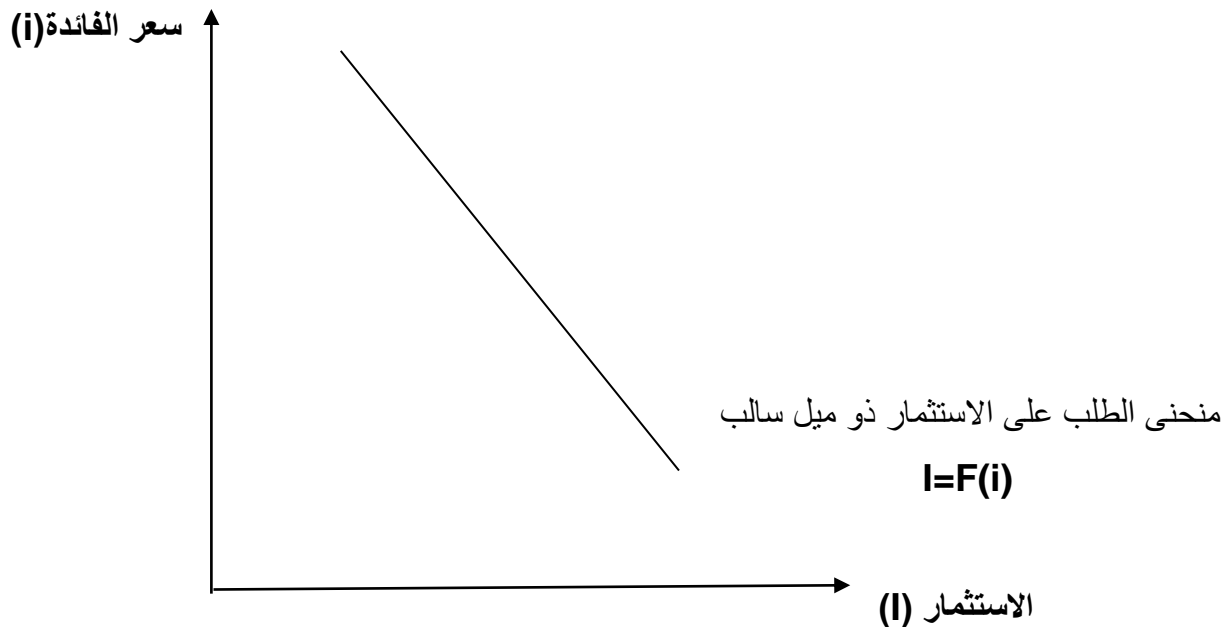
(3) محمد الخطيب نمر، التحليل الاقتصادي الكليين النظرية والتطبيق، ط3، دار المرباح للنشر، الجزائر، 2009،

ص176.

السلع والخدمات في المستقبل<sup>(1)</sup>، كما ان الانفاق العائلي على السلع المعمرة مثل المنازل تعد استثماراً كذلك، اذ يبدو التوسع في الطاقة الإنتاجية امرأ مرغوباً فيه، فإن هذا التوسع قد لا يكون هو المطلوب بعينه لمواجهة الزيادة الحالية في الطلب، ولكنه توسع يكفي لمقابلة الزيادة في الطلب خلال عدد من السنوات في المستقبل.

ووفقاً للمدرسة الكلاسيكية والتي تركز على دور سعر الفائدة في التأثير على الانفاق الاستثماري، اذ هنالك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الفائدة وحجم الاستثمار المطلوب، فكلما انخفض سعر الفائدة فإن هذا يعني انخفاض تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار ويؤدي الى زيادة الطلب على الاستثمار، وبالعكس يحدث عندما يرتفع سعر الفائدة (i)، ويمكن توضيح منحنى الطلب على الاستثمار بيانياً في الشكل التالي:

شكل (1) يوضح منحنى الطلب على الاستثمار



المصدر: محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص84.

ان التوسع التدريجي في التسهيلات كاستجابة للزيادة في الطلب في الفترة القصيرة قد يكون غير اقتصادي أو غير ممكن من الناحية التكنولوجية وعلى سبيل المثال فإن مصنع الصلب لا يستطيع ان يضيف نصف قرن لصهر المعادن، ووفقاً لهذه الانتقادات وغيرها لنظرية معجل الاستثمار<sup>(2)</sup>.

وبمرور السنوات تطورت نماذج أكثر مرونة لنظرية معجل الاستثمار وبخلاف النموذج الخاص بنظرية المعجل التي قدمت فإن انموذج لنظرية المعجل الأكثر مرونة نفترض ان ثمة فرقاً بين رصيد رأس المال

(1) جيمس جاورتن، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح وعبد العظيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص251.

(2) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد-التحليل الملي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص109.

المرغوب والفعلي يزول خلال عدد من السنوات وليس في الفترة الوحيدة القصيرة وأكثر من هذا يفترض ان رصيد رأس المال المرغوب  $K$  يتحدد بالاعتبارات المتعلقة بالأجل الطويل وكنتيجة لهذا فإن:

$$K_t - K_{t-1} = \lambda(K_t - K_{t-1}) (0 < \lambda < 1)$$

حيث:  $K_t$  هي رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية،  $t$ .

$K_{t-1}$  هي رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية  $t-1$ .

$K^*$  هي رصيد رأس المال المرغوب فيه.

$\lambda$  معامل ثابت بين الصفر والواحد الصحيح.

وتبين المعادلة ان التغير الفعلي في رصيد رأس المال من الفترة الزمنية  $t-1$  الى الفترة الزمنية  $t$  يساوي جزءاً من الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب فيه في الفترة الزمنية  $t$  ورصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية  $t-1$  وإذا كانت  $\lambda$  تساوي (1) كما افترضنا في نظرية المعجل فإن رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية  $t$  يساوي رصيد رأس المال المرغوب فيه (1)، اذ ان التغير في رصيد رأس المال بين الفترة الزمنية  $t-1$  الى الفترة الزمنية  $t$ ، يساوي صافي الاستثمار  $I_t - D_t$  فأننا نحصل على:

$$I_t - D_t = K_t - K_{t-1} = \lambda (K^* - K_{t-1})$$

فإن صافي الاستثمار يساوي  $\lambda$  مضروباً في الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب فيه في الفترة الزمنية  $t$  ورصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية  $t-1$ ، ولذلك فإن العلاقة تبدو في معدلات صافي الاستثمار، ولحساب الاستثمار الاجمالي نفترض ان الاستثمار الاحلالي يمثل نسبة من رصيد رأس المال الفعلي (2)، وهكذا نفترض ان الاستثمار الاحلالي في الفترة الزمنية  $t$ ، وهو  $D$  يساوي العامل الثابت  $\delta$  مضروباً في رصيد رأس المال في نهاية الفترة الزمنية  $t-1$  هو  $K_{t-1}$  أو:

$$D_t = \delta K_{t-1} (0 < \delta < 1)$$

وعلى سبيل المثال إذا كانت  $\delta$  تساوي 0,5 فإن 5% من رصيد رأس المال القومي في بداية الفترة الزمنية  $t$  يبلى أو يهلك خلال الفترة وبما ان صافي الاستثمار  $I_t - D_t$  يساوي  $(K_{t^*} - K_{t-1})$  فأننا نحصل بالتعويض على:

$$I_t - \delta K_{t-1} = (K_{t^*} - K_{t-1})$$

أو

$$I_t = \delta(K_{t^*} - K_{t-1}) + \delta K_{t-1} (6 - 9)$$

حيث:  $I_t$  تمثل الاستثمار الاجمالي

(1) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 180.

(2) سالم صلاح راهي الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص 20.

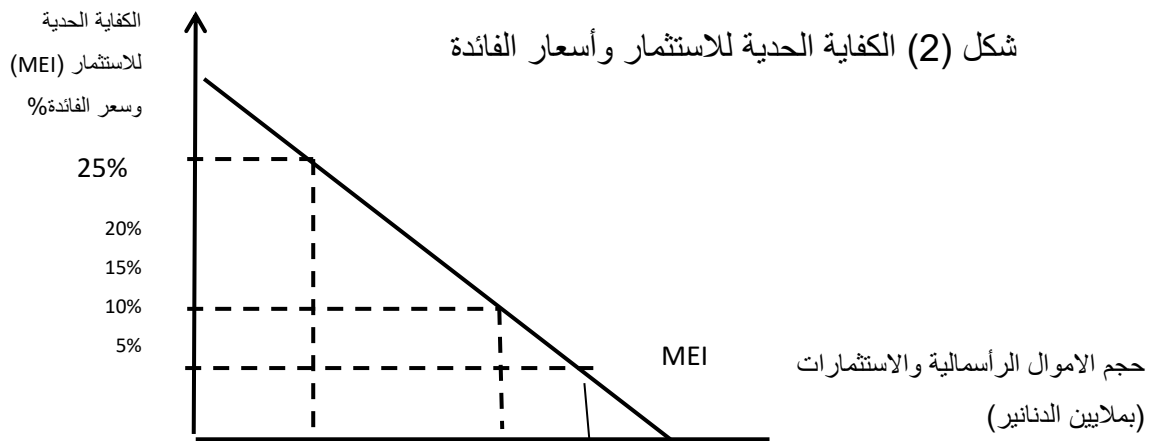
و  $K_{t^*}$  تمثل رصيد رأس المال المرغوب فيه.

$K_{t-1}$  تمثل رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية  $t-1$

وعلى هذا فإن الاستثمار الاجمالي دالة لرصيد رأس المال الفعلي والمرغوب فيه وأخيراً فإنه طبقاً لنموذج المعجل فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد بالناتج، وبدلاً من القول أيضاً بأن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتناسب مع مستوى وأحد للناتج، فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد عادة كدالة في كل من مستويات الناتج الحالية والماضية ومن ثم فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد طبقاً للاعتبارات طويلة الأجل وعلى عكس نظرية المعجل الاولية فإن ثمة شواهد تطبيقية تدعم هذه النماذج المرنة لنظرية المعجل (1).

### 1- الكفاية الحدية للاستثمار واسعار الفائدة

تواجه المؤسسة عادة عدة اختبارات أو بدائل أو مشاريع استثمارية تتنافس جميعها فيما بينها على الأموال المتوفرة لدى المؤسسة والتي يمكن استثمارها، كما ان لكل منها معدلات ربح أو عوائد متوقعة متباينة، أي ان بعض هذه المشاريع أكثر ربحية من الأخرى وهكذا فإنه يتوقع ان تقوم إدارة أي مؤسسة بترتيب مشاريعها تنازلياً وفق الكفاية الحدية للاستثمار لكل منها (2)، وذلك كما هو موضح في الشكل (2).



ويلاحظ من الشكل السابق منحنى الكفاية الحدية للاستثمار ينحدر من أعلى الى أسفل ومن اليسار الى اليمين، ويعكس هذا بطبيعة الحال خصائص منحنى الطلب العادي وبعبارة أخرى فإنه عند مستويات

(1) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص181.

(2) صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص117.



محددة من المخاطر، فإنه يتوفر للمؤسسة فرص استثمارية أقل عند المستويات المرتفعة من العائد أو الربحية، مقارنة مع المستويات المتدنية منها أي ان حجم الاستثمار الذي تستطيع ان تقوم به المؤسسة يتناسب عكسياً مع معدلات العائد المتوقعة منه، ومن جهة أخرى فإنه هناك اسعار فائدة تسود السوق تمثل الكلفة الجارية للأموال المقترضة فإذا كان سعر الفائدة يمثل للمؤسسة كلفة رأس المال فإن ارتفاع كلفة سعر الفائدة سوف يعني معدل عائد أصغر متوقع لها بعد أخذ مخصصات كلفة الفائدة وبالتالي حجم أقل للاستثمار والعكس صحيح، فإن انخفاض كلفة سعر الفائدة سوف يعني عائد متوقع أعلى بعد أخذ مخصصات كلفة سعر الفائدة وبالتالي مستوى أعلى من الاستثمار، وكقاعدة عامة فإنه الاستثمار في أي مؤسسة يحدث حيثما تكون الكفاية الحدية للاستثمار (معدل العائد المتوقع من أي اضافة أو استثمار) تفوق معدلات الفائدة أو كلفة رأس المال اللازم للقيام بهذا الاستثمار ففي الرسم السابق شكل رقم (2) نجد ان المؤسسة عند مستوى كلفة فائدة (20%) سوف تطلب مليون وأحد فقط للاستثمار وذلك لان ما يمكن ان تنفقه هذه المؤسسة على مشاريعها الاستثمارية حتى مليون وأحد سوف يكون له كفاية حدية للاستثمار (معدل عائد متوقع) يزيد على (20%)، وذلك كما يتضح جزء من المنحنى فوق مستوى الـ(20%). وكذلك فإنها عند مستوى كلفة فائدة (10%) سوف تطلب (4) مليون للاستثمار... وهكذا. نخلص مما سبق الى ان معدل الكفاية الحدية للاستثمار يمثل منحنى طلب المؤسسة على الاستثمار<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: الانفاق الحكومي ومضاعف الانفاق الحكومي

يمثل الأجرور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة أجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، ففي ظل الكساد الاقتصادي وعندما يكون الاقتصاد في حالة كساد وكانت توقعات رجال الاعمال متشائمة فلن يؤدي الانخفاض الشديد في سعر الفائدة الى التأثير بقوة على الاستثمار، هذا يعني انه في ظل ظروف الكساد فإن تخفيض اسعار الفائدة قد يعجز عن ازالة فائض عرض المدخرات<sup>(2)</sup>، يشكل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المكون الرئيسي الثالث للطلب الكلي، لا يخفى ان الحكومة تشتري أنواعاً عديدة من السلع على ان المشتريات الحكومية (الطرق العامة، ومشروعات التحكم في الفيضانات والمطارات، والمباني على سبيل المثال) تشبه الاستثمار من حيث انها طويلة الأجل، وتولد تياراً من المنافع عبر الزمن كما ان هناك مشتريات حكومية أخرى تتمثل اساساً في سلع استهلاكية تستخدم خلال الفترة الجارية ومثل ذلك برامج التغذية في المدارس وخدمات الشرطة والوقاية من الحريق والوجبات الغذائية لكبار السن.

### ١- مضاعف الانفاق الحكومي

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص51.

(2) جيمس جوارتي، ريجادا ستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، مصدر سابق، ص255.

حتى يعمل المضاعف ويتمكن من أحداث زيادة في الدخل اكبر من الزيادة من الانفاق فإنه يتوجب وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة، ويعني هذا ان تكون عناصر الإنتاج في حالة عدم التشغيل الكامل، ويرتبط تحقيق هذا الشرط بالمستوى العام للأسعار فعدم تحققه يعني ان ارتفاعاً مستمراً سيحدث للأسعار بسبب الزيادة في الطلب على العرض، وما دام الإنتاج دون مستوى الدخل فسيستجيب الجهاز الإنتاجي للطلب دون حدوث ارتفاع في الأسعار، ومن ثم فإن القطاع الحكومي يعد من أكبر القطاعات في التوظيف الوطني إذ يعمل عن طريق آليات السياسة المالية المعتمدة على توزيع وإعادة توزيع الدخل، إذ انه يعد وسيلة لتحسين مستوى معيشة الأفراد في كثير من البلدان لما يلعبه من دور مهم في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع ومن خلال الاستثمار المباشر ودعم الصناعات الوطنية وحمايتها، فضلاً عن دعمه المباشر للسلع والخدمات الأساسية (1).

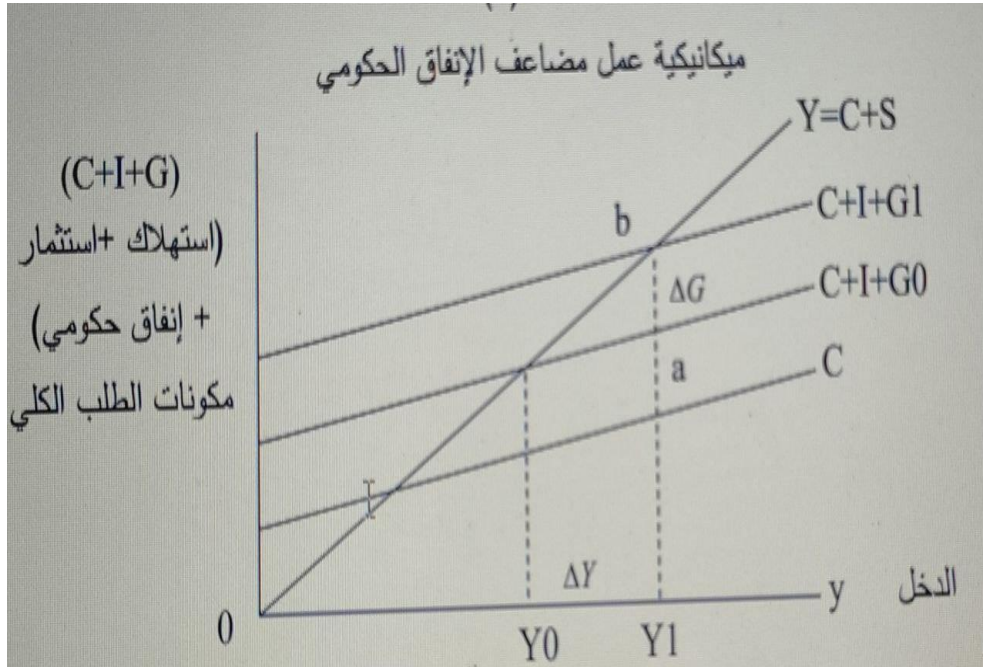
وتبدأ أهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للناتج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الأساسية كإقامة المباني والحدائق والمدارس والمستشفيات .... الخ، وإلى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة، فالإنفاق الحكومي له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي، إذ يعتبر أحد أوراق الموازنة الحكومية والسياسية المالية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتقليل التقلبات الحادة التي تحصل فيها (2)، ومن ثم تحقيق مستوى عال من التشغيل أي تقليل معدلات البطالة وجعلها بالحد الأدنى الممكن، فعندما تكون هناك بطالة في الاقتصاد نتيجة قصور الطلب بسبب انخفاض الدخل ومستويات الأسعار، تسعى الحكومة الى تحفيز الاقتصاد عن طريق قيامها ببرامج الإنفاق والاستثمار العام، وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والإنتاج والتوظيف، وهذا من شأنه زيادة الطلب الفعال على الاقتصاد القومي، عن طريق أثر المضاعف الحكومي بحيث يسير الاقتصاد بخطوات سريعة نحو التوظيف الكامل والشكل (3) يوضح تلك الميكانيكية عمل مضاعف الانفاق الحكومي.

(1) Zsuzsa. (2009). Export structure and export specialisation in Central and Eastern European countries. charge: Nóra Hevesi, the Magyar Nemzeti Bank.

(2) هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ط2، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص62-53.

## شكل (3)

## ميكانيكية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي



المصدر: اوسيلفان، شفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة لبنان موزعون، بيروت، 2014، ص249.

ومن الشكل (3) يتضح أن الخطوط ((C + I + G<sub>0</sub>)) تمثل دالة الاستهلاك ودالة الإنفاق الكلي الاستهلاك والإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص على التوالي و ((ΔY، ΔG)) تمثل مقدار التغيير في الإنفاق الحكومي والدخل على التوالي، وأن للإنفاق الحكومي تأثيرات مضاعفة في الدخل وذلك عن طريق عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك (MPC) وعليه فإن مضاعف الإنفاق الحكومي وهو مقلوب الميل الحدي للادخار، وهو في الوقت نفسه يمثل مضاعف الاستثمار البسيط ومثلما في الصيغة الآتية (1):

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{\Delta G \cdot 1 - MPC}$$

اذ يعرف المضاعف بأنه العامل العددي النسبي الذي يوضح الحالة التي تكون فيها الزيادة في الدخل اكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي (في حالة الإنفاق)، اذ يسمى تأثير التغيير في الدخل بعد التغيير في الإنفاق الحكومي بمضاعف الإنفاق الحكومي ويرمز له (MG)، ويتم التوصل الى هذه النسبة العددية عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، أي ان أثر المضاعف يتوقف على

(1) مصطفى رشيد شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص323-324.

الميل الحدي للاستهلاك ويزداد هذا العامل بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه ، ويمكن توضيح ذلك عن طريق اشتقاق مضاعف الانفاق الحكومي (1):

في حال وجود اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات مكونة لجانب الطلب المقابل لجانب العرض (الدخل Y) أو ما يسمى الناتج المحلي الإجمالي كما في المعادلة ادناه:

$$Y=C+I+G \dots\dots(1) \quad G=G_0 \quad \dots \quad I=I_0$$

$$C=\alpha+BY \dots\dots(2)$$

علما ان النموذج أعلاه قبل فرض أي ضرائب على الدخل، ولأجل الحصول على صيغة المضاعف (MG) نستنتج الاتي:

$$Y=\alpha+BY+I_0+G_0 \dots\dots (3)$$

$$Y-BY=\alpha+I_0+G_0 \dots\dots (4)$$

$$Y(1-B)=\alpha+I_0+G_0 \dots\dots (5)$$

$$Y=\frac{\alpha+I_0+G_0}{1-B}$$

$$Y=\frac{1}{1-B} (\alpha+I_0+G_0) \dots\dots (4)$$

ويسمى المقدار  $(\frac{1}{1-B})$  بمضاعف الانفاق الحكومي علما ان (B) تمثل الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ومن خلال معادلة توازن الدخل نجد بان الدخل يزداد بزيادة الانفاق الحكومي.

#### رابعاً: التعامل الخارجي

يعد المكون الأخير من مكونات الطلب الكلي فهو يمثل الفرق بين قيمة الاستيرادات وقيمة الصادرات، ويتم تحديد صافي الصادرات بواسطة الدخل الاجنبي والمحلي لأسعار الصرف والاسعار النسبية (2)، اذ ان صافي الصادرات، وهو الفرق بين السلع المحلية التي يشتريها الأجانب والسلع التي تستورد من الدول الاجنبية (الواردات) وهو المكون الرابع (الصادرات) والاخير للطلب الكلي، وان التركيب السلعي للصادرات هو نتيجة لطبيعة وتركيب هيكل الاقتصاد القومي، فكلما كان مؤشر لتطور الهيكل الانتاجي للدولة المصدرة وانخفضت المخاطر التي تواجه صادرات الدولة في الحصول على العوائد الربحية وارتفعت اسعار صادراتها وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة

(1) منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 2002، ص189.  
(2) سامويلسون، ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص137.

التركيز دل ذلك على تخلف الهيكل الانتاجي مما يترتب عليه انخفاض معدل التجارة وتقاس درجة تركيز الصادرات كالاتي<sup>(1)</sup>.

درجة التركيز السلعي للصادرات = (أهم السلع المصدرة/مجملة الصادرات)×100%

اما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن اتجاه الصادرات الى الاسواق الخارجية، فكلما كانت صادرات الدولة أكثر اتساعاً وانتشاراً جغرافياً، كلما انخفضت المخاطر التي تواجهها وارتفعت اسعار صادراتها وتحسن معدل التبادل التجاري اما تركيز صادراتها في اسواق محددة ارتباطاً بتساعد درجة تركيزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي فضلا عن حالة التخلف مما يترتب عليه انخفاض معدل التجارة وانخفاض اسعار صادراتها وتدهور معدل التبادل التجاري<sup>(2)</sup>، وتمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها الى خارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين الى غير المقيمين في الدولة فنقول ان هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين، وتمثل الصادرات وأحدة من أهم مصادر العملة الاجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة<sup>(3)</sup>، ويقصد بعملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتجات الاجنبية الى الاقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد المستورد اما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها، فهي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغرض النظر عن المقيم إذا كان متواجداً داخل الحدود الاقليمية للبلد أو خارجها<sup>(4)</sup>.

### المطلب الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

لقد استخدمت كلمة التوازن (على نطاق واسع) في أدبيات الاقتصاد الكينزي، والتي كانت تعني في ذلك الوقت تحقيق المساواة والتوازن بين قوى اقتصادية معينة، تعود جذور مفهوم التوازن الاقتصادي الكلي إلى الاقتصادي (نيكولاس كالدور 1972)، والذي يشير إلى تحقيق التوازن بين أجمالي الطلب والعرض، هناك من يرى أن التوازن الاقتصادي العام ما هو إلا استكمال ووصف للعلاقة بين المنتجين

(1) رشيد عبد الوهاب حميد، التكامل الاقتصادي العربي، وزارة الاعلام العراقية، سلسلة دراسات، بغداد، 1977 ص128.

(2) Zsuzsa.(2009). Export structure and export specialisation in Central and Eastern European countries. charge: Nóra Hevesi, the Magyar Nemzeti Bank.

(3) موسي سهام، استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائرية، 2018، ص54.

(4) عشي عبد الحميد، مراحل واجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر دراسة حالة عملية الاستيراد في مؤسسة الانابيب، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية، 2022م، ص6.

والمستهلكين لتكوين صورة النظام الاقتصادي، إذ أن التوازن الاقتصادي العام يتطلب تحقيق خمسة شروط أساسية هي (1):-

- 1- تحقيق أمثليه المنتج.
- 2- تحقيق الاستغلال الأمثل للمستهلك.
- 3- التوازن في سوق العمل وهو الجانب المقابل لسوق السلع.
- 4- التوازن في سوق السلع والنقد.
- 5- المساواة بين دخول المستهلكين وانفاقهم (تحقق توازن الدخل وانفاقه).

ولذلك فإن التوازن الشامل هو المساواة بين القوى التي حققت الاستقرار النسبي والمستوى الأمثل للعلاقة بين هذه القوى، إن حدوث خلل في التوازن بين هذه القوى يتطلب بالضرورة لتحقيق الاستقرار داخل النظام الاقتصادي، وجود عوامل تدفع نحو التصحيح النسبي لذلك، ويصل الاختلال إلى مرحلة إلا إن أي تغير في مستويات توازن الأسواق في الاقتصاد يسبب تغيرات إضافية تشبه صورة رمي حجر في بركة ماء فيحدث تموجات في الماء، وتصل الموجة إلى حافة البركة ثم تعود إلى نقطة البداية من حيث التأثير، إذ تستمر هذه الارتدادات في النظام الاقتصادي في حالة حدوث تغيير عند مستويات التوازن الأمثل، كما أشار (جيمس ، وماركون)، حتى يتحقق التوازن مرة أخرى بسبب القوى المجتمعة في جميع الأسواق، مثل تأثير تغير أسعار الفائدة في سوق السلع كمؤثر على الاستثمار وسوق المال كعامل التأثير على الطلب النقدي والتأثير على سوق العمل عن طريق تأثير أسعار الفائدة على معدل الاستثمار والاستخدام. ولذلك فإن التوازن الاقتصادي الكلي هو التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في السوق النقدية والسوق السلعي، وهو ما يعكس حالة التوازن في الاقتصاد، وأن كل سوق له شروط تعادل أو توازن بين ركائزها الأساسية، بحيث يترجم التوازن النقدي والسلعي إلى شكل من أشكال التوازن الاقتصادي العام للبلاد (2).

إذ إن شروط التوازن في سوق النقد هي أن تكون كمية النقود المعروضة مساوية للتفضيل النقدي مستوى معين من الفائدة ومستوى معين من الإنتاج أو الدخل، إن تصحيح الخلل في سوق النقد يتحقق على المدى القصير وبسرعة أكبر من تصحيح الخلل وتحقيق التوازن في سوق السلع، وشرط التوازن في سوق السلع هو التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى معين من الفائدة والدخل، وتصحيح الخلل في سوق السلع وتحقيق التوازن فيه يتحقق بسرعة أقل من تحقيقه في سوق النقد، ولهذا فإن شرط التوازن بين الادخار والاستثمار والمساواة بينهما يمثل التوازن على المدى الطويل، ومن ثم فإن مستوى

(1) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص236.

(2) جيمس جوارتي، مصدر سابق، ص362.

التوازن في الدخل القومي يعتمد على تحقيق التوازن النقدي والسلعي، ويلاحظ أن التوازن النقدي والسلعي مقدمات أساسية لتوازن الاقتصاد الكلي، والبعد الكينزي الذي وضع أسس الاقتصاديين هيكس- هانسن في تحليلهم للتوازن الكينزي للاقتصاد، (البسيط نموذج الدخل)، ثم تم تطوير هذا النموذج إلى نموذج (IS-LM) بفضل المساهمات النظرية للاقتصاديين هيكس- هانسن، والتي لخصت التوازن بين الطلب الكلي النقدي والعرض الكلي السلعي<sup>(1)</sup>، إذ تلعب السياسة النقدية دوراً مؤثراً وحساساً في الطلب الكلي النقدي والقيمة النقدية للسلع والخدمات، كما تؤثر السياسة المالية تأثيراً فعالاً على العرض الكلي السلعي، كما أن كلتا السياستين بأدواتهما وإجراءاتهما المختلفة تتركبان أثراً مستجيبة متبادلة على الهدف والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة به، عندما يتحقق التوازن في سوق النقد والذي يتميز بالمساواة  $MD = MS$ ، يتم تحديد مستويات التوازن لأسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي، ويتجسد شرط التوازن بواسطة منحنى (LM) الذي يسمى المنحنى هيكس على اسم الاقتصاديين هيكس، جاءت محاولات هيكس لدراسة التوازن بعد ظهور تغيرات في التحليل الاقتصادي كينز الذي أهمل في دراسته النظرية الطلب على النقود، وأسعار الفائدة المتغيرة، وعلاقتها بمستوى الدخل، بدأ هيكس من التحليل الكينزي، إذ يحدث التوازن في سوق النقدي بين الطلب على النقود مقسماً إلى ثلاثة أنواع حسب الوصف الكينزي وتفسيراته النظرية، الطلب النقدي لغرض المعاملات، الطلب النقدي لعرض الاحتياطات، والطلب النقدي بغرض المضاربة، ويرتبط الطلب الأول والثاني بعلاقة مباشرة مع الدخل النقدي، ويرتبط الطلب الثالث بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة على السندات وعلاقتها بأسعار الفائدة على الاستثمارات الحقيقية بفعل قوى سعر الفائدة. يمكن التعبير عن التوازن في السوق النقدي  $MD = MS$  بالمعادلات التالية (2):

$$MS = MD_1 + MD_2 \dots\dots\dots (1)$$

$$MD_1 = F(Y) \dots\dots\dots (2)$$

$$MD_1 = KY \dots\dots\dots (3)$$

$$MD_2 = F(r) \dots\dots\dots (4)$$

$$MD_2 = I_0 - I_r \dots\dots\dots (5)$$

$$MS = MD \dots\dots\dots (6)$$

$$MS = KY + I_0 \dots\dots\dots (7)$$

(1) عبد السلام ياسين الإدريسي، تحليل الاقتصاد الكلي، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية في بغداد 703، مطبعة جامعة البصرة، 1986، ص 191.

(2) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص 238.

$$MS - I_0 + I_{ri} = KY \dots\dots(8)$$

$$Y = M_s - I_0 + I_{ri} / k \dots\dots(9)$$

اذ ان:

MD1 = الطلب النقدي لأغراض المعاملات والاحتياط وهو دالة للدخل والفائدة.

MD2 = الطلب على النقود لأغراض المضاربة ويرتبط بسعر الفائدة.

MS = عرض النقود الذي تحدده السلطة النقدية كمتغير خارجي في دوال توازن السوق النقدي.

I<sub>0</sub>: الاستثمار المستقل في الأوراق المالية

r: سعر الفائدة

Y: الناتج المحلي الاجمالي

r<sub>i</sub>: الميل الحدي للاستثمار المضاربة في الأوراق المالية اتجاه سعر الفائدة

وتتضح المعادلة أعلاه علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والدخل، حيث أن زيادة الدخل نتيجة زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بسبب المعاملات والاحتياطيات، فترتفع أسعار الفائدة تدريجياً (1).

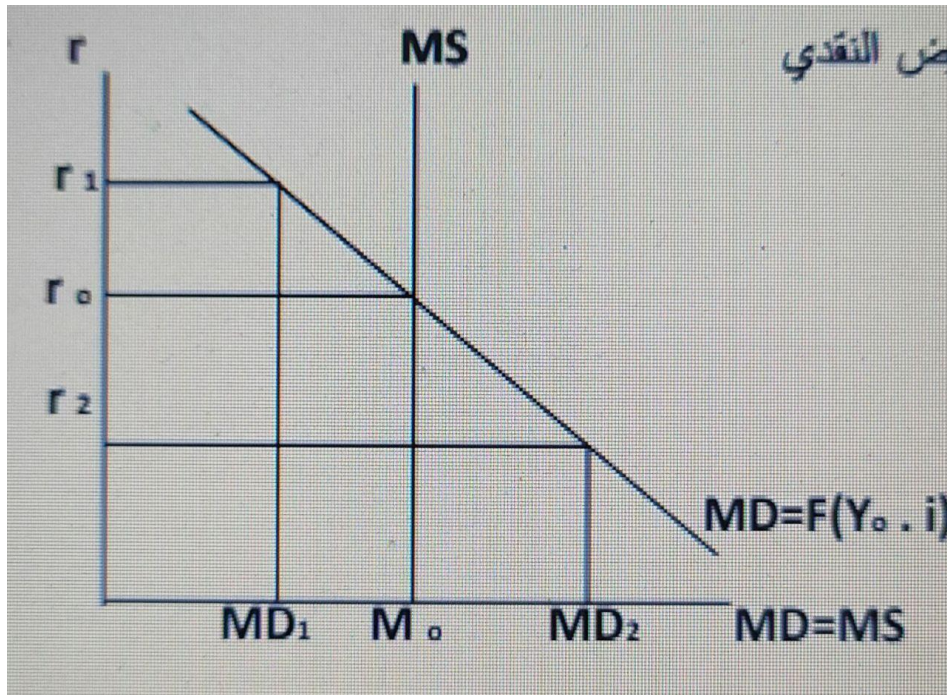
ففي حالة زيادة العرض النقدي على الطلب النقدي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة حجم الاستثمارات وزيادة الدخل مما يدفع نحو زيادة الطلب على النقود، فترتفع أسعار الفائدة ويتحقق التوازن مرة أخرى، عندما يزيد الطلب على النقود عن عرض النقود ترتفع أسعار الفائدة وتؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، ثم انخفاض حجم الطلب على النقود وانخفاض أسعار الفائدة، ويشهد انخفاض الدخل مع أسعار الفائدة ووصول نقطة توازن جديدة بين Y و r على منحنى LM، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الطلب على النقود وتداخل علاقات الدخل الحقيقي وسعر الفائدة (2). ويمكن توضيح التوازن في السوق النقدي (MD=MS).

(1) ستانليك ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ترجمة عزيز محمد بو سدره، بنغازي، جامعة قاريوس، 1992، ص352.

(2) جيمس جوارتن، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، مصدر سابق، ص362.



شكل (4) علاقة سعر الفائدة بالطلب والعرض النقدي



المصدر: المصدر: سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص276.

ومن خلال دالة الطلب النقدي وعواملها المؤثرة فيها الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، وبافتراض ثبات العرض النقدي تستطيع تحديد التوازن في سوق النقد، فعند سعر الفائدة (  $r_0$  ) يتحقق التوازن بين  $MD=MS$  عند مستوى معين من الدخل، وبافتراض أن سعر الفائدة (  $r_1$  ) يكون  $MD < MS$  ويكون فائض في عرض النقد ويحاول الافراد التخلص من الفائض النقدي بشراء الأوراق المالية وارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة بحكم العلاقة العكسية بين ارتفاع الاسعار في الأوراق المالية وانخفاض سعر الفائدة والرجوع الى نقطة التوازن، وعند سعر الفائدة (  $r_2$  ) يكون  $MD > MS$  يحاول الافراد زيادة الفائض النقدي ببيع السندات والأوراق المالية وانخفاض اسعارها بسبب زيادة العرض من الأوراق المالية وارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض في مستويات الدخل نتيجة انخفاض مستويات الاستثمار واثار ذلك على انخفاض الطلب النقدي والرجوع الى النقطة التوازنية الاصلية (1).

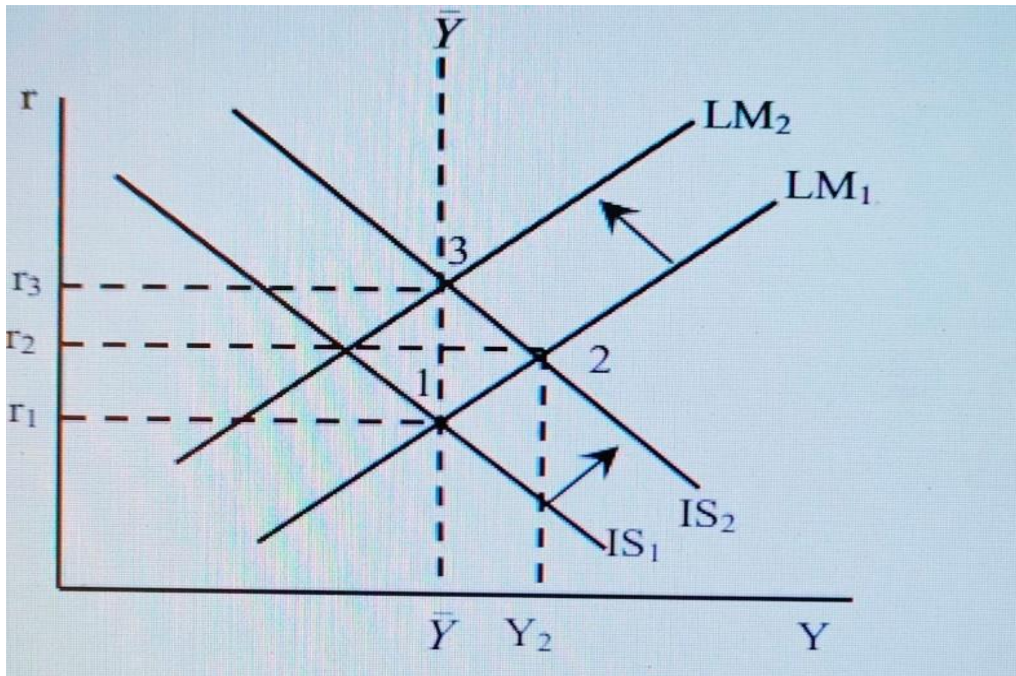
أن دالة الطلب النقدي المحددة بعوامل ومتغيرات اقتصادية معينة مع العرض النقدي المثبت من قبل السلطة النقدية يحددان المستوى التوازني الامثل في السوق النقدي وأن اية تغيرات محتملة في دوال الطلب النقدي المحددة بسلوك العوامل والمتغيرات والافراد واية اجراءات قد تتخذها السياسة النقدية في التأثير على العرض الكلي النقدي تنقل منحنى التوازن النقدي LM الى مستوى آخر وتلعب السياسة

(1) سامويلسون بول، ونوردهاوس وليام، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص 278.

النقدية التقييدية والتوسعية دورا حاسما في أحداث نقاط توازنه جديدة، واما بالنسبة الى سوق السلع فيتحدد التوازن فيه وفق التحليل الكلاسيكي عند تساوي  $I=S$  ، اذ جاء التحليل الكينزي ليشير إلى التوازن في سوق السلع، أجمالي الطلب وإجمالي العرض، دون مراعاة تأثير كل من الفوائد، ومعدلات الفائدة في التأثير على مستويات الطلب وإجمالي العرض، ثم التوازن في السوق السلعي، وهذه فكرة إن تأثيرات سعر الفائدة على مستويات الدخل المتوازنة تنبع من عدم اقتناع الكينزيين بفعالية السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي، ثم جاء الاقتصادي (هانسن) ليوحي فشل الفكر الكينزي في تحديد تأثير سعر الفائدة وتوسيع نموذج التوازن في السوق السلعي وفق المنظور الكلاسيكي، وأوضح هانسن أن هناك علاقة غير مباشرة بين الدخل وأسعار الفائدة من خلال تأثير الأخير على مستويات الاستثمار، حيث أن الاستثمار دالة لسعر الفائدة، ويتأثر بشكل مباشر بمستويات أسعار الفائدة وتنعكس مستويات الطلب على الاستثمار في مستويات دخل التوازن (1).

سيتم عرض نموذج  $IS - LM$  وأثر السياسات النقدية والمالية المختلطة من خلال الشكل (5)

شكل (5) يوضح أثر السياسة النقدية والمالية المختلطة على  $IS - LM$



المصدر: المصدر: سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص286.

(1) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص246.

دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي يهدف إلى الحفاظ على مستوى توازني معين للدخل عند مستوى ثابت، أي تثبيت الدخل عند  $(\gamma)$  عند النقطة (1) في شكل (5)، دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي والذي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين ( $IS_2$ ) إذ يزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة  $(r_2, \gamma_2)$  عند النقطة (2)، وبما أن البنك المركزي متمسك بمستوى الدخل  $(\gamma)$  ثابتاً، فإنه سيلجأ إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية معاكسة للسياسة المالية التوسعية، أي أن البنك سيلجأ إلى تخفيض كمية النقود المعروضة لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية، وإن انخفاض كمية المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار ( $LM_2$ ) ومن ثم يرتفع سعر الفائدة أكثر ( $r_3$ ) ويسبب هذا انخفاض استثمارات القطاع الخاص، وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (3) إذ يبقى الدخل ثابتاً ولكن عند مستوى الفائدة مرتفع جداً ( $r_3$ ) أنظر شكل (5)، من الواضح الآن أن محصلة هذه التطورات هي:

- تفقد السياسة المالية فاعليتها في التأثير على الدخل ويقتصر أثرها على رفع سعر الفائدة  $(r_2)$ .
- السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة الملائمة للحفاظ على هدف تثبيت الدخل وكبح الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل.
- تمثل نقطة التوازن (3) الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية، وفي هذه النقطة يصبح الدخل ثابتاً عند  $(\gamma)$  بينما يرتفع سعر الفائدة إلى  $(r_3)$ ، أي أن الحفاظ على مستوى الدخل ثابتاً يؤدي إلى تقلبات في سعر الفائدة (1).

(1)Mankiw, GreGory, Macroeconomics, Worth Publishers, Fourth edition, 2000،p452.

## المبحث الثالث

## علاقة الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي

## المطلب الأول: علاقة الائتمان المصرفي في الاستهلاك

يدخر الانسان جزءاً من دخله للمستقبل بهدف مواجهة حالات عدم التوقع التي تواجهه في المستقبل، فقد يلجأ بعض الافراد الى سد حاجاتهم الضرورية بوساطة الائتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل وشراء السلع الاستهلاكية ويحصلون على هذا الائتمان بشكل نقدي أو السحب على المكشوف (1)، فالمصرف يعمل على تنظيم الائتمان الاستهلاكي بالنسبة للمستهلكين، بوضع قواعد خاصة تتضمن المدة القصوى للتقسيط وكيفية السداد فيما يتعلق بشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية، ويحدد المصرف المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلع المشتراة (2)، لأن لانخفاض مبلغ السلعة المشتراة شأنها في رفع المستوى على الطلب الائتماني لهذا الغرض والعكس صحيح، فإن المصرف يحدد مدة الاستحقاق، أي عند قيام المصرف بتقليصها سيؤدي هذا الأمر الى زيادة الفوائد المترتبة ومن ثم يحد جزءاً من طلب الائتمان، ثم ان للأثار الديموغرافية (السكان) اثراً على الاستهلاك (3)، اذ سترفع الزيادة السكانية مستوى الاستهلاك مما يدفع الافراد الى الاقبال على الاقتراض لغرض سد حاجاتهم في حالة انخفاض الدخل المتاحة ويرتفع الطلب على الائتمان في المجتمعات ذات المنحنى الاستهلاكي العالي وهذا ما تشهده الدول النامية، اذ يساهم الائتمان الاستهلاكي في معالجة الكثير من المشاكل التي يمر بها المجتمع وله أثر كبير عليه، ومن هذه الأثار التي يؤديها الائتمان الاستهلاكي ما يأتي(4):

- 1- زيادة القوة الشرائية للأفراد عند حصولهم على تمويل الائتمان الاستهلاكي الذي يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة للأفراد ومن ثم نمو النشاط الاقتصادي للمجتمع.
- 2- يوجه التمويل الى معالجة الحالات الطارئة مثل: (الكوارث غير المتوقعة أو سد فجوة الادخار الشخصي).

(1) حسين محمد سمحان، واسماعيل يونس يامن، مصدر سابق، ص18.

(2) علي محمد شلهوب، واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص293.

(3) علي حاتم القريشي، السياسة النقدية في العراق (بين ضخامة الدور وحدودية الادوات)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2016، ص65.

(4) خالد واصف الوزني، وحسين احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص169.

3- يلجأ طالب الاقراض الى هذا النوع من أجل شراء سلع معمرة تساهم في تقديم المنافع على المدى الطويل احياناً (1)، لذا يعد الائتمان المصرفي جزءاً مهماً في تقدم ونمو النشاط الاقتصادي وبوجه خاص في مجال الاستهلاك، ذلك لأنه يساعد الافراد على الاستهلاك واشباع رغباتهم أي يساهم في رسم خططهم المستقبلية خلال الزمن لكيفية انفاقهم الاستهلاكي، ثم انه يساعد اصحاب المؤسسات الإنتاجية ممن لا يملكون القدرة على توفير الأموال لهذه المؤسسات يدفعها الى عدم التأخر أو التراجع عن الإنتاج (2)، أثر الائتمان المصرفي على الانفاق الاستهلاكي يكون كبير في المجتمعات التي يكون جهازها الإنتاجي غير مرن ولم تصل الى مستوى العمالة التامة خاصة في الدول النامية، فإنه يؤدي الى زيادة الطلب الفعال دون ان يقابله زيادة في الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ومن ثم حدوث ارتفاع في مستوى العام للأسعار مما يؤدي الى حدوث اثر سلبي(3).

### المطلب الثاني: علاقة الائتمان المصرفي في الاستثمار

تختلف الايداعات حسب رغبة العميل فمنها ايداع تحت الطلب اذ يستطيع المودع ان يسحبها متى يشاء وايداعات تخضع لأجل لا يستطيع المودع سحبها قبل انقضاء أجل استحقاقها كـ(الودائع الزمنية) وهذا النوع من الودائع يوجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية فهذه الايداعات تحقق عائداً (الارباح) بالنسبة الى المصرف والى المودعين (4)، وعلى هذا الاساس تم انشاء المصارف المتخصصة الاستثمار وتعد وسيطاً بين طالبي وعارضي تلك الأموال وهي ما تسمى بـ(نظرية الأموال القابلة للإقراض)، فتذهب الأموال المودعة نحو تمويل الاستثمار بالأوراق المالية أو يدفع جزءاً من الورقة المالية أو المبلغ بأكمله عند التعاقد، احياناً وان المصارف الاستثمارية تدخل للبيع في السوق الأولي كونها تختص بإصدار وبيع الاوراق المالية لأول مرة في الاسواق ، لأن هذه المصارف تعمل على اقراض المؤسسات والمشاريع الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الإنتاج والاستثمار من العقارات والاراضي والتجهيزات الفنية والمنشآت وغيرها من المستلزمات الأخرى، وهذه الأنشطة الاستثمارية والقطاعات التي تتطلب ائتمان مصرفي تحتاج الى وقت كثير من أجل ان تحقق عائداً مالياً، لذا عادة يكون الطلب على الائتمان الاستثماري طويل

(1) محمد نجيب غزالي خياط، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة دراسة اقتصادية قياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص8.

(2) محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية (اختيار محفظة الاوراق المالية- سعر الفائدة في سوق النقود- سعر الفائدة في اسواق السندات- البنوك التجارية- السياسات النقدية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص74.

(3) محمد طاقة، وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص158.

(4) حسين محمد سمحان، واسماعيل يونس يامن، مصدر سابق، ص174-175.

الأجل<sup>(1)</sup>، فضلاً على ان المصرف هو من يقوم بعملية الاستثمار وعلى هذا الاساس يلجأ المصرف الى تحقيق التوازن بين:

- 1- توفير السيولة النقدية والارصدة لدى البنك المركزي والاحتياطي القانوني.
- 2- توجيه الأموال التي يمتلكها نحو الاقراض من أجل تحقيق الربح.
- 3- الاوراق المالية تلجأ اليها البنوك في حالة حدوث النقص في السيولة والتي تحقق قدر معين من الربح ، اذ ان الاستثمار مهم للبلد ككل لأنه يساهم في زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص العمل واستغلال الأيدي العاملة والقضاء على البطالة واستعمال التكنولوجيا المتطورة والحديثة التي تؤدي الى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخفيض التكاليف ، اذ ان للائتمان المصرفي اثراً مباشراً على العملية الاستثمارية كونه اداة حقن للاقتصاد بوجه عام وللاستثمار بوجه خاص وله دوراً مهماً في توفير الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية وتوفير الموارد اللازمة للإنتاج، بواسطة قيام المصارف بادخار الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار وهذا الأمر يحد من القدرة الاستهلاكية<sup>(2)</sup>، اذ ان مدى تدخل الدولة في الاوضاع الاقتصادية للبلد وفي النشاط الاقتصادي له تأثير في منح الائتمان سواء لدى الاغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية والبلد الذي يهدف الى تحقيق النمو السريع يخصص الجزء الأكبر للقروض الاستثمارية ويخفض من نفقاته الجارية ما عدا الضرورية منها،

ولفهم كيف يؤثر الائتمان المصرفي في الاستثمار لابد من التطرق الى مفاهيم الكفاية الحدية الاستثمار وعلاقتها بالطلب الاستثماري<sup>(3)</sup>، اذ ان ارتفاع سعر عرض السلع الاستثمارية ينطوي ضمناً على انتهاء المنشآت لطريقة الوصول تدريجياً الى المستوى الأمثل لرأس المال، هذا التدرج محكوم بتزايد التكلفة الحدية التي تمثل بدورها السبب وراء انخفاض الكفاءة الحدية الاستثمار وبناء على ذلك فإنه كلما زاد الاستثمار فإن تكلفة السلع الاستثمارية الجديدة تزداد ومن ثم تنخفض الكفاءة الحدية الاستثمار حتى تصل الى مستوى سعر الفائدة قبل الوصول الى المستوى الأمثل لرأس المال ويفترض ان تعريف الكفاءة الحدية الاستثمار (MEI) على انها معدل العائد على المشروع كآلاتي:

$$MEI=MPK-MAC$$

(1) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، وخالد احمد فرحان المشهداني، مصدر سابق، ص64.  
 (2) ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص123-124.  
 (3) منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، ط3، المكتب العرب الحديث، اسكندرية، 2014، ص207-208.

حيث تمثل MPK الإنتاجية الحدية لرأس المال، وتمثل MAC قيمة التعديل اللازم لتكلفة الاستثمار الحدية، (ويمكن النظر الى MAC على انها سعر عرض السلع الاستثمارية)، وقد تم افتراض MPK ستظل ثابتة على الأجل القصير ولكنها تتغير على الأجل الطويل (1).

ووفقاً لمفهوم فيشر فإن المنشآت سوف تستثمر خلال فترة واحدة (على الأجل القصير) حتى تتساوى MEI مع سعر الفائدة الحقيقي، ان منحني MEI يأخذ شكل منحني هابط من اليمين الى اليسار ناتج عن علاقة طردية بين الاستثمار في فترة واحدة، وتكلفة التعديل الحدية MAC ومن ثم فإن المستوى الأمثل للاستثمار سوف يتحدد عندما تتساوى MEI مع سعر الفائدة وعلى أية حال فمن المفهوم من نظريات الاقتصاد الجزئي كما طورها Clark (2)، ان المستوى الأمثل لرصيد رأس المال  $k$  يتحقق عندما تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK مع سعر الفائدة، وعند هذا المستوى الأمثل لا يتم تنفيذ مزيد من الاستثمارات بمعنى ان التراكم الرأسمالي يتوقف عند هذا الحد، وعند المستوى الأمثل لرأس المال فإن معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال المقابل لهذا المستوى يتساوى مع سعر الفائدة السائد ولذلك فإن منحني MEI يعني تساوي MEI مع سعر الفائدة عند مستوى استثمار جديد هو صفر، وعند هذه النقطة تتحقق صلاحية مفهوم فيشر  $(MEI=r)$  (3)، كما قد اكتشفت النظرية النيوكلاسيك ان الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، وعند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة صفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي عند هذا الحد، ووفقاً لتوبن فإن نسبة  $q$  هي القوى المحركة وراء الاستثمار وتحسب بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة احلاله، وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما كان الاستثمار مربحاً بمعدل يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة، وقد ادعى توبن ان تزايد التكلفة الحدية للاستثمار يعتبر السبب وراء اختلاف نسبة  $q$  عن الواحد الصحيح (4).

### المطلب الثالث: علاقة الائتمان المصرفي في تمويل الانفاق الحكومي

في الأونة الاخيرة ازدادت حاجة الدول الى تمويل نفقاتها فلجأت الى الاقتراض العام لأن زيادة الضرائب الموجودة أو فرض الضرائب الجديدة قد يسبب المشاكل للاقتصاد القومي، نتيجة لثقل كاهل هذه الضرائب على افراد المجتمع وما تخلقه من نتائج سلبية على الاقتصاد، الى جانب ان الحصيلة الضريبية

(1) مايج شبيب الشمري وآخرون، تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017، ص18.

(2) زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، مصدر سابق، ص101.

(3) ربيحة قبي، الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)، جامعة قاصدي

مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014، ص9.

(4) ربيحة قبي، مصدر سابق، ص10.

والايرادات العامة اصبحت غير كافية لتمويل نفقات الدولة المتزايدة لاسيما الانفاق على المشاريع الاستثمارية الحكومية، ثم ان السبب الاساس للجوء الحكومات الى الاقتراض هو العجز في الموازنة العامة (الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة)، أو لمواجهة التكاليف الباهظة التي تسببها الحروب(1)، أو الحاجة لتمويل كل من التنمية الاقتصادية، أي اقامة المشروعات الاستثمارية أو البنية التحتية للبلد (كمشاريع الماء والكهرباء والصحة والتعليم وانشاء الطرق والجسور وقنوات الري والسدود)، أو بسبب حالة الكساد التي يقل فيها النشاط الاقتصادي والانتاج والاستخدام، كذلك التأثيرات الخارجية على الاقتصاد المحلي فإن عملية الاقتراض تعمل على تحقيق التوازن بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي أي ان الاقتراض يعمل على وضع الحد لمشكلة التضخم بامتصاصه للزيادة في الطلب الكلي والتخلص من الآثار السلبية التي يؤديه التضخم، ولاسيما في الدول المتقدمة فحصول الدولة على القروض ستساعد على زيادة الإنتاج وتنوعه ومن ثم زيادة العرض، فهذه الحكومات ملتزمة باسترجاع المبالغ التي اقترضتها وسداد الفوائد واقساط الديون في تواريخ استحقاقها ويطلق عليها بـ(الخدمة) في المدد المتفق عليها طبقاً لشروط الاقتراض التي يتم الاتفاق عليها (2).

يعد الطلب على الائتمان طلباً مشتقاً من حاجة ضرورية وهي تنمية الاقتصاد وهناك علاقة طردية بين الخدمات أو التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف بأنواعها وبين متطلبات التنمية الاقتصادية للبلد، اذ ان النمو في النشاط الاقتصادي يؤدي الى زيادة الموجودات لدى المصرف بفعل الطلب عليها من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص، الا ان هذا الاقتراض يشكل أثراً تزامياً على القطاع الخاص بأعاده توجيه ذلك الائتمان نحو المشاريع العامة، الأمر الذي يستدعي تحقيقها في القطاع الخاص وعليه فرضت المؤسسات الدولية شروطاً صارمة على الحكومات بإيجاد منافذ تمويلية أخرى قبل اللجوء الاقتراض لكي لا يتزاحم ذلك مع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (3).

### المطلب الرابع: علاقة الائتمان المصرفي في صافي الصادرات (الاستيرادات والصادرات)

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الدولية فهي تساهم في تزويد المستهلكين بالخدمات والسلع بوساطة التصدير والاستيراد، فالدول تصدر الفائض من انتاجها الذي يمتاز بالميزة النسبية مقارنة بالدول الأخرى وتستورد ما تحتاج اليه وبناءً على ذلك تتكون العلاقات الاقتصادية بين الدول، ان العلاقات السياسية بين حكومات الدول المختلفة كلما كانت متينة ازداد فرصة الحصول على الائتمان المصرفي أو

(1) عبد المطالب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص293.

(2) فليح حسن خلف، المالية العامة، مصدر سابق، ص249-252.

(3) عوض فاضل اسماعيل، ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الاول)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، الاصدار 42، 2014، ص67-69.



القروض الخارجية، فإن حصول البلدان المتضررة على القروض تمكنها من رفع مستوى النشاط الإنتاجي (1)، إذ إن التجارة الخارجية تتحدد بالكثير من المحددات المختلفة كـ(الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية والائتمان المصرفي للصادرات والواردات)، ومن المعوقات التي تتعرض لها هي نقص التمويل اللازم للصادرات والواردات ويمكن أن يتم تعويضه بوساطة الجهاز المصرفي الذي يقدم الائتمان المصرفي للمصدرين والمستوردين، فهو يقوم بعملية الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، بتلقي الودائع ومنح الائتمان وتؤدي هذه العملية إلى تسهيل التصدير بالتمويل للمشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير وتوفير التمويل اللازم لأستيراد السلع الوسيطة والنهائية (2)، إذ للقروض الخارجية أهمية بالغه في حالة استعمالها بشكل صحيح وهذا ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات، فالدول النامية التي تعاني من عدم وجود الأسواق المالية المتطورة والانظمة المالية المتقدمة، تعمل حكوماتها على تحفيز الصادرات والعمل على تمويلها إما بشكل مباشر كـ(تقديم القروض أو ضمان القروض أو تمويل التجارة)، أو بشكل غير مباشر مثل: (توفير المعلومات لمؤسسات الاقراض)، وفي المقابل فإن المستوردين هم أيضاً بحاجة إلى توفير الأموال من أجل شراء السلع والخدمات الأجنبية لبيعها داخل حدود البلد، وإن أحد معوقات التجارة الخارجية هي الموازنة بين مدفوعات ومقبوضات التجارة الخارجية فقد استعملت بلدان كثيرة طرقاً تمويلية كثيرة لتمويل حركة الصادرات والاستيرادات للقطاع الخاص ومنها زيادة حركة الاعتماد المستندي بين المصارف المحلية والأجنبية (3).

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، 2005، ص309.

(2) عزازي فردة، إثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسيةه (1970-2006)، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، عدد 4، 2010، ص42.

(3) خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد2، 2005، ص208.

## الفصل الثاني

### تحليل تطور الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

المبحث الأول: تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق

المبحث الثاني: تحليل تطور مكونات الطلب الكلي في العراق

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب  
الكلي في العراق

## التمهيد

شهد القطاع المصرفي العراقي في الفترة الأخيرة تطورات عديدة كدخول مصارف جديدة وخروج أخرى فضلا عن صدور قوانين جديدة وذلك بسبب التقلبات الأخيرة والازمات والاحداث كلها تستوجب احداث تطوير في القطاع المصرفي، اذ بدأ المصرف المركزي العراقي في معالجة الأزمات في حال حدوثها، فضلا عن الوقوف على الوضع المالي للقطاع المصرفي والتعرف على دو الائتمان المصرفي وأثره في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، الاستيرادات، الصادرات)، وقد جاء هذا الفصل لإعطاء صورة واضحة عن تطور القطاع المصرفي العراقي، وذلك لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي الهادف للتنمية الشاملة والمستدامة، من خلال دوره في تجميع المدخرات من القطاعات كافة، وتوجيه هذه المدخرات إلى الاستثمارات المختلفة، عن طريق ما يقوم به من منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والخدمات المصرفية الأخرى التي يقدمها للعملاء ومن الجدير بالذكر ان انفتاح القطاع المصرفي في العراق بعد عام (2004) جاء تماشيا مع النهج الاقتصادي الجديد اقتصاد السوق إذ سمح بدخول عدد من المصارف التجارية الخاصة المحلية والأجنبية التي لاتزال مستمرة في التوسع بمعدل أكبر من التوسع في المصارف الحكومية، وهذا سوف يسهم في زيادة المنافسة داخل القطاع المصرفي العراقي، وقد جاء هذا الفصل على ثلاث مباحث تناول الأول تحليل واقع الائتمان المصرفي في العراق خلال مدة الدراسة، بينما تناول المبحث الثاني تحليل تطور مكونات الطلب الكلي، في حين تناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي في العراق للمدة (2004-2022).

## المبحث الأول

## تحليل تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة من 2004 الى 2022

## المطلب الاول: - الظهور التاريخي للقطاع المصرفي في العراق:

تأسس أول مصرف في العراق في القرن التاسع عشر وكان فرعاً للمصرف العثماني عام (1890)، ليكون نواة النشاط المصرفي العراقي لغرض تمويل التجارة الخارجية للشركات الأجنبية، وبعد ذلك تم افتتاح فروع للمصارف الأجنبية والعربية لتعزيز وتعميق التبعية السياسية والاقتصادية بين العراق والدول الغربية والذي أصبح مهيمناً على النشاط المصرفي العراقي حتى عام (1935)، ومنها مصرف الشرق البريطاني في بغداد عام (1912)، ومصرف الشرق الأوسط البريطاني، مما أدى إلى إنشاء المصرف الصناعي الزراعي عام (1935)، والذي تم تقسيمه فيما بعد إلى مصرفين: المصرف الزراعي والمصرف الصناعي عام (1941) وكان من أوائل المصارف الوطنية المتخصصة (1).

وان من أهم التطورات اللاحقة كان تأسيس الحكومة العراقية عام (1941) لمصرف الرفادين باعتباره مصرفاً تجارياً وطنياً عراقياً كاملاً قادراً على منافسة المصارف الأجنبية، فضلاً عن كونه مصرفاً للحكومة ووكيلها وصاحب حساباتها ومستودعاً لها، وكان نواة المصرف المركزي الوطني الذي تأسس تحت اسم المصرف الوطني العراقي عام (1947) بموجب الإرادة الملكية برأس مال قدره (5) ملايين دينار عراقي(2)، والذي نفذ السياسة النقدية وكانت لجنة العملة في لندن التي إنشأت عام (1931) مسؤولة عن ذلك، وصدر قانون عام 1956 الذي بموجبه أصبح هذا المصرف يعمل تحت اسم المصرف المركزي العراقي، إلا أن كل هذه الإجراءات كان لها تأثير محدود على ملامح النظام النقدي والمصرفي، وذلك للدور البارز للبنوك الأجنبية من جهة وارتباط النظام النقدي بمنطقة الجنيه الاسترليني من جهة أخرى(3)، وشهدت فترة الخمسينيات وبداية الستينيات تأسيس العديد من المصارف العراقية وافتتاح فروع للمصارف العربية، إذ افتتح المصرف الوطني للتجارة والصناعة (إفريقيا) والمصرف اللبناني المتحد فرعاً لكل منهما في بغداد عام (1954)، ومن المصارف التجارية الوطنية المصرف التجاري العراقي الذي تأسس عام (1952) على شكل شركة مساهمة ضمن القطاع الخاص، ثم تأسس مصرف بغداد عام (1956)، ومن الجدير بالذكر أن هذه المصارف تفرغت

(1) منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، ط1، الجنادية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص146.

(2) صالح يوسف عجينة، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مطبعة شفيق للنشر، بغداد، 1971، ص127.

(3) أسامة محمد الفولي، مجيد محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، بغداد، 1997، ص59.

لممارسة العمليات المصرفية التجارية وفق النهج التقليدي، اذ تركزت غالبية العمليات الائتمانية في تمويل التجارة الخارجية، وبعد خروج العراق من منطقة الاسترليني صدر قانون تأمين المصارف وفق القانون (100) لعام (1964)، الذي تضمن إنشاء المؤسسة العامة للمصارف بهدف إدارة المصارف العراقية وتنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي، ومن ثم تأمين عشرة مصارف غير حكومية، بما فيها فروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق ان آنذاك، وأسفرت عملية التأمين عن عدة إجراءات اندماج في المصارف لتحقيق الادخار الاقتصادي وزيادة القدرة الإقراضية للبنوك<sup>(1)</sup>.

وفي عام (1967) صدر قانون المصارف التجارية رقم (48) الذي تم بموجبه إنشاء أربعة بنوك لكل منها استقلالها المالي والاداري وهي مصرف الرافدين والمصرف التجاري ومصرف الائتمان العراقي ومصرف بغداد، وفي عام (1970)، تم دمج مصرف الائتمان العراقي ومصرف بغداد في المصرف التجاري العراقي، وفي عام (1991) صدر القانون (12) الذي وسع القاعدة المصرفية بهدف مساهمة المصارف الخاصة مع المصارف الحكومية في جذب الاستثمار، فضلا عن عملهم بمزاولة النشاط المصرفي وفق أحكام التشريعات المطبقة في المصارف الحكومية<sup>(2)</sup>.

اذ شهد عام (1997) تغييرات تشريعية مهمة تمثلت بصدور القانون رقم (22) الذي سمح للبنوك المتخصصة والحكومية التمثيلية في المصرف الزراعي والصناعي والعقاري بممارسة الأعمال المصرفية التجارية، وبذلك يقف المصرف المركزي العراقي على رأس تركيبة النظام المصرفي العراقي، وتخضع جميع المصارف التابعة للقطاع الاشتراكي والمختلط والخاص لرقابته وإشرافه، وتقديم الخدمات المصرفية والمساهمة في تطوير القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع الاقتصادي بشكل خاص<sup>(3)</sup>، وفي عام (1999) أصدرت المصارف الحكومية لوائحها الداخلية التي توسعت في عملها وأنشطتها وفقا لقانون الشركات العامة، وفي عام (2004) اصدر المصرف تشريع جديد تشريع قانون رقم (56) وقانون المصارف رقم (94).

(1) اتحاد المصارف العربية، تأهيل وتحديث القطاع المصرفي وفق المعايير الدولية، العدد 276، اذار 2012، بيروت، ص39.

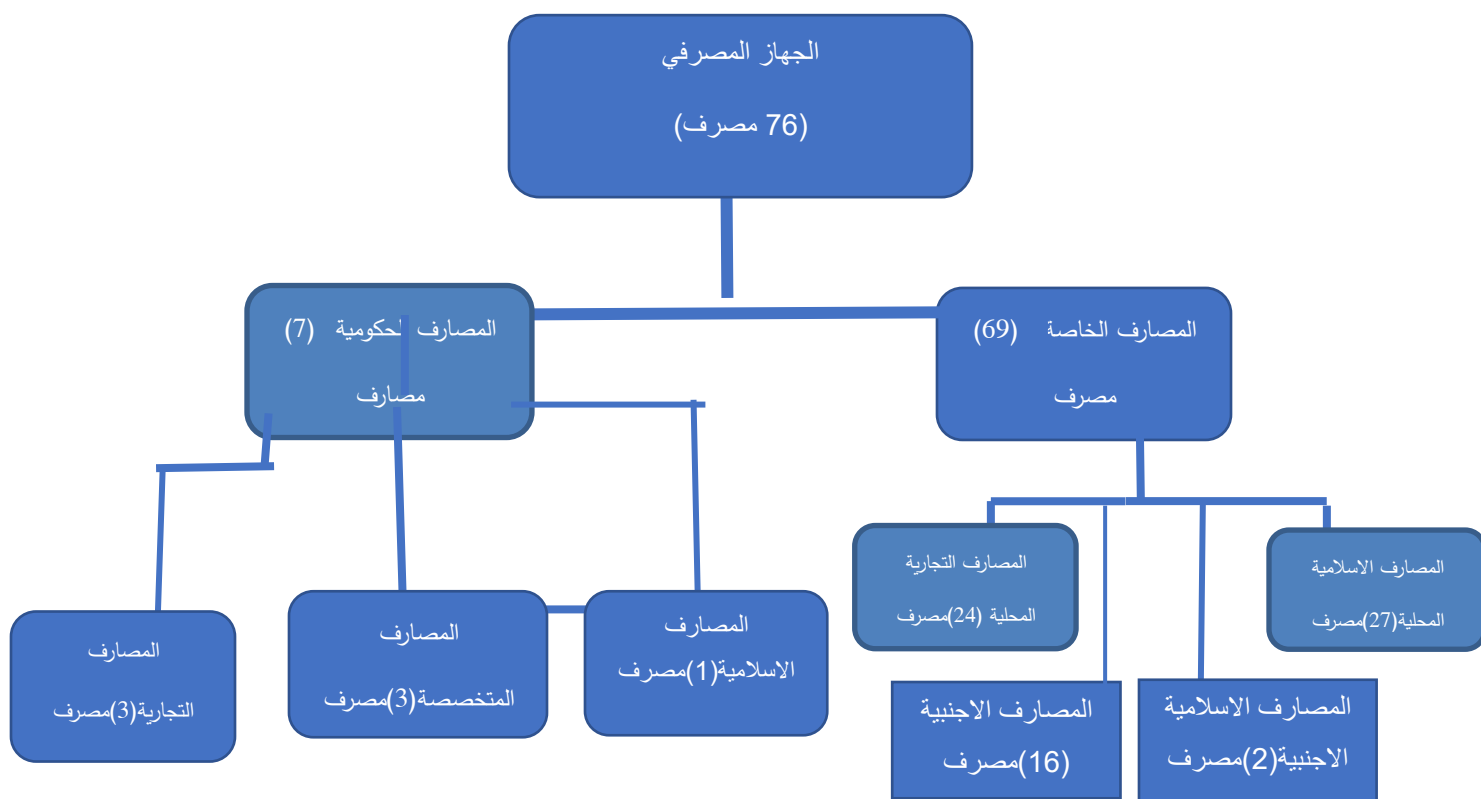
(2) اسار فخري عبد اللطيف، اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق، دراسات اقتصاديه محلية فصلية، تصدر عن بيت الحكمة، بغداد، العدد 18 السنة السادسة، 2006، ص39.

(3) صالح يوسف عجيبة، مصدر سابق، ص129.

## المطلب الثاني: - هيكل القطاع المصرفي العراقي:

تغير هيكل النظام المصرفي العراقي في عام 2020، اذ شهد توسعا في منح تراخيص مصرفية جديدة، وأصبح عدد المصارف العاملة (76) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية منها (3) مصارف متخصصة و(3) مصرف تجارية، ومصرف إسلامي، فيما بلغ عدد المصارف الخاصة المحلية والأجنبية (69) مصرفاً، منها (24) مصرفاً تجارياً محلياً، و(27) مصرفاً إسلامياً محلياً، ومصرفين إسلاميين أجنبيين، و (16) مصرفاً تجارياً أجنبياً، ونلاحظ أن الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف هي للبنوك الخاصة اذ بلغت نسبتها (90.8%) والباقي للبنوك الحكومية بنسبة (9.2%) كالمصارف التجارية وتشكل ما يعادل (56.5%)، تليها المصارف الإسلامية بنسبة (39.5%)، ثم المصارف المتخصصة بنسبة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق (1)، كما في المخطط.

مخطط (1) تطور هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2022



(1) صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية- مدخل وتطبيق، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص105.

المصدر: المصرف المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد – العراق، 2022، ص16.

قسم الجهاز المصرفي الى (76) مصرف، وينقسم الى المصارف الخاصة والمصارف الحكومية، اذ تضمنت المصارف الخاصة (69) مصرف والمصارف الحكومية (7) مصرف، ومن المصارف الخاصة (المصارف الاسلامية) تضمن (27) مصرف منها ( مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، مصرف الوطني الإسلامي، مصرف التعاون الإسلامي للتنمية والاستثمار، مصرف العطاء الإسلامي للتنمية والاستثمار، مصرف جيهان للاستثمار التمويل الإسلامي، مصرف الجنوب الإسلامي، العالم الإسلامي، الدولي الإسلامي، مصرف نور العراق الإسلامي، مصرف زين العراق، مصرف العربية الإسلامي، مصرف الثقة، المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية، مصرف الانصاري الإسلامي، مصرف القابض الإسلامي، مصرف قرطاس الإسلامي، مصرف الراجح الإسلامي، مصرف الناسك الإسلامي، مصرف آسيا العراق الإسلامي، مصرف المستنار الإسلامي، مصرف المشرق العربي الاسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف امين العراق للاستثمار والتمويل الإسلامي، مصرف العراق الأول الإسلامي، مصرف الوفاق الإسلامي للاستثمار والتمويل)<sup>(1)</sup>.

اما المصارف التجارية (مصرف بغداد للاستثمار، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف البصرة الدولي للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف دار السلام للاستثمار، مصرف بابل، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف عبر العراق للاستثمار والتمويل، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاقليم التجاري، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، مصرف الهدى، مصرف اربيل)، اما المصارف الاسلامية الأجنبية (مصرف ابو ظبي الإسلامي، مصرف البركة الاسلامي)، والمصارف التجارية الأجنبية تتكون (المصرف الزراعي التركي، مصرف بيبيلوس اللبناني، مصرف بيروت والبلاد العربية، مصرف انتركونتيننتال، مصرف لبنان والمهجر، مصرف عودة، مصرف اش التركي شركة

(1) كريم عبد النبي باشا، المؤسسة المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد12، ص35.

مساهمة، المصرف اللبناني)، وعملت الدولة على اتخاذ خطوات عدة واصدار قوانين معينة تهدف الى محاولة اصلاح النظام المصرفي ومن هذه الخطوات(1):

- 1- تم اصدار قانون جديد للأنظمة المصرفية رقم (94) للعام (2004)، وضح فيه الاحكام العامة ولاسيما منح التراخيص من قبل المصرف المركزي العراقي من أجل ممارسة الاعمال المصرفية، والتعليمات حول التقارير السنوية والبيانات المالية الى جانب اتباع الاجراءات لإعادة تأهيل المصارف واصدار اللوائح لتنظيم العمل المصرفي، وتحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية لتكون (10) مليار دينار عراقي أو (5) مليون دولار امريكي وتحديد رؤوس اموال فروع المصارف الأجنبية فبلغت (25) مليون دولار (2).
- 2- تم انشاء (المصرف العراقي للتجارة) بمبلغ يقدر بـ(100) مليون دولار لغرض فتح الاعتمادات المستندية كذلك خطابات الضمان التي تخص الصادرات والاستيرادات، اذ يعتبر أحد المصارف الرائدة في الشرق الأوسط في قطاعي التمويل التجاري والاستثماري، ويعد المصرف العراقي للتجارة الأكثر خبرة وثقة في مجال العمل المصرفي في العراق اذ حقق نمواً سريعاً منذ تأسيسه ليصبح أحد المؤسسات الرائدة والفعالة في القطاع المصرفي.
- 3- تحرير اسعار الفائدة على المدينين والدائنين وتركها لتفرضها قوى السوق بما يعزز المنافسة بين المصارف، هو هدف محوري لهذه المبادرة، كما تم تضمينها في خطة الاصلاح المصرفي عن طريق السيطرة على تحديد اسعار الفائدة على القروض والودائع منذ عام (2004)، وتصنف هذه الخطوة في المقام الاول بالنسبة للبنوك التي تسمح للمقترضين بالاستقلالية في اتخاذ قراراتهم بشكل مستقل عن التعليمات التي تفرضها المصارف المركزية، فإن تمكين هذه العملية غير الخاضعة للتنظيم سيدفع الشركات والمشاريع التجارية الى تعزيز مستويات الانتاجية وبالتالي زيادة نتائج الربح(3).

4- منح التراخيص بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية في العراق، ويؤدي انشاء هذه المؤسسات المالية الى تدفق كبير لرؤوس الاموال الى البلاد، علاوة على ذلك يعمل البرنامج على تطوير مهارات المواطنين المحليين

(1) صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العلمية، ط1، مطبعة الكتاب، بغداد، 2016، ص175.

(2) مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص18.

(3) مصطفى ناطق صالح مطلوب، المصارف الإسلامية، ط1، المركز القومي للإصدارات، القاهرة، 2020، ص62.



بالتقنيات المصرفية المعاصرة وتوفير فرص التدريب المهني للموظفين العراقيين، ويؤدي الى تعزيز المنافسة الحماسية بين المصارف الدولية والوطنية، ومن بين المصارف الأجنبية التي حصلت على اذونات لفتح فروع داخل العراق (1):

أ- المصرف الزراعي التركي (زارت) فرع العراق.

ب - مصرف بيبيلوس (لبنان) فرع العراق.

ج- المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية) فرع العراق.

د- مصرف ملي (إيران) فرع العراق.

هـ- مصرف (ستاندرد جاردر).

و- مصرف (HSBC) البريطاني.

ي- المصرف الوطني الكويتي.

5- قيام المصرف المركزي بالتواصل مع دائرة الدين العام في وزارة المالية من أجل اعداد كشف بالديون الأجنبية التي بذمة المصرف، لتتولى متابعة وتسوية مديونية العراق الخارجية عن طريق ادخال كافة بيانات المديونية التي تم تسويتها مع الدول والدائنين التجاريين بموجب الاتفاقيات الثنائية، وكذلك تقديم التقارير المالية والاحصائية واعداد التخمينات التي تطلبها الموازنة الاتحادية في كل عام وتسديد المبالغ التي تتحقق على حكومة العراق بموجب الاتفاقية الثنائية وعروض التسوية (2).

### المطلب الثالث: - التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي:

على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات النقدية، ممثلة بالمصرف المركزي العراقي، لدعم القطاع المصرفي العراقي، اذ يعاني من التخلف الذي يحد من إمكانية نهوض هذا القطاع مواكباً لتطور الأنظمة المصرفية العربية والعالمية، وتأخذ دورها في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي. ويمكن توضيح عدد من تحديات ومشاكل النظام المصرفي العراقي هو كما يلي:

(1) حاكم محسن محمد، وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الإدارة والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص178.

(2) البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، للمدة 2010-2020.

**1- قلة الوعي المصرفي:** يعد الوعي المصرفي من الأمور المهمة التي تعزز عمل النشاط المصرفي من خلال الإلمام بالأدوات والأساليب المصرفية وتوسيع قاعدة العملاء المتعاملين مع هذا القطاع، وأبرز ما ينتقد القطاع المصرفي في العراق تراجع مستوى الوعي المصرفي، وذلك نتيجة لعدة عوامل موضوعية تتعلق بالمجتمع من جهة وبالمصارف من جهة أخرى، بالنسبة للعوامل المتعلقة بالمجتمع، فإن بعض الناس لا يتعاملون مع المصارف التجارية التقليدية لأن هذه المصارف تتعامل بالربا (الربا) المحرم شرعاً، فضلاً عن كون بعض الأفراد لا يجدون في القطاع المصرفي العراقي الكفاءة والمؤهلات اللازمة لحماية الأموال المودعة في المصارف بسبب عمليات السطو، وفيما يتعلق بالعوامل المصرفية فهي تتعلق بعمل المصارف وبجودة تقديم الخدمات المصرفية، ودور الإعلام في نشر التطورات المصرفية وإطلاع الجمهور عليها بشكل مستمر(1).

**2- عدم كفاية البنية التشريعية:** يخضع النشاط المصرفي لعدد كبير من الضوابط، إذ تمارس الجهات الرقابية دوراً كبيراً في مجال الرقابة على القطاع المصرفي، ونظراً للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع والهدف الرئيسي من هذه الضوابط هو الحفاظ على الأموال المصرفية وحقوق المتعاملين مع هذه المؤسسات، ولعل أبرز هذه الضوابط هو إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة من احتياطياتها مقابل الودائع لدى المصرف المركزي العراقي، إن عدم كفاءة البنية التشريعية يمكن أن يمهد لانتشار الفساد المالي في القطاع المصرفي وعمليات غسل الأموال، والتي تتمثل في استثمار الأموال من مصادر غير مشروعة مع الأموال المشروعة في المصارف من خلال تواطؤ المصارف بتسهيل الأمر، وتوظيف الأموال غير المشروعة من خلال الإقراض بضمان الأموال المودعة، واستخدام القرض في الاستحواذ على بعض الأصول، أو شراء مؤسسات مالية تجارية ذات نشاط مشروع (2).

**3- ضعف الاستقرار الأمني والاقتصادي:** الوضع الأمني في العراق يشكل عائقاً أمام تطور القطاع المصرفي، إذ لا تستطيع المصارف العمل في بيئة غير مستقرة ومضطربة أمنياً، إذ تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة كبيرة بداية عام (2014)، تمثلت بسيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على ثلاث محافظات عراقية (نينوى، الأنبار، وصلاح الدين)، وعملت هذه الجماعات على سرقة الأموال من المصارف وفروعها التي استولت

(1) فلاح حسن ثويني، المنجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى الثالث بعد الميلاد، ط1، مطبعة الوفاة، بغداد، 2010، ص61.

(2) هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2021، مجلة جامعة زاخو، 2015، المجلد3 (B)، العدد3، ص124.

عليها، حيث استولت على (121) فرعاً لمصارف تجارية منها (84) فرعاً لمصارف حكومية و(37) فرعاً لمصارف القطاع الخاص، وبلغ إجمالي الأصول النقدية المسروقة نحو (900) مليار دينار عراقي، من بينها أصول فرع المصرف المركزي العراقي في الموصل، إذ إن الاستقرار الاقتصادي له دور مهم في تطوير القطاع المصرفي، لأن الوضع المالي والمصرفي لا يمكن فصله عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية (1).

**4- ضعف الإفصاح والرقابة:** تختلف البيانات المصرفية في شمولها ودقتها من مصرف لآخر، ويتخلف القطاع المصرفي العراقي الحد الأدنى المطلوب من الإفصاح المصرفي، إذ تصعب المقارنة بين المصارف المحلية والدولية (2).

**5- انخفاض الكثافة المصرفية:** يمثل مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد، إذ يمكن قياس الكثافة المصرفية بعدد الفروع لكل (10) آلاف نسمة من خلال نسبة عدد الفروع المصرفية إلى عدد السكان، ويعاني القطاع المصرفي العراقي من انخفاض هذه الكثافة، إذ أن الكثافة المصرفية لا تزال بمعدل فرع واحد لكل (35) ألف نسمة، في حين تصل هذه النسبة إلى (6) مصارف لكل (10) آلاف، عدد السكان في الدول المتقدمة، وقد يكون هناك مصرف لكل (10) آلاف نسمة في بعض الدول العربية مثل لبنان، مما يؤثر على تراجع جودة الخدمات التي تقدمها المصارف من ناحية، وتراجع كفاءة أداء هذه المصارف مما يؤثر على تلبية احتياجات العملاء بالسرعة الممكنة كما هو الحال في العراق (3).

**6- تعاني المصارف الحكومية من ترهل الهيكل الإداري في عدد كبير من المصارف وخاصة الحكومية ونقص الخبرة، وضعف كفاءة الكادر الفني والإداري.**

**7- ضعف مساهمة المؤسسة الداعمة للجهاز المصرفي** مثل سوق العراق للأوراق المالية، وشركات التأمين، وشركات تحويل الأموال، وشركات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية، وصندوق التوفير البريدي، وصندوق التقاعد (4).

(1) احمد بتال، قياس وتحليل كفاءة إدارة المصارف في العراق باستخدام مغلف البيانات، ط1، دار نور للنشر، المانيا، 2016، ص128.

(2) إبراهيم جاسم جبار، الإصلاح المصرفي في العراق: الأسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، 2015، العدد19، ص 54.

(3) كوثر محمد دهيم، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوت، 2016، العدد24، ص15.

(4) جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، ط1، دار دجلة ناشرون موزعون، عمان، 2009، ص105.

## المطلب الرابع: - تحليل تطور بيانات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2022):

### أولاً: - تطور الائتمان المصرفي الحكومي في العراق للمدة (2004-2022).

يمثل الجدول (1) حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة في عام (2004) اذ بلغ الائتمان الحكومي (204406) مليون دينار، وارتفع في عام (2005) ليسجل مبلغ قدره (767163) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (275.3) وجاء بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي ورفع العقوبات الاقتصادية وانطلاق مختلف المشاريع في مختلف المجالات، واستمر ارتفاع الائتمان الحكومي في عام (2006) ليبلغ (783884) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (2.1)، بينما سجل عام (2007) ارتفاعا كبيرا ليصل مقداره (1071587) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (36.7)، نظرا لتحرير الائتمان وفق قانون البنك المركزي للرقم (56) لعام (2004) وبموجبة حصل بعض التطور اتجاه استقلالية السياسة النقدية الامر الذي اثر على السياسة الائتمانية، شهد عام (2008) تراجع الائتمان المصرفي الحكومي ليصل الى (609153) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-43.1-) ويعود سبب التراجع بشكل رئيسي الى التراجع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية والأوضاع الأمنية الغير مستقرة (1).

وقد عاد في الارتفاع في الأعوام (2009-2010) وبمستوى تدريجي، اذ ارتفع الائتمان المصرفي الحكومي بشكل ملحوظ في عام (2011) بمبلغ قدره (8966693) مليون دينار وبمعدل نمو (180.7) نتيجة زيادة النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي والتعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص (2).

وشهد عام (2013) انخفاض بمبلغ قدره (13004479) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-5.6-)، بينما شهد الائتمان الحكومي ارتفاعا وصولا الى عام (2016) بمبلغ قدره (18999153) مليون دينار وبمعدل نمو (1.6)، اذ شهد معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي الحكومي انخفاضا سلبيا للسنوات (2017-2018) ويرجع أسباب الانخفاض الى الأوضاع الاقتصادية العالمية اذ تأثرت العديد من الدول بتباطؤ الاقتصاد العالمي مما أثر على قدرتها على الإقراض، وبالنظر الى الاستقرار الأمني والاقتصادي المتحقق لعام (2019-

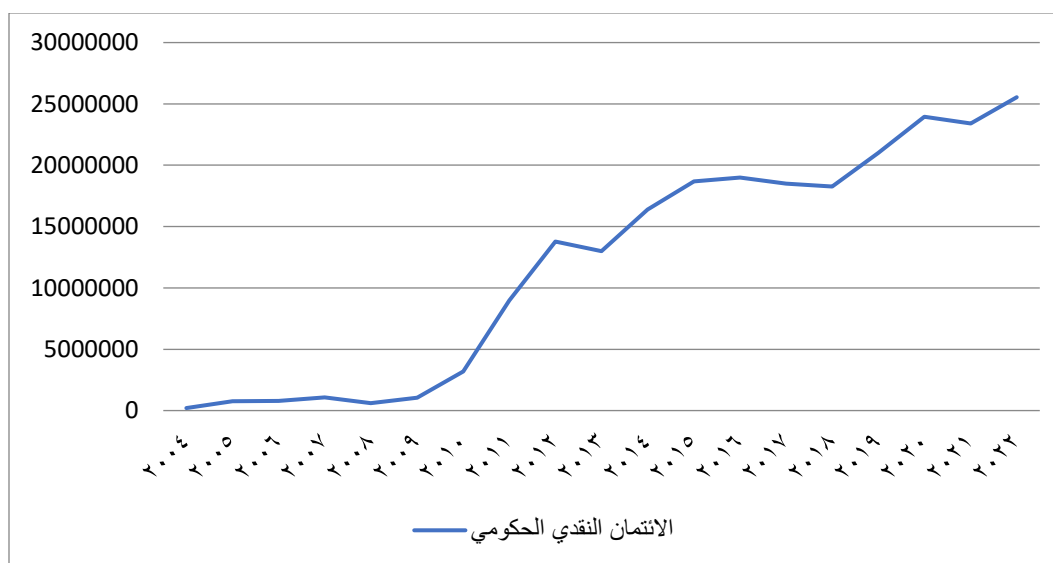
(1) احمد عارف المزارعي، اثر الائتمان على محفظة القروض في البنوك التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 19، 2009، ص144.

(2) عمر هاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقلبات المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2011، ص57.

(2020) اذ سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي ارتفاعا في معدل النمو السنوي ليصل في عام (2019) (14.9) و لعام (2020) (13.9)، ولوحظ انخفاض للائتمان المصرفي الحكومي لعام (2021) بمبلغ قدره ( 23391845 ) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-2.3) ويرجع أسباب الانخفاض الى الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط تسببت في ظهور تحديات اقتصادية جسيمة أدت الى انخفاض الائتمان المصرفي الحكومي، وسجل الائتمان المصرفي ارتفاعا لعام(2022) اذ سجل (25542723) مليون دينار وبمعدل نمو (9.1). كما في الشكل (6)

### شكل (6)

#### الائتمان المصرفي الحكومي في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

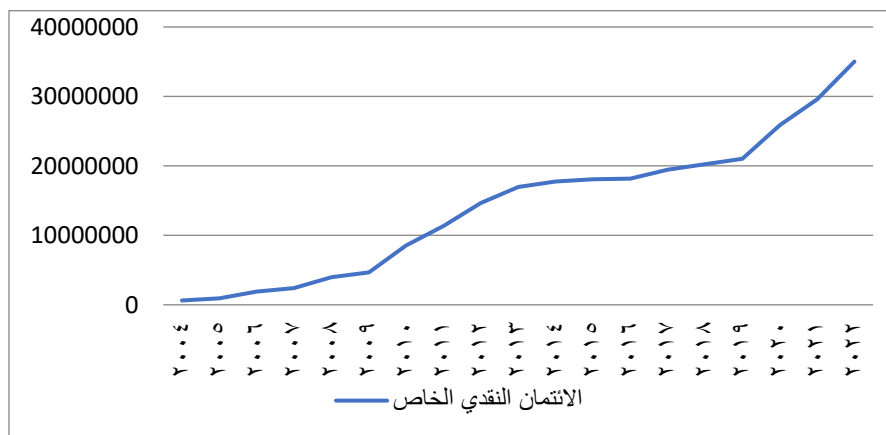
نلاحظ شكل (6) ارتفاع الائتمان المصرفي الحكومي وبشكل مستمر للمدة (2004-2007) وذلك لسياسة التحرير المالي التي اتبعتها البنك المركزي ما بعد (2003) وحرية المصارف التجارية في فرض سعر الفائدة اذ تركز دعم البنك المركزي على قطاع السكني وفقا لقانون البنك المركزي المرقم (56) لعام (2004)، واستمر الائتمان المصرفي بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا للسنوات (2012-2022) وحسب الأسباب المذكورة أعلاه.

**ثانيا: - تطور الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة (2004-2022).**

يتبين من الجدول (1) ان قيمة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لعام (2004) بمبلغ قدرة (620267) مليون دينار واستمر الارتفاع التدريجي في الاعوام (2005-2008) اذ سجل الائتمان المصرفي الخاص في عام (2008) مبلغ قدره (3013978) مليون دينار وبمعدل نمو (66.6)، وشهد عام (2009) ارتفاع ليصل الى (46462221) مليون دينار وبمعدل نمو (16.7)، ويلحظ من خلال الجدول (1) ان حجم الائتمان المصرفي الخاص يوضح تزايد وبمعدلات نمو متذبذبة ولكن جميعها موجبة للمدة (2011-2016) اذ سجل الائتمان لسنه (2016) مبلغ قدره (18180970) مليون دينار وبمعدل نمو (0.6)، كذلك ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الخاص الممنوح وسجل في (2017)(2018) مبلغ قدره ( 19452293 ) و(20216073) مليون دينار، وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع اليراد العام بسبب ارتفاع أسعار النفط وانحسار الضائقة المالية للحكومة والمؤسسات العامة ومن جهة أخرى انخفاض المخاطر النظامية المتمثلة بالمخاطر الأمنية نتيجة الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية، والذي اثر في ارتفاع عرض الائتمان للقطاع الخاص<sup>(1)</sup>، واستمر الارتفاع على هذه الوتيرة وصولاً لعام (2022) الذي سجل مبلغ مقداره (35016532) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (24.0) وهو الأعلى خلال مدة الدراسة نتيجة الاستقرار الاقتصادي والأمني كما ذكر أعلاه. كما موضح بالشكل (7)

### شكل (7)

#### الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

(1) محسن إبراهيم احمد، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، العراق، المجلد 4، العدد3، كانون الأول 2020، ص297.

## جدول (1)

الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة في العراق بالأسعار الثابتة للمدة  
(2022-2004)  
(مليون دينار)

العام	الائتمان المصرفي الحكومي	معدل نمو	الائتمان المصرفي الخاص	معدل نمو
2004	204406		620267	
2005	767163	2.75	950287	53.20
2006	783884	2.17	1881014	97.94
2007	1071587	36.70	2387433	26.92
2008	609153	-43.15	3013978	66.63
2009	1043895	71.36	4646221	16.78
2010	3194404	206.00	8527131	83.52
2011	8966693	180.7	11356371	33.17
2012	13788586	53.77	14650102	29.00
2013	13004479	-5.68	16947533	15.68
2014	16377926	25.94	17745141	4.70
2015	18682628	14.07	18070058	1.83
2016	18999153	1.69	18180970	0.61
2017	18500536	-2.62	19452293	6.99
2018	18270874	-1.24	20216073	3.92
2019	21010298	14.99	21042213	4.08
2020	23950254	13.99	25866652	22.92
2021	23391845	-2.33	29578293	14.34
2022	25542723	9.19	35016532	24.05

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للمدة (2002-2004)

تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة الآتية  $(\frac{y_2-y_1}{y_1} \times 100)$

### المطلب الخامس: - تحليل تطور بيانات التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2022):

من بيانات الجدول (2) وفي عام (2010) سجل الائتمان الزراعي مبلغ قدره (571705) مليون دينار وسجل الائتمان الصناعي مبلغ (536013) مليون دينار وسجل ائتمان البناء والتشييد مبلغ (2170385) بالإضافة الى الائتمان السياحي اذ سجل مبلغ (2157667) مليون دينار، وفي عام (2012) سجل كل من الائتمان الزراعي والبناء والتشييد والسياحي ارتفاعا في معدل نمو (128.19، 51.15، 67.76)، بينما سجل الائتمان الصناعي انخفاضا بمعدل نمو سالب (-41.08) وسبب انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير عام (2012) اذ يعتمد الاقتصاد العراق بنسبة كبير على صادرات النفط، فضلا عن نقص السيولة المالية التي واجهة العديد من المصارف العراقية لتقديم قروض للقطاع الصناعي مما أدى الى تقييد وتيرة الائتمان الصناعي.

وفي عام (2014) سجل التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ارتفاعا وبمعدل نمو متزايد، وفي المدة (2015-2018) شهد التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي تذبذبا بما في ذلك الائتمان الزراعي و الصناعي والبناء والتشييد والسياحي، نتيجة التحديات الأمنية والاقتصادية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط اذ يعتبر المصدر الرئيسي للدخل في العراق مما أدى الى تقليص الانفاق الحكومي وضيق الموارد المالية، كذلك دخول العراق حرب ضد المجاميع المسلحة اذ اثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات بعيدا عن البلد، بالإضافة الى مشاكل القطاع المصرفي المتمثلة بارتفاع نسب القروض المتعثرة وتراكمات الديون الخارجية، وفي عام (2019) شهد التوزيع القطاعي للائتمان ارتفاع في جميع القطاعات اذ سجل الائتمان الزراعي والائتمان الصناعي وائتمان البناء والتشييد والائتمان السياحي مبلغ (2165861) و(2369116) و(9990791) و(7576818) مليون دينار على الترتيب، نتيجة ارتفاع أسعار النفط ودورها في تعزيز القدرات الحكومية على تمويل مشاريع البنية التحتية ودعم القطاعات الاقتصادية، كذلك الاستقرار الأمني ومساهمته في تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة الى الدعم الحكومي المالي بشكل مباشر لبعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي<sup>(1)</sup>، واستمر تذبذب التوزيع القطاعي لغاية

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، مواطن الضعف والمخاطر المالية، 2024، ص 22.



عام (2022) اذ شهد ارتفاع كل من الائتمان الزراعي والصناعي وائتمان البناء ببلغ (2134087) و(3184263) و(14345516) مليون دينار، في حين انخفض الائتمان السياحي ليسجل (6796503) مليون دينار وبمعدل نمو هو الأدنى خلال مدة الدراسة ليسجل (-33.23)، نتيجة عدم الاستقرار السياسية. كما موضح بالشكل (8)

## جدول (2)

### التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2010-2022)

(مليون دينار)

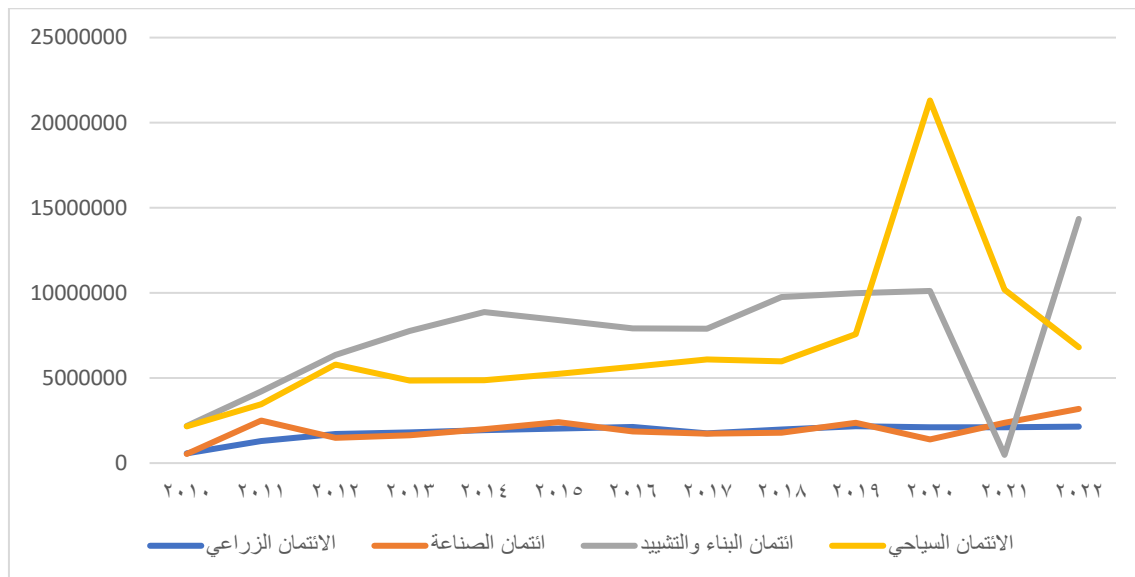
العام	الائتمان الزراعي	معدل نمو	الائتمان الصناعي	معدل نمو	ائتمان البناء والتشييد	معدل نمو	الائتمان السياحي	معدل نمو
2010	571705		536013		2170385		2157667	
2011	1304607	128.19	2506362	367.59	4209007	93.92	3456457	60.19
2012	1701313	30.40	1476652	-41.08	6362048	51.15	5798761	67.76
2013	1808520	6.30	1641685	11.17	7770910	22.14	4846316	-16.42
2014	1936796	7.09	1995419	21.54	8877710	14.24	4871094	0.51
2015	2038158	5.23	2396690	20.10	8401299	-5.36	5246398	7.70
2016	2128635	4.43	1854508	-22.62	7920299	-5.72	5655983	7.80
2017	1744181	-18.06	1734325	-6.48	7889896	-0.38	6099279	7.83
2018	1964092	12.60	1787083	3.04	9751797	23.59	5970463	-2.11
2019	2165861	10.27	2369116	32.56	9990791	2.45	7576818	26.90
2020	2098462	-3.11	1388336	-41.39	10112609	1.21	21304458	181.17
2021	2110038	0.55	2361734	70.11	482755	-95.22	10180122	-52.21
2022	2134087	1.13	3184263	34.82	14345516	2871.5	6796503	-33.23

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية

السنوية، للمدة (2002-2010)

## شكل (8)

## التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

### المطلب السادس: - تحليل تطور بيانات عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022):

من بيانات الجدول (3) تبين في عام (2004) ان عرض النقد بالمعنى الضيق سجل مبلغ قدره (1532405) مليون دينار وفي عام (2005) ارتفع عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع بشكل ملحوظ اذ سجل مبلغ (11399125) (14684000) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو (64.38)(19.83)، نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق اواخر عام (2003) ادت إلى اعتماد سياسات التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، وصياغة سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الإصلاح النقدي من خلال رفع القيود والحدود، بالإضافة الى منح البنك المركزي استقلالية في تحريك أدواته النقدية وفق قانون البنك المركزي رقم (56) لعام (2004) بالإضافة إلى إقرار قانون المصارف رقم (94) لعام (2004) وقانون سوق الأوراق المالية المؤقت رقم (74) لعام (2002) وما تبعه من تغيير للعملة في نفس العام، وأصبح عرض النقود يحدد من قبل السلطة النقدية وفقا لصافي العملات الأجنبية والإيرادات النفطية

الموجودة (1)، ومن البيانات نلاحظ التطور الحاصل في عرض النقد بالمعنى الضيق وبشكل أكثر استقراراً إذ ان قيمة عرض النقد للمدة (2006-2010) تراوحت بين (15460060) و(51743489) مليون دينار وبمعدل نمو (35.62) و(38.72) وبصورة تصاعدية، وفي عام (2012) بلغ عرض النقد مبلغ قدره (63735871) وبمعدل نمو (2.01).

واستمر الارتفاع في عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع حتى نهاية عام (2013)، اما المدة (2014-2015) تضمنت أحداثاً مهمة جداً في هذه الاعوام، تمثلت في الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فضلاً عن تزايد تكاليف الحرب على الإرهاب وإحجام القطاعات غير النفطية عن زيادة طاقتها الإنتاجية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة ومن ثم انعكس ذلك على عرض النقود ومعدلات نموها، إذ نلاحظ أن قيم العرض النقدي الضيق خلال هذه الاعوام تراوحت بين (65435425-72692448) مليون دينار بشكل منخفض وبمعدل نمو قدره (-1.54) و(-9.98)، فضلاً عن تدهور المشهد السياسي والاقتصادي نتيجة الحرب على الإرهاب وانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، أما عرض النقد بمعناه الضيق فقد استمرت الزيادات المتتالية، وفي عام (2020) سجل عرض النقد M1-M2 ارتفاعاً بمبلغ (103353556) (119906260) مليون دينار وبمعدل نمو (19.11) (15.91) ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج المصارف، بالإضافة الى ارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح الى العوائل اثناء تطبيق الحظر الشامل (2).

وسجل عرض النقد M1-M2 في عام (2022) ارتفاعاً ملحوظاً ويعتبر الأعلى خلال مدة البحث إذ سجل مبلغ (146487925) (180975628) مليون دينار ومعدل نمو (22.13) (29.37) نتيجة استمرار المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، فضلاً عن ارتفاع الانفاق العام الذي يمول عن طريق زيادة مشتريات وزارة المالية من البنك المركزي ولاسيما بعد قرار قانون الامن الغذائي (3). كما موضح بالشكل (9)

(1) احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب موزعون ناشرون، لبنان، 2015، ص 313.

(2) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي، 2020، ص2.  
(2) البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية الفصلية، دائرة الإحصاء والأبحاث – قسم الاقتصاد الكلي، 2022، ص9.

## جدول (3)

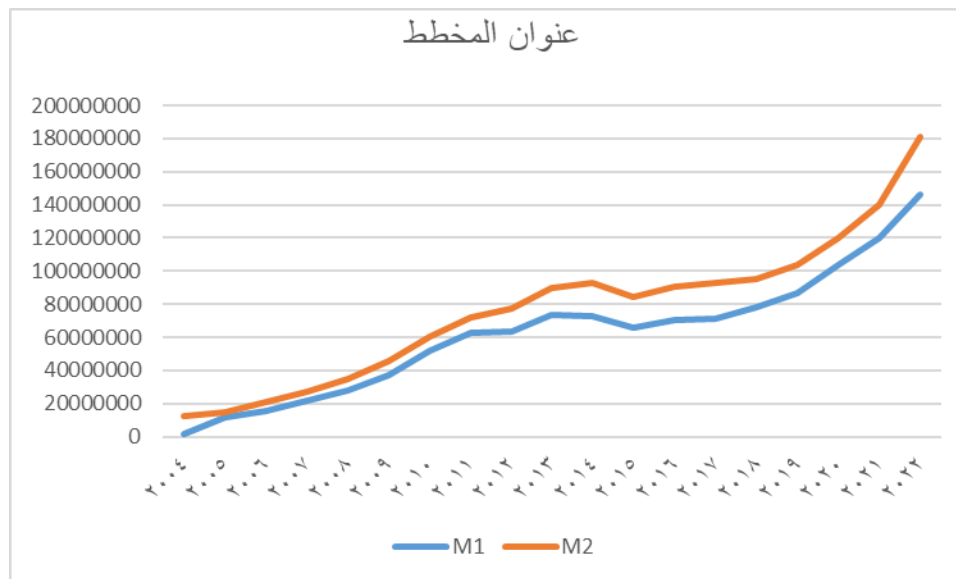
عرض النقد في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

معدل نمو	M2	معدل نمو	M1	العام
	12254000		1532405	2004
19.83	14684000	64.38	11399125	2005
43.55	21080000	35.62	15460060	2006
27.87	26956076	40.49	21721167	2007
29.54	34919675	29.78	28189934	2008
30.12	45437918	32.31	37300030	2009
32.89	60386086	38.72	51743489	2010
19.52	72177951	20.74	62475821	2011
6.94	77187497	2.01	63735871	2012
15.96	89512076	15.83	73830964	2013
3.88	92988876	-1.54	72692448	2014
-9.09	84527272	-9.98	65435425	2015
7.02	90466370	8.095	70733027	2016
2.64	92857047	0.60	71161551	2017
2.72	95390725	9.36	77828984	2018
8.43	103441131	11.48	86771000	2019
15.91	119906260	19.11	103353556	2020
16.66	139885978	16.05	119944017	2021
29.37	180975628	22.13	146487925	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للمدة (2002-2004)

## شكل (9)

## عرض النقد M1-M2 في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

## المبحث الثاني

## تحليل تطور مكونات الطلب الكلي في العراق

## المطلب الاول: - تحليل تطور الانفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (2004-2022):

توضح بيانات الجدول (4) ان الانفاق الاستهلاكي الخاص في عام (2004) سجل مبلغ مقداره (53677947.8) مليون دينار بينما سجل الدخل القومي مبلغ مقداره (147511209.4) مليون دينار وان نسبة الانفاق الاستهلاكي من الدخل القومي (36.38) %، وارتفع الانفاق الاستهلاكي الخاص في عام (2005) ليسجل مبلغ مقداره (55297073.55) مليون دينار وبمعدل نمو (3.01) وارتفع الدخل القومي وسجل مبلغ مقداره (151052724.5) مليون دينار وبمعدل نمو (2.40)، وجاءت هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص للأسر كنتيجة طبيعية للانفتاح الاقتصادي بين العراق والعالم الخارجي وتنوع السلع والبضائع المستوردة من دول العالم وزيادة الطلب عليها نتيجة لتحسين دخل الفرد وزيادة النفقات الاجتماعية والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وكذلك وجود بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة إعمار العراق، وان هذه البنود ولاسيما الأجور والرواتب بقيت مهيمنة على الإنفاق العام بشكل عام وشكلت قيوداً في التوسع الإنفاق الاستهلاكي الخاص<sup>(1)</sup>.

بينما انخفض الانفاق الاستهلاكي الخاص على الترتيب في عام (2006) (2007) ليسجل مبلغ مقداره (46500444.63) (42963013.3) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (-15.90) (-7.60) وانخفض معه الدخل القومي ليسجل مبلغ مقداره (127987324) (114623630.6) مليون دينار وبمعدل نمو (-15.26) (-10.44)، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفه من انخفاض في حصيله النفقات العامة ما انعكس بشكل سلبي على الانفاق الاستهلاكي الخاص، وكذلك نتيجة تدهور الظروف الأمنية و السياسية وانعكست سلبياً على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن سوء الإدارة الاقتصادية والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة الرسمية القائمة على تغليب مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع وعدم استغلال الموارد الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

(1) حيدر عبد حسن الجبوري، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 20، العدد 1، 2012، ص 11.  
(2) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2002-2022.

اما في عام (2008) فقد سجل الانفاق الاستهلاكي الخاص مبلغ اعلى من العام الذي قبله وكان مقدار المبلغ (43559321.83) مليون دينار وبمعدل نمو (1.38) وارتفع معه الدخل القومي وسجل مبلغ مقداره (164667916.6) وبمعدل نمو (43.65)، وان نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص من الدخل القومي (26.45)%، وسجل الانفاق الاستهلاكي الخاص ارتفاع كبير لعام (2009) اذ سجل مبلغ قدره (55901878.13) مليون دينار وبمعدل نمو (28.33) وتعود أسباب الارتفاع الكبير في معدل نمو الانفاق الاستهلاكي الخاص الى تزايد الإيرادات النفطية والتي تمثل الممول الرئيس للإنفاق الاستهلاكي والاستقرار الأمني، واستمر الانفاق الاستهلاكي بالارتفاع وصولا الى عام (2014) الذي سجل مبلغ مقداره (76789783.69) مليون دينار وبمعدل نمو (2.77)، وان نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص من الدخل القومي (33.78)%.

وانخفض الانفاق الاستهلاكي الخاص في عام (2015) ليسجل مبلغ مقداره (73240895.2) مليون دينار وبمعدل نمو (-4.62) وانخفض معه الدخل القومي ليسجل مبلغ مقداره (155285752.1) وبمعدل نمو (-31.68)، وتعود أسباب الانخفاض حدوث صدمتين في الاقتصاد اذ أثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل الصدمة الأولى بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) دولار للبرميل الواحد عام (2014) الى (44.729) دولار في عام (2015)، اما الصدمة الثانية تتمثل بتدهور الأوضاع الأمنية منذ شهر حزيران لعام (2014) المتمثلة بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الإرهابية (1).

وما تبع هذه الاحداث من زيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص و الدخل القومي لعام (2016-2017) على الترتيب نتيجة زيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين، واستمر الانفاق الاستهلاكي الخاص والدخل القومي بالارتفاع وصولا الى عام (2019) ليسجل (79582415.29)، (214509300.3) مليون دينار على الترتيب وبمعدل نمو (1.48)، (3.13)، ومن ثم استمر الانفاق الاستهلاكي الخاص والدخل القومي في عام (2020) ليسجل (79919503.05)، (173534226.5)، وان نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص من الدخل القومي (46.05)%.

واستمر الانفاق الاستهلاكي الخاص في عام (2021) وكذلك في عام (2022) وسجل مبلغ مقداره (87175694.06)، (89464652.44) مليون دينار على الترتيب ويرجع السبب الى رفع سعر صرف الدينار أمام الدولار وتخفيض قيمة العملة سبباً بالغ الأهمية في زيادة الإنفاق الاستهلاكي لعام

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، ص5.

(2020)، وبحسب تقرير عام ( 2021 ) لوزارة التخطيط، إن الصادرات النفطية بلغت (115.4) تريليون دينار ونتيجة النمو الإيجابي جاءت من ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث سجلت قفزة سعرية ملحوظة، إذ وصلت إيرادات العراق النفطية بحسب وزارة النفط لعام(2021) ما يقارب ( 75.7 ) مليار دولار بعد تحسن أسعار النفط الخام عالمياً<sup>(1)</sup>، وهذا ما ساعد على رفع قيمة الدخل القومي (221184052.5) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع ليصل إلى (27.45) ويعتبر الأعلى خلال مدة الدراسة، كذلك سجل الانفاق الاستهلاكي الخاص ارتفاعاً في عام (2022) ليسجل(89464652.44) وبمعدل نمو(2.62)، ومن خلال الجدول (4) إذ ان ادنى نسبة للأنفاق الاستهلاكي الخاص الى الدخل القومي بمقدار (26.45) لعام (2008)، وأعلى نسبة للأنفاق الاستهلاكي الخاص الى الدخل القومي بمقدار(37.48)% لعام (2007)، والشكل (10) يوضح اتجاه مسار كل من الانفاق الاستهلاكي الخاص والدخل القومي في العراق للمدة (2022-2004).

#### جدول (4)

#### الانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2022-2004) سنة الأساس 2007

(مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الثابتة	معدل نمو	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	معدل نمو	نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الدخل القومي
2004	53677947.8		147511209.4		36.38
2005	55297073.55	3.01	151052724.5	2.40	36.60
2006	46500444.63	-15.90	127987324	-15.26	36.33
2007	42963013.3	-7.60	114623630.6	-10.44	37.48
2008	43559321.83	1.38	164667916.6	43.65	26.45
2009	55901878.13	28.33	138186204.5	-16.08	40.45
2010	57574999.2	2.99	164020011.8	18.69	35.10
2011	58601509.24	1.78	203878534.6	24.30	28.74
2012	72305185.94	23.38	227221851.2	11.44	31.82
2013	74716384.31	3.33	239071920.8	5.21	31.25
2014	76789783.69	2.77	227297902.8	-4.92	33.78
2015	73240895.2	-4.62	155285752.1	-31.68	47.16

(2) علاء طالب رزقي، تحليل استجابة السياسة المالية لأنماط استهلاك العائلة العراقية في ظل ظروف الصدمات بعد عام 2003، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 6، 2022، ص 147.



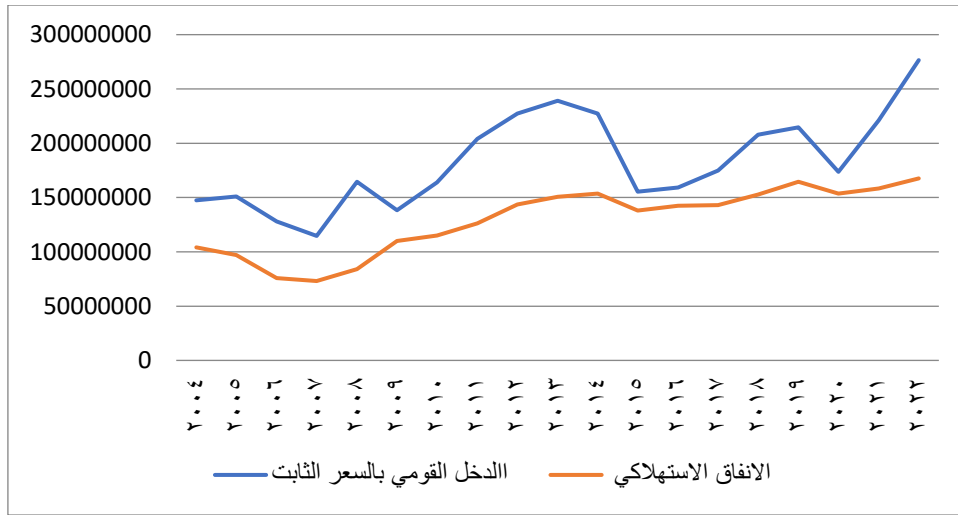
47.35	2.56	159263862.7	2.97	75416431.54	2016
43.90	9.69	174701117.1	1.70	76703685.68	2017
37.70	19.04	207978866.1	2.23	78420701.88	2018
37.09	3.13	214509300.3	1.48	79582415.29	2019
46.05	-19.10	173534226.5	0.42	79919503.05	2020
39.41	27.45	221184052.5	9.07	87175694.06	2021
32.35	25.01	276521836.2	2.62	89464652.44	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي.

### شكل (10)

#### الانفاق الاستهلاكي الخاص والدخل القومي في العراق للمدة (2022-2004)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

#### المطلب الثاني: - تحليل تطور الانفاق الاستثماري الخاص في العراق للمدة (2004-2022):

من بيانات الجدول (5) ان الانفاق الاستثماري الخاص قد سجل في عام (2004) مبلغ (24741131.04) مليون دينار وسجل القومي مبلغ (147511209.4) مليون دينار وان نسبة الانفاق الاستثماري من الدخل القومي (16.77) %، بينما ارتفع الانفاق الاستثماري الخاص والدخل القومي لعام (2005) ليسجل مبلغ (32648424.05) و(151052724.5) مليون دينار على الترتيب، ومن ثم انخفض الانفاق الاستثماري الخاص للأعوام (2006،2007) ليسجل مبلغ (23668777.62) و(

10411889) مليون دينار وكذلك انخفض معه الدخل القومي، اذ ان سبب الانخفاض في النفقات الاستثمارية الخاصة يعود الى تداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفه من انخفاض في حصيله النفقات العامة ما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية، وكذلك نتيجة تدهور الظروف الأمنية و السياسية وانعكست سلبا على النشاط الاقتصادي ومن ثم تراجع الانفاق الاستثماري الخاص، فضلا عن سوء الإدارة الاقتصادية والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة الرسمية القائمة على تغليب مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع وعدم استغلال الموارد الاقتصادية (1).

وارتفع الانفاق الاستثماري الخاص في عام (2008) ليسجل مبلغ (21156164.69) مليون دينار وبمعدل نمو (103.19) وارتفع معه الدخل القومي (164667916.6) وبمعدل نمو (43.65) وان نسبة الانفاق الاستثماري الخاص من الدخل القومي (12.84)%، ومن ثم انخفض الانفاق الاستثماري الخاص في عام (2009) ليسجل مبلغ (12070670.84) مليون دينار وبمعدل نمو (-42.94) وانخفض معه الدخل القومي بمقدار (138186204.5)، وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية الاقتصادية وانعكاساتها على النفط لذا انخفضت أسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة، ومن ثم عاد الانفاق الاستثماري الخاص للارتفاع في عام (2010) بمبلغ مقداره (20556504.48) مليون دينار وبمعدل نمو (70.30)، وان نسبة الانفاق الاستثماري الخاص من الدخل القومي (12.53)، وفي عام (2014-2015) انخفض الإنفاق الاستثماري الخاص من الموازنة الاتحادية نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة وسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات العراقية، أي عدم توفر أحد أهم شروط الاستثمار (المناخ الاستثماري الملائم) وتخصيص غالبية الإنفاق العام باتجاه الدفاع وشراء الأسلحة والمعدات الحربية من الخارج، وأيضًا يعود انخفاض الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع النفقات الاستهلاكية الضرورية مثل حفظ وتخزين المواد الغذائي هذا من جانب القطاع العائلي، ومن جانب آخر زيادة فرص الاكتناز أو الادخار بناءً على توقعات الأفراد التشاؤمية المبنية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية القائمة.

ومن ثم استمر الانخفاض للإنفاق الاستثماري الخاص بوتيرة متذبذبة لغاية عام (2018) اذ سجل الانفاق الاستثماري الخاص ارتفاعا بمبلغ (31674915.81) مليون دينار وبمعدل نمو (19.02)، وسجل الدخل القومي مبلغ (207978866.1) مليون دينار وبمعدل نمو (19.04) وان نسبة الانفاق الاستثماري من الدخل القومي (15.22)%، وفي عام (2020) انخفض الانفاق الاستثماري الخاص في العراق نتيجة تفشي فايروس كورونا وإعلان حالة الحظر الشامل في عموم العراق ليسجل (27361438.21) مليون

(1) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2022-2002.

دينار، ومن ثم سجل الانفاق الاستثماري والدخل القومي في عام (2021) مبلغ (29183491.86) و (221184052.5) مليون دينار على الترتيب، ويعزى هذا الارتفاع لإعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في عام (2020) فضلا عن ارتفاع الإيرادات العامة ما أدى الى زيادة النفقات العامة ولاسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، استحوذ قطاع الصناعة على اعلى نسبة تخصيص من اجمالي الانفاق الاستثماري (1). بينما سجل الانفاق الاستثماري الخاص في عام (2022) بمبلغ (32964927.01) مليون دينار وبمعدل نمو (12.95) وسجل الدخل القومي (276521836.2) بمعدل نمو (25.01) ومن خلال الجدول (5) اذ ان أدنى نسبة للإنفاق الاستثماري الى الدخل القومي بمقدار (8.73) % لعام (2009)، و اعلى نسبة للإنفاق الاستثماري الى الدخل القومي بمقدار (21.61) % لعام (2005)، والشكل (11) يوضح مسار الانفاق الاستثماري والدخل القومي في العراق للمدة (2004-2022).

### جدول (5)

الانفاق الاستثماري الخاص والدخل القومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2022-2004) سنة الأساس 2007

(مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستثماري الخاص بالأسعار الثابتة	معدل النمو	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	معدل النمو	نسبة الانفاق الاستثماري الى الدخل القومي
2004	24741131.04		147511209.4		16.77
2005	32648424.05	31.96	151052724.5	2.40	21.61
2006	23668777.62	-27.50	127987324	-15.26	18.49
2007	10411889	-56.01	114623630.6	-10.44	9.08
2008	21156164.69	103.19	164667916.6	43.65	12.84
2009	12070670.84	-42.94	138186204.5	-16.08	8.73
2010	20556504.48	70.30	164020011.8	18.69	12.53
2011	27572248.68	34.12	203878534.6	24.30	13.52
2012	24399425.77	-11.50	227221851.2	11.44	10.73
2013	39021821.67	59.92	239071920.8	5.21	16.32
2014	33252289.03	-14.78	227297902.8	-4.92	14.62
2015	26781329.59	-19.46	155285752.1	-31.68	17.24

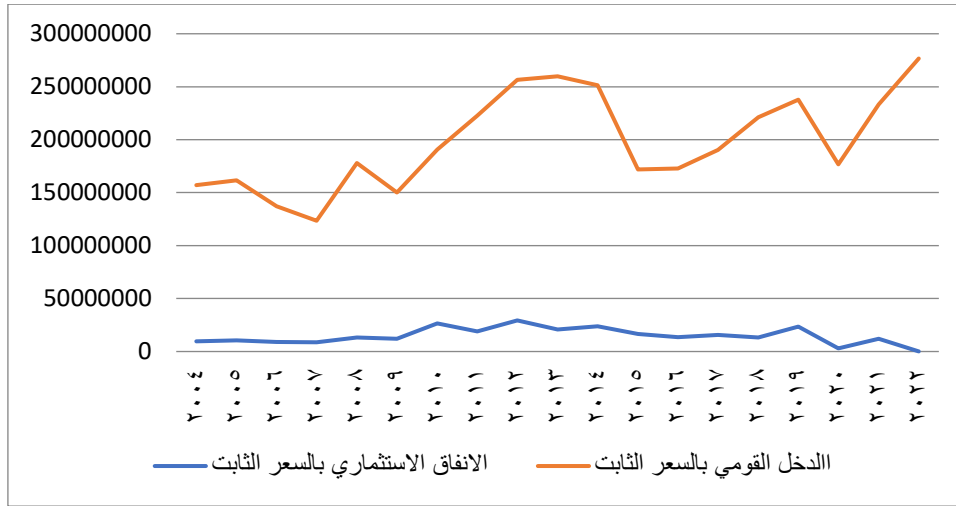
(2) التقرير الاحصائي السنوي، البنك المركزي العراقي، 2021، ص48-49.

14.89	2.56	159263862.7	-11.42	23722730.53	2016
15.23	9.69	174701117.1	12.18	26612521.39	2017
15.22	19.04	207978866.1	19.02	31674915.81	2018
19.63	3.13	214509300.3	32.97	42119584.24	2019
15.76	-19.10	173534226.5	-35.03	27361438.21	2020
13.19	27.45	221184052.5	6.65	29183491.86	2021
11.92	25.01	276521836.2	12.95	32964927.01	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي.

### شكل (11)

#### الانفاق الاستثماري الخاص والدخل القومي في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

#### المطلب الثالث: - تحليل تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2022):

من الجدول (6) يتضح ان الانفاق الحكومي سجل في عام (2004) مبلغ (86597329.4) مليون دينار والدخل القومي (147511209.4) مليون دينار وان نسبة الانفاق الحكومي من الدخل القومي (58.70) %، بينما انخفض الانفاق الحكومي في الأعوام (2005-2006-2007) ليسجل مبلغ مقداره (61785855.11)، (49076517.02)، (39308348.5) مليون دينار على الترتيب وبمعدل نمو سالب، نتيجة تدهور الظروف الأمنية و السياسية وانعكست سلبا على النشاط الاقتصادي وحل دوائر الدولة الأمنية والعسكرية مما أدى الى ظهور الازمات الاقتصادية المتمثلة بارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المستوى

العام للأسعار الى جانب انخفاض مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية<sup>(1)</sup>، اما في عام (2008) فأرتفع الانفاق الحكومي ليسجل مبلغ قدره (59695826.97) مليون دينار وبمعدل نمو (51.86) وارتفع معه الدخل القومي وان نسبة الانفاق الحكومي من الدخل القومي (36.25)%، اما في عام (2009) فأخفض كل من الانفاق الحكومي والدخل القومي ليسجل معدل نمو سالبا نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية مع بدء الأزمة العالمية منذ تموز (2008) اذ بلغ (143) دولار للبرميل الواحد ليصل بعدها الى (40) دولار للبرميل في شباط لعام (2009) وهذا اثر سلبا على الانفاق الحكومي في العراق.

ومن ثم عاد الانفاق الحكومي للارتفاع بمعدلات نمو موجبة وصولا الى عام (2014) والزيادة كانت نتيجة ارتفاع اسعار برميل النفط الواحد الى (110) دولار للبرميل الواحد مما أدى الى زيادة في الانفاق الحكومي، ومن ثم انخفض الانفاق الحكومي في الأعوام (2015-2016) ليسجل (57225354.05)، (49576146.9) مليون دينار وان نسبة الانفاق الحكومي من الدخل القومي (36.85)(31.12)%، نتيجة انخفاض أسعار النفط تنمو بشكل تنازلي من (75) دولار في نهاية عام (2014) حتى وصل سعر برميل النفط الواحد (37) في عام (2015) وصولا الى عام (2016) اذ سجل برميل النفط الواحد (27) نتيجة الأزمة النفطية بين روسيا والسعودية بالإضافة الى تدهور الأوضاع الأمنية من خلال سيطرة العصابات الارهابية.

وسجل الانفاق الحكومي و الدخل القومي ارتفاعا للأعوام (2017-2018) بمعدل نمو موجبا وان نسبه الانفاق الحكومي من الدخل القومي (29.05)، (26.04)% على الترتيب، وفي عام (2020) سجل الانفاق الحكومي انخفاضا بمبلغ (69337297.81) مليون دينار وكذلك انخفض الدخل القومي مبلغ (173534226.5) مليون دينار، نتيجة تفشي فايروس كورونا وإعلان حالة الحظر الشامل في عموم العراق وانخفاض أسعار النفط، ومن ثم ارتفع الانفاق الحكومي والدخل القومي للأعوام (2021-2022)، ومن خلال الجدول (6) اذ ان ادنى نسبة للأنفاق الحكومي الى الدخل القومي بمقدار (25.88)% لعام (2022)، واعلى نسبة للأنفاق الحكومي الى الدخل القومي بمقدار (58.70)% لعام (2004). كما في الشكل (12)

(1) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2022-2002.

## جدول (6) الانفاق الحكومي والدخل القومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)

(مليون دينار)

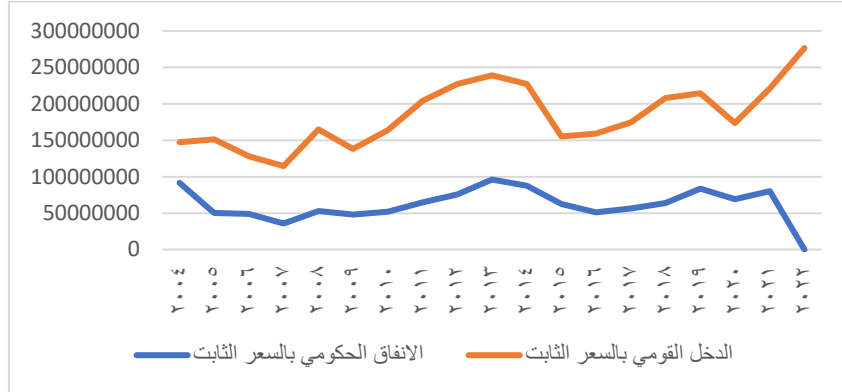
السنة	الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة	معدل نمو	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	معدل نمو	نسبة الانفاق الحكومي الى الدخل القومي
2004	86597329.4		147511209.4		58.70
2005	61785855.11	-28.65	151052724.5	2.40	40.90
2006	49076517.02	-20.56	127987324	-15.26	38.34
2007	39308348.5	-19.90	114623630.6	-10.44	34.29
2008	59695826.97	51.86	164667916.6	43.65	36.25
2009	45528027.85	-23.73	138186204.5	-16.08	32.94
2010	48788330.78	7.16	164020011.8	18.69	29.74
2011	60301034.29	23.59	203878534.6	24.30	29.57
2012	75046092.58	24.45	227221851.2	11.44	33.02
2013	83833607.53	11.70	239071920.8	5.21	35.06
2014	85895184.37	2.45	227297902.8	-4.92	37.78
2015	57225354.05	-33.37	155285752.1	-31.68	36.85
2016	49576146.9	-13.36	159263862.7	2.56	31.12
2017	50766721.59	2.40	174701117.1	9.69	29.05
2018	54168251.84	6.70	207978866.1	19.04	26.04
2019	74931940.31	38.33	214509300.3	3.13	34.93
2020	49436285.25	-34.02	173534226.5	-19.10	28.48
2021	62982057.56	27.40	221184052.5	27.45	28.47
2022	71580465.4	13.65	276521836.2	25.01	25.88

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي.

شكل (12)

## الانفاق الحكومي والدخل القومي في العراق للمدة 2004-2022



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

## المطلب الرابع: - تحليل تطور الاستيرادات والصادرات في العراق للمدة 2004-2022:

يتضح من الجدول (7) ان عام (2004) سجلت الصادرات مبلغ مقداره (7315017.033) مليون دينار بينما سجلت الاستيرادات مبلغ مقداره (25349994.51) مليون دينار، بينما سجل الدخل القومي (147511209.4) مليون دينار، ومن ثم ارتفع الصادرات والاستيرادات لعام (2005) بمعدل نمو موجب (878.40) (34.69) وان نسبة الصادرات الى الدخل القومي (47.38)% ونسبة الاستيرادات الى الدخل القومي (22.60)، ومن ثم تراجع الصادرات والاستيرادات للأعوام (2006-2007) وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية وانعكاساتها على الطلب العلمي للنفط من قبل الدول الكبرى وعدم قدرتها على تمويل استيراداتها النفطية، لذلك انخفضت أسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة مما أدى الى تراجع معدل النمو السنوي للمتغيرات خلال المدة، ومن ثم عادة الصادرات والاستيرادات للارتفاع عام (2008) ليسجلا مبلغ مقداره (65232748.27) و (5927391.038) مليون دينار على التوالي وارتفع معهم الدخل القومي ، وفي عام (2009) انخفضت الصادرات عن العام الذي سبقها لتسجل مبلغ قدره (40049500.9) مليون دينار في حين ارتفعت الاستيرادات لتسجل مبلغ (16557896.81) مليون دينار بينما انخفض الدخل القومي ليسجل مبلغ (138186204.5).

بينما في عام (2010) ارتفعت كل من الصادرات والاستيرادات والدخل القومي ليسجلوا (49089187.61) و (26130137.89) و (164020011.8) مليون دينار وعلى الترتيب ، وسار كل من الصادرات والاستيرادات والدخل القومي بوتيرة متذبذبة وصولا لعام (2014) اذ سجلت الصادرات انخفاضا بمعدل نمو سالبا (-8.28) بينما سجلت الاستيرادات معدل نمو موجبا (7.88) وكذلك سجل الدخل القومي معدل نمو سالبا (-4.92)، نتيجة انخفاض أسعار النفط اذ وصل سعر البرميل الواحد

لعام (2014) (97.8) دولا للبرميل الواحد مسجلا انخفاضا عن عام (2013) اذ بلغ سعر برميل النفط (102.6) دولا للبرميل الواحد وبذلك انخفضت التجارة الخارجية الى الدخل القومي (1).

وشهد عام (2015-2016) انخفاضا سائبا للتجارة الخارجية بينما سجل الدخل القومي تذبذبا وذلك بسبب تداعيات الأوضاع الأمنية التي شهدتها العراق مطلع عام (2014) التي تمثلت بدخول الإرهاب والسيطرة على بعض المحافظات، فضلا عن انخفاض الحاد في اسعار النفط وبالتالي تدهور الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي (2). ومن ثم انخفاض الصادرات والاستيرادات لعام (2020) ليسجل (37128997.4) و(11949787.46) مليون دينار نتيجة تفشي فايروس كورونا وإعلان حالة الحظر الشامل في عموم العراق وانخفاض الصادرات النفطية وأسعار النفط، ومن ثم ارتفاعا لكل من الصادرات والاستيرادات والدخل القومي في عام (2022) اذ سجل الصادرات والاستيرادات والدخل القومي بمبلغ (78980464.93) و (13089180.24) و (276521836.2) مليون دينار وعلى الترتيب، ومن خلال الجدول (7) اذ ان ادنى نسبة للصادرات الى الدخل القومي بمقدار (4.95)% لعام (2004)، واعلى نسبة للصادرات الى الدخل القومي بمقدار (47.38)% لعام (2005)، وان ادنى نسبة للاستيرادات الى الدخل القومي بمقدار (3.59)% لعام (2008)، واعلى نسبة للاستيرادات الى الدخل القومي بمقدار (24.26)% لعام (2016). كما في الشكل رقم (13)

### جدول (7)

بيانات كل من الصادرات والاستيرادات والدخل القومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)

(مليون دينار)

السنة	الصادرات بالأسعار الثابتة	معدل نمو	الاستيرادات بالأسعار الثابتة	معدل نمو	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	معدل نمو	نسبة الصادرات الى الدخل القومي	نسبة الاستيرادات الى الدخل القومي
2004	7315017.033		25349994.51		147511209.4		4.95	17.18
2005	71570170.34	878.40	34146174.15	34.69	151052724.5	2.40	47.38	22.60
2006	56377501.31	-21.22	22119770.42	-35.22	127987324	-15.26	44.04	17.28
2007	52286433.1	-7.25	7871971.4	-64.41	114623630.6	-10.44	45.61	6.86

(1) هيام خزل ناشرو، واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016) وأفاقها المستقبلية، مركز دراسات البصرة والخلج العربي، مجلة الاقتصادي الخلي، العدد 43، 2020، ص228.  
(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاءات التجارية، التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2015، ص5.



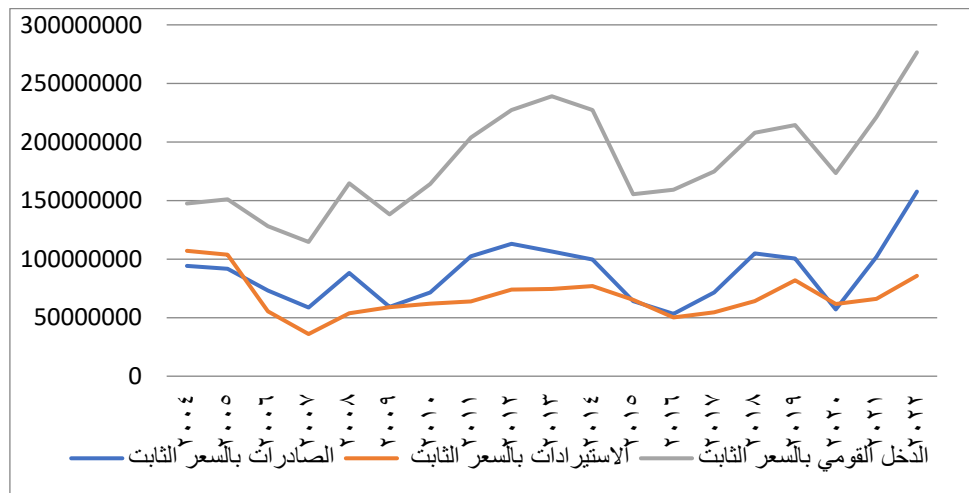
39.61	3.59	43.65	164667916.6	-24.70	5927391.038	24.76	65232748.27	2008
28.98	11.98	-16.08	138186204.5	179.34	16557896.81	-38.60	40049500.9	2009
29.92	15.93	18.69	164020011.8	57.81	26130137.89	22.57	49089187.61	2010
36.15	21.54	24.30	203878534.6	68.13	43934553.6	50.16	73716185.31	2011
34.69	8.98	11.44	227221851.2	-53.55	20405422.84	6.93	78827933.62	2012
30.80	11.49	5.21	239071920.8	34.69	27485703.94	-6.57	73642153.41	2013
29.71	13.04	-4.92	227297902.8	7.88	29651618.3	-8.28	67538930.77	2014
25.06	21.13	-31.68	155285752.1	10.69	32823130.2	-42.36	38926318.38	2015
21.89	24.26	2.56	159263862.7	17.74	38647792.65	-10.42	34866917.05	2016
27.31	14.38	9.69	174701117.1	-34.98	25125231.14	36.84	47713616.88	2017
32.42	14.10	19.04	207978866.1	16.77	29339927.06	41.33	67438005.09	2018
30.71	7.75	3.13	214509300.3	-43.30	16635693.96	-2.31	65878830.38	2019
21.39	6.88	-19.10	173534226.5	-28.16	11949787.46	-43.64	37128997.4	2020
33.65	5.65	27.45	221184052.5	4.73	12515715.13	100.48	74439683.04	2021
28.56	4.73	25.01	276521836.2	4.58	13089180.24	6.09	78980464.93	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي.

### شكل (13)

#### الصادرات والاستيرادات والدخل القومي في العراق للمدة 2004-2022



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

## المبحث الثالث

## تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي في العراق

## المطلب الأول: - تحليل العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (2004-2022)

من الجدول (8) وفي عام (2004) سجل الائتمان المصرفي مبلغ (824673) مليون دينار وسجل الانفاق الاستهلاكي الخاص بمبلغ (104205345.2) مليون دينار وان نسبة الائتمان المصرفي من الانفاق الاستهلاكي (1.53)%، وفي عام (2005) تبين ان الائتمان المصرفي يسير باتجاه واحد مع الانفاق الاستهلاكي الخاص وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، وفي الأعوام (2006-2007) تبين ان الانفاق الاستهلاكي الخاص والائتمان المصرفي يسير في اتجاه معاكس وهذا عكس النظرية الاقتصادية، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفه من انخفاض في حصيله النفقات العامة ما انعكس بشكل سلبي على الانفاق الاستهلاكي الخاص، وكذلك نتيجة تدهور الظروف الأمنية و السياسية وانعكست سلبا على النشاط الاقتصادي، فضلا عن سوء الإدارة الاقتصادية والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة الرسمية القائمة على تغليب مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع وعدم استغلال الموارد الاقتصادية (1).

في حين سجل الانفاق الاستهلاكي الخاص ارتفاع لعام (2009) اذ سجل مبلغ (55901878.13) مليون دينار وارتفع الائتمان المصرفي ليسجل مبلغ قدره (5690116) مليون دينار وان نسبة الائتمان المصرفي من الانفاق الاستهلاكي الخاص (10.17)%، وتعود أسباب الارتفاع الكبير في الانفاق الاستهلاكي الخاص الى تزايد الإيرادات النفطية التي تمثل الممول الرئيس له، واستمر الانفاق الاستهلاكي بالارتفاع ولغاية (2014)، اذ نلاحظ ان الائتمان المصرفي سجل ارتفاعا بالإضافة الى الارتفاع في الانفاق الاستهلاكي الخاص، بمعنى اخر ان الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي يسيران باتجاه واحد، في حين سجل عام (2015) ارتفاعا للائتمان المصرفي وبمبلغ قدره (36752686) مليون دينار في حين انخفض الانفاق الاستهلاكي ليسجل مبلغ (73240895.2) مليون دينار وان نسبة الائتمان المصرفي من الانفاق الاستهلاكي الخاص (50.18)%، وذلك لتدهور الوضع الأمني وسيطرة المجرمين الإرهابية على بعض مدن العراق وانخفاض

(2) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2002-2022.

صادرات النفط<sup>(1)</sup>، واستمر الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي بنفس الاتجاه للمدة (2016-2022)، حتى نهاية المدة الدراسية لينمو على أثرها الانفاق الاستهلاكي، ومن خلال الجدول (8) ان ادنى نسبة للائتمان المصرفي من الانفاق الاستهلاكي بمقدار (1.53)% لعام (2004)، كذلك اعلى نسبة للائتمان المصرفي من الانفاق الاستهلاكي بمقدار (67.69)% لعام (2022)، ومن خلال تحليل البيانات نلاحظ وجود علاقة طردية بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي الخاص والشكل (14) يوضح العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي للمدة (2004-2022)

### جدول (8)

العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي الخاص في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الثابتة	الانفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة	نسبة اجمالي الائتمان المصرفي من الانفاق الاستهلاكي
2004	824673	53677947.8	1.53
2005	1717450	55297073.55	3.10
2006	2664898	46500444.63	5.73
2007	3459020	42963013.3	8.05
2008	4587454	43559321.83	10.53
2009	5690116	55901878.13	10.17
2010	11721535	57574999.2	20.35
2011	20323064	58601509.24	34.68
2012	28438688	72305185.94	39.33
2013	29952012	74716384.31	40.08
2014	34123067	76789783.69	44.43
2015	36752686	73240895.2	50.18
2016	37180123	75416431.54	49.29

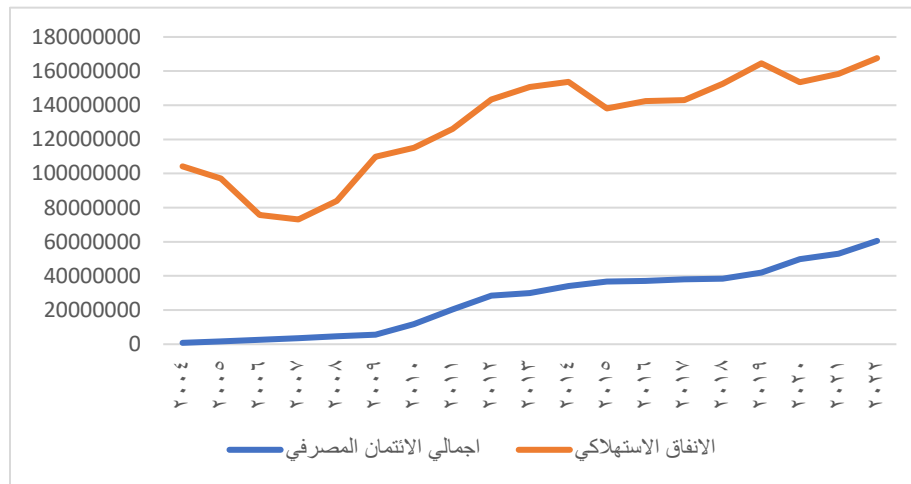
(1) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص181.

49.47	76703685.68	37952829	2017
49.07	78420701.88	38486947	2018
52.84	79582415.29	42052511	2019
62.33	79919503.05	49816906	2020
60.76	87175694.06	52970138	2021
67.69	89464652.44	60559255	2022

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، بغداد، الموقع الاحصائي

### شكل (14)

### العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستهلاكي الخاص للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

### المطلب الثاني: - تحليل العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص في العراق للمدة (2004-2022)

من الجدول (9) نلاحظ ان اجمالي الائتمان المصرفي سجل مبلغ قدره (824673) مليون دينار وسجل الانفاق الاستثماري الخاص مبلغ (24741131.04) مليون دينار لعام (2004) وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الاستثماري (3.33)%، وفي عام (2005) نلاحظ ان اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص يسيران في اتجاه واحد وبمقدار متزايد مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة الانفتاح

الاقتصادي بين العراق والعالم الخارجي والتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بالإضافة الى وجود بنود إضافية في الموازنة العامة للدولة من خلال الزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة إعمار العراق، وفي الأعوام (2006-2007) سجل الائتمان المصرفي ارتفاعا ملحوظا ليبلغ (2664898) و(3459020) مليون دينار على الترتيب بينما سجل الانفاق الاستثماري انخفاض لمبلغ (23668777.62) و(10411889) وهذا عكس النظرية الاقتصادية اذ ان سبب الانخفاض في النفقات الاستثمارية يعود الى تداعيات الأزمة المالية العالمية وما خلفه من انخفاض في حصيله النفقات العامة ما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية، وكذلك نتيجة تدهور الظروف الأمنية و السياسية وانعكست سلبا على النشاط الاقتصادي ومن ثم تراجع الانفاق الاستثماري الخاص، فضلا عن سوء الإدارة الاقتصادية والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة الرسمية القائمة على تغليب مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع وعدم استغلال الموارد الاقتصادية (1).

وفي عام (2008) سجلا الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري ارتفاعا لمبلغ (4587454) و(21156164.69) مليون دينار على الترتيب في حين ان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الاستثماري الخاص (21.68) %، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، وفي عام (2009) سجل الائتمان المصرفي ارتفاعا ليبلغ (5690116) مليون دينار في حين انخفض الانفاق الاستثماري لمبلغ (12070670.84) مليون دينار وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية الاقتصادية وانعكاساتها على النفط لذا انخفضت أسعار النفط وانخفض الانفاق الاستثماري الخاص (2).

وفي عام (2013) سجل اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص ارتفاعا لمبلغ (29952012) و(39021821.67) مليون دينار على الترتيب وبسبب تحسن أسعار النفط العالمية وارتفاع الطلب العالمي على الموارد الأولية الى جانب ارتفاع حجم الإنتاج المحلي وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام العراقي الى الخارج، أدى الى زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الاستثماري الخاص (76.75) %، وفي عام (2015) و(2016) ونتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض صادرات النفط، بالإضافة الى خوض العراق حرب ضد العصابات الإرهابية وما تركه من اثار سلبية انعكست جميعا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

(1) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2002-2022.  
(1) محمود داغر واخرون، أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق، مؤسسة نائر العصامي للنشر، بغداد، 2017، ص141.

التي أدت الى هدر الأموال على النفقات العسكرية<sup>(1)</sup>، مما أدى الى انخفاض الانفاق الاستثماري لمبلغ (26781329.59) و(23722730.53) مليون دينار وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية، ومن ثم استمر الانفاق الاستثماري الخاص واجمالي الائتمان المصرفي بالارتفاع حتى انخفض الانفاق الاستثماري الخاص في عام (2020) ليسجل مبلغ (27361438.21) مليون دينار نتيجة للأغلاق والحظر الشامل لبلدان العالم والتقلبات التي شهدتها الاقتصاد العالمي واثاره على حجم الانفاق الاستثماري، ليعود بعدها للارتفاع في عام (2021) نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية ، في حين سجل عام (2022) ارتفاعا في اجمالي الائتمان المصرفي ليبلغ (60559255) مليون دينار وهو الأعلى خلال مدة الدراسة في حين سجل الانفاق الاستثماري الخاص (32964927.01) مليون دينار وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الاستثماري الخاص (183.70)%، ومن خلال تحليل البيانات نلاحظ وجود علاقة طردية بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص. والشكل (15) يوضح العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص للمدة (2004-2022).

### جدول (9)

العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والانفاق الاستثماري الخاص في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الثابتة	الانفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة	نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الاستثماري
2004	824673	24741131.04	3.33
2005	1717450	32648424.05	5.26
2006	2664898	23668777.62	11.25
2007	3459020	10411889	33.22
2008	4587454	21156164.69	21.68
2009	5690116	12070670.84	47.14
2010	11721535	20556504.48	57.02
2011	20323064	27572248.68	73.70

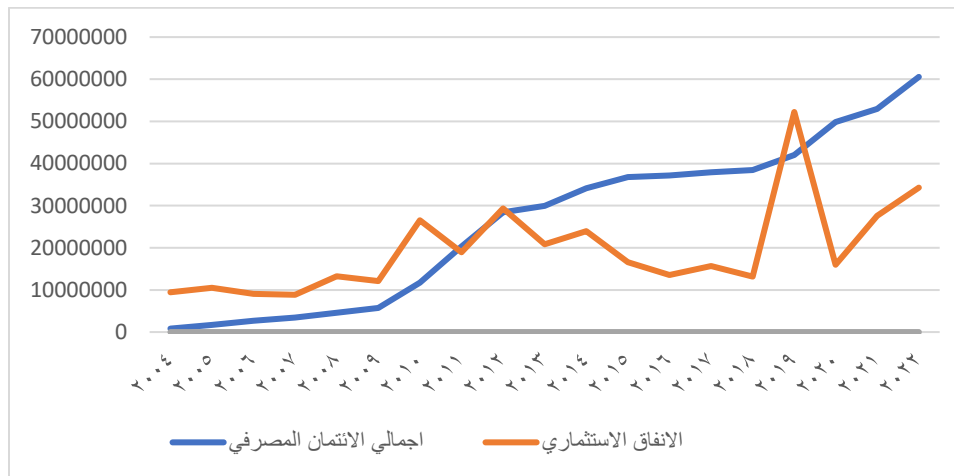
(2) التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالي، بغداد، 2021، ص 21.

116.55	24399425.77	28438688	2012
76.75	39021821.67	29952012	2013
102.61	33252289.03	34123067	2014
137.23	26781329.59	36752686	2015
156.72	23722730.53	37180123	2016
142.61	26612521.39	37952829	2017
121.50	31674915.81	38486947	2018
99.84	42119584.24	42052511	2019
182.06	27361438.21	49816906	2020
181.50	29183491.86	52970138	2021
183.70	32964927.01	60559255	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، بغداد، الموقع الإحصائي

### شكل (15)

#### العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الاستثماري الخاص للمدة (2022-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (9)

#### المطلب الثالث: - تحليل العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي في العراق للمدة

(2022-2004)

من الجدول (10) نلاحظ ان اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي مبلغ (824673) و(86597329.4) مليون دينار على الترتيب لعام (2004) وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي (0.95) %، اما خلال المدة (2007-2005) نلاحظ ان الائتمان المصرفي يرتفع تدريجيا و الانفاق الحكومي انخفض وهذا عكس النظرية الاقتصادية نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية من خلال حل دوائر الدولة الأمنية والعسكرية مما أدى الى ظهور الازمات الاقتصادية المتمثلة بارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار الى جانب انخفاض مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، اما عام (2008) سجل الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي ارتفاعا بمبلغ قدرة (4587454) و(59695826.97) مليون دينار على الترتيب، واصل الانفاق الحكومي الارتفاع حتى انخفض الأخير في عام (2009) نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية اذ بلغ سعر البرميل الواحد(143) دولار في عام (2008) ليصل الى (40) دولار للبرميل الواحد لعام (2009) اذ أثر سلبا على الانفاق الحكومي العراقي ليصل الى (45528027.85) مليون دينار<sup>(1)</sup>.

واستمر اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي بالارتفاع باتجاه واحد اذ بلغ الائتمان مبلغ (11721535) و (48788330.78) مليون دينار لعام (2010) وان نسبة الائتمان من الانفاق الحكومي (24.02) %، اذ واصل اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي في الارتفاع حتى عام (2014) اذ سجل الائتمان مبلغ (34123067) مليون دينار وبلغ الانفاق الحكومي (85895184.37)، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وسجل سعر برميل النفط الواحد (110) دولار في عام (2013) وهذ يؤدي الى زيادة في الانفاق الحكومي.

وفي الاعوام (2016-2015) نلاحظ ارتفاع اجمالي الائتمان المصرفي في حين انخفض الانفاق الحكومي ومن اهم أسباب الانخفاض في هذه الفترة تعود الى ارتفاع تكاليف الحرب بسبب دخول المجاميع الإرهابية وسيطرتها على مساحة واسعة من العراق، كذلك الى عدم إقرار الموازنة الى النصف الثاني من عام (2014) بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض تصدير النفط، مما جعل الحكومة تفقد بعض مواردها التي كانت تسيطر عليها وتمول بها نفقاتها، واستمر اجمالي الائتمان المصرفي بالارتفاع وبشكل تدريجي وكذلك الانفاق الحكومي لعام (2019-2017) وهذا يطابق النظرية الاقتصادية نتيجة الزيادة النسبية في

(1) بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص 49.



أسعار النفط بالإضافة الى زيادة حجم الصادرات النفطية وانخفاض الانفاق العسكري، وفي عام (2020) استمر اجمالي الائتمان المصرفي بالارتفاع ليسجل مبلغ (49816906) مليون دينار وانخفض الانفاق الحكومي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية نتيجة انتشار فايروس كورونا بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط العالمية وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي (100.76)%، وفي عام (2021-2022) ارتفع كل من الائتمان المصرفي و الانفاق الحكومي وهو الأعلى خلال مدة الدراسة وتعود الى الاستقرار الاقتصادي واطلاق مبادرة الريادة لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية وكذلك زيادة الانفاق الحكومي على القطاع الصحي والتعليمي والبنى التحتية<sup>(1)</sup>، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، ومن خلال تحليل البيانات نلاحظ وجود علاقة طردية بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي.

### جدول (10)

العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والانفاق الحكومي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)

مليون دينار

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الثابتة	الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة	نسبة اجمالي الائتمان المصرفي من الانفاق الحكومي
2004	824673	86597329.4	0.95
2005	1717450	61785855.11	2.77
2006	2664898	49076517.02	5.43
2007	3459020	39308348.5	8.79
2008	4587454	59695826.97	7.68
2009	5690116	45528027.85	12.49
2010	11721535	48788330.78	24.02
2011	20323064	60301034.29	33.70
2012	28438688	75046092.58	37.89
2013	29952012	83833607.53	35.72

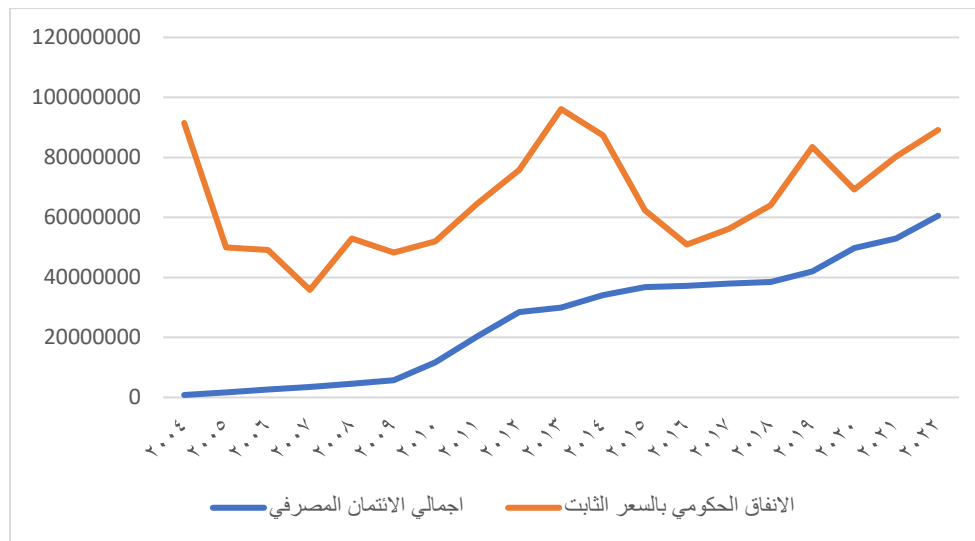
(2) علي جابر عبد الحسين ورقية عزيز غانم، إثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2022، المجلد 12، العدد4، ص29.

39.72	85895184.37	34123067	2014
64.22	57225354.05	36752686	2015
74.99	49576146.9	37180123	2016
74.75	50766721.59	37952829	2017
71.05	54168251.84	38486947	2018
56.12	74931940.31	42052511	2019
100.76	49436285.25	49816906	2020
84.10	62982057.56	52970138	2021
84.60	71580465.4	60559255	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، بغداد، الموقع الاحصائي

### شكل (16)

#### العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (10)

#### المطلب الرابع: - تحليل العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والاستيرادات والصادرات في العراق للمدة

(2022-2004)

من الجدول (11) نلاحظ ان عام (2004) سجل اجمالي الائتمان المصرفي مبلغ (824673) مليون دينار بينما سجلت الصادرات مبلغ (7315017.033) مليون دينار في حين سجلت الاستيرادات مبلغ (25349994.51)، وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي من الصادرات والاستيرادات (11.27) و(3.25)% على الترتيب، وفي عام (2005) ارتفع اجمالي الائتمان المصرفي مبلغ (1717450) مليون دينار وترتفع مع الصادرات والاستيرادات ليسجل (71570170.34) و(34146174.15) مليون دينار وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي من الصادرات والاستيرادات (2.39) و(5.02)% وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ يرجع سبب ارتفاع الائتمان المصرفي والصادرات والواردات في عام(2005) عودة العراق للسوق العالمي النفطي مما ادى الى زيادة الصادرات، كذلك زيادة الاستيرادات نتيجة الارتفاع الكبير في الصادرات النفطية ودخول العملة الصعبة للبلد وزيادة الانفاق الحكومي مما أدى الى ارتفاع كبير في الأجور والرواتب ونتيجة لذلك زاد الطلب المحلي على السلع والخدمات المختلفة وكذلك الانفتاح الاقتصادي العراقي على العالم الخارجي نتيجة رفع العقوبات وبالمقابل عدم وجود معروض سلعي لسد الحاجة مما اضطر الى اللجوء نحو زيادة الاستيرادات الاستهلاكية وبدوره أدى الى ارتفاع الاستيرادات (1)، وسجل اجمال الائتمان المصرفي ارتفاعا في عام (2006-2007) على الترتيب، الا ان الصادرات والاستيرادات عاودت الى الانخفاض وهذا معاكس للنظرية الاقتصادية ، وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية وانعكاساتها على الطلب العلمي للنفط من قبل الدول الكبرى وعدم قدرتها على تمويل استيراداتها النفطية، لذلك انخفضت أسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة مما أدى الى تراجع معدل النمو السنوي للمتغيرات خلال المدة، وفي عام (2010) سجل اجمالي الائتمان المصرفي ارتفاعا بمبلغ (11721535) مليون دينار وكذلك ارتفع كل من الصادرات والاستيرادات بمبلغ (49089187.61) و(26130137.89) مليون دينار على الترتيب وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الصادرات والاستيرادات (23.87) و(44.85)%، في عام (2014) سجل الائتمان المصرفي والاستيرادات ارتفاعا ملحوظ بينما سجلت الصادرات انخفاضا نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية اذ سجل سعر النفط للبرميل الواحد (97.8) دولار مسجلا انخفاضا عن عام (2013) اذ سجل سعر النفط للبرميل الواحد (102.6) دولار وبذلك انخفض حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي، واستمر الانخفاض للصادرات في ظل ارتفاع نسبي للائتمان المصرفي والاستيرادات لعام (2015-2016) وهذا معاكس للنظرية الاقتصادية نتيجة تدهور أسعار النفط العالمية وانخفاض الصادرات النفطية للعراق

(1) خالد حسين المرزوك وآخرون، إثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي والقطاع التجاري الخارجي في العراق، مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 1، 2023، ص 612.

وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وسيطرت المجاميع الإرهابية على بعض من مدن العراق (1)، وفي عام (2018) سجل الائتمان المصرفي والصادرات والاستيرادات ارتفاعا بمبلغ قدره (38486947) و(67438005.09) و(29339927.06) مليون دينار على الترتيب وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الصادرات والاستيرادات (57.07) و(131.17)% وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، وفي عام (2020) استمر الائتمان المصرفي بالارتفاع ليسجل مبلغ (49816906) مليون دينار في حين انخفض كل من الصادرات والاستيرادات الى(37128997.41) و(11949787.46) مليون دينار على الترتيب، نتيجة تدهور القطاع الصحي على مستوى العالم نتيجة انتشار فايروس كورونا و كذلك انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى الى انخفاض الصادرات والتركيز على الاستيرادات للقطاع الصحي، وشهد عام (2022) ارتفاعا كبيرا في الائتمان المصرفي والصادرات والاستيرادات وهو الأعلى خلال مدة الدراسة نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية للعراق مع دول العالم وكذلك استقرار أسعار النفط، وان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الصادرات والاستيرادات (76.67) و(462.66)%، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، ومن خلال تحليل البيانات نلاحظ وجود علاقة طردية بين اجمالي الائتمان المصرفي والصادرات والاستيرادات.

### جدول (11)

العلاقة بين الائتمان المصرفي الإجمالي والاستيرادات والصادرات في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2022-2004)

مليون دينار

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الثابتة	الاستيرادات بالأسعار الثابتة	الصادرات بالأسعار الثابتة	نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الاستيرادات	نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الصادرات
2004	824673	25349994.51	7315017.033	3.25	11.27
2005	1717450	34146174.15	71570170.34	5.02	2.39
2006	2664898	22119770.42	56377501.31	12.04	4.72
2007	3459020	7871971.4	52286433.1	43.94	6.61
2008	4587454	5927391.038	65232748.27	77.39	7.03
2009	5690116	16557896.81	40049500.9	34.36	14.20

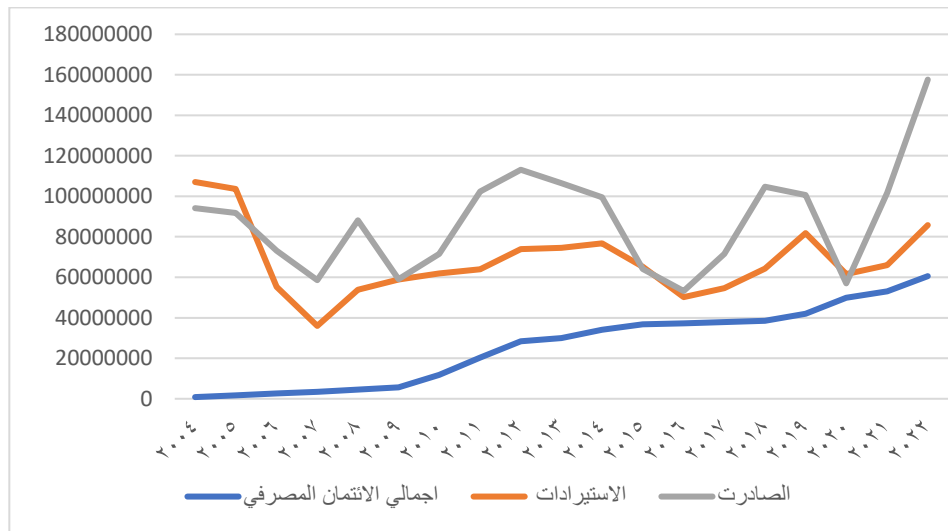
(1) البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، دائرة الإحصاء والأبحاث، مجلة نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي، 10 كانون الأول 2018، ص12.

23.87	44.85	49089187.61	26130137.89	11721535	2010
27.56	46.25	73716185.31	43934553.6	20323064	2011
36.07	139.36	78827933.62	20405422.84	28438688	2012
40.67	108.97	73642153.41	27485703.94	29952012	2013
50.52	115.07	67538930.77	29651618.3	34123067	2014
94.41	111.97	38926318.38	32823130.2	36752686	2015
106.63	96.20	34866917.05	38647792.65	37180123	2016
79.54	151.05	47713616.88	25125231.14	37952829	2017
57.07	131.17	67438005.09	29339927.06	38486947	2018
63.83	252.78	65878830.38	16635693.96	42052511	2019
134.17	416.88	37128997.41	11949787.46	49816906	2020
71.15	423.22	74439683.04	12515715.13	52970138	2021
76.67	462.66	78980464.93	13089180.24	60559255	2022

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي، للمدة (2004-2022)

شكل (17)

### العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي والاستيرادات والصادرات للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (11)

## الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الائتمان المصرفي على مكونات الطلب الكلي في العراق  
للمدة (2004-2022)

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير  
العلاقات القياسية

المبحث الثاني: قياس وتحليل نتائج الإنموذج القياسي- أثر إجمالي الائتمان  
المصرفي على مكونات الطلب الكلي في العراق للمدة (2004-2022)

## تمهيد

يعد الإنموذج القياسي من النماذج المهمة لمعرفة كيف يمكن للمتغيرات ان تؤثر في بعضها، ففي بحثنا هذا تم استخدام البرنامج الاحصائي EViews12 وهو من البرامج الإحصائية التي تستعمل في التحليل الاحصائي، وقد تضمن هذا الفصل مبحثين، اذ تناول المبحث الأول الاطار النظري للإنموذج القياسي ARDL، اما المبحث الثاني فتناول عرض وتحليل نتائج الإنموذج القياسي، اذ ان بعد اختبار الاستقرارية واختبار التكامل المشترك لجو هانس تبين ان الإنموذج المناسب للتحليل الاحصائي في هو انموذج ARDL، وتضمن الإنموذج مجموعة من الاختبارات كاختبار تقدير الإنموذج للمتغيرات لمعرفة معنوية الإنموذج المقدر، وكذلك تحديد فترات الابطاء المثلى واختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل والاختبارات التشخيصية للمتغيرات واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية واختبار الاستقرارية للمتغيرات، بالإضافة الى تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل للمتغيرات لمعرفة مدى أثر المتغير المستقل ( الائتمان المصرفي) في المتغيرات التابعة ( الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، الاستيرادات، الصادرات).

## المبحث الأول

### الإطار النظري للأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير العلاقة القياسية

#### المطلب الأول: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

انموذج (ARDL) هو انموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود للوصول الى العلاقة التوازنية طويلة الاجل، اذ يعد إنموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك Cointegration التي شاع استعمالها في الأعوام السابقة، إذ يقدم هذا الإنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الإنموذج، فكانت عملية تطبيق هذا الإنموذج على يد كل من (Pesaran and Shin) عام 1999 وطوره (Pesaran) وعدد من الباحثين في ذات الشأن عام 2001<sup>(1)</sup>.

كذلك يعطي (ARDL) تفسير للمتغير التابع من خلال القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغير المستقل، ويسمى بمنهجية اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الاجل، ويعد أحد أساليب الإنموذج الديناميكي للتكامل المشترك التي شاع استخدامها للفترة الأخيرة<sup>(2)</sup>، ومن مميزات هذا الإنموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة متكاملة من الرتبة نفسها، كذلك يقدم هذا الإنموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والاجل الطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM)<sup>(3)</sup>.

ويتميز الإنموذج بملائمته للسلاسل الزمنية الصغيرة نسبياً مقارنة بالنماذج الاحصائية الأخرى فتكون مخرجات الإنموذج أكثر دقة وكفاءة مما يجعله أكثر اتساقاً لتحديد العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، ويتم اشتقاق علاقات الأجل القصير من خلال تطبيق انموذج تصحيح الخطأ (ECM Model)، ويسمح الإنموذج بإدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتم الوصول الى الوضع الامثل<sup>(4)</sup>.

(1) علي عبد الزهرة حسين وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 186.

(2) Saed Khalil and Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER, 2011, p2.

(3) R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014, p 107.

(4) Narayan , s. Estimiteing Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework , Econmic research journal vol.22,2005,pp45



ومن أهم مميزات انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) هي :-

- ١- وفقا (ARDL) فإن السلاسل الزمنية الصغيرة نسبيا نتائجها تكون دقيقة، فضلا عن تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.
- ٢- سهولة التمييز بين المتغيرات التابعة والمستقلة في الإنموذج والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات في المستوى والفرق بغض النظر إذا كانت المتغيرات في المستوى (I0) أو (I1).
- ٣- يتميز انموذج (ARDL) بأنه يعطي افضل النتائج لمعاملات الأجل الطويل، وإن اختباره التشخيصية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (1).
- ٤- انموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات التابعة والمستقلة بالإضافة الى تأثير المتغيرات التابعة على المتغيرات المستقلة، كذلك إن المعلمات المقدره في الأجل الطويل والقصير تكون أكثر تقاربا من تلك المقدر بنماذج أخرى لأختبار التكامل المشترك.
- ٥- لا يشترط في اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من حيث المستوى والفرق نفسه ولكن يستلزم أن تكون السلاسل الزمنية من الفرق الثاني.
- ٦- وفقا لأنموذج (ARDL) يتم تقدير الأجل القصير والطويل في ذات الوقت، كذلك امكانية التعامل مع المتغيرات المستقلة في الأنموذج بفترات ابطاء مختلفة.
- ٧- وفقا لأنموذج (ARDL) تم التغلب على المشاكل المرتبطة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي، اذ يؤدي الى دقة المقدرات الناتجة بكفاءة وعدم التحيز.
- ٨- إن الإنموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات (2).

(1) رعد اسامة جار الله و مروان عبد الملك دنون، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL للفترة (-1960 2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 35، ملحق العدد، 114 ص 39.

(2) زهرة هادي محمود وأكد سعدون بشار، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد 4، 2012، ص 49. 4 عمار حمد خلف، ص 188.

**المطلب الثاني: توصيف الإنموذج القياسي**

في البداية لابد من تحديد متغيرات الدراسة وكما يلي: -

1- المتغيرات المستقلة: ويتمثل بأجمالي الائتمان المصرفي (CR)

$$CR = \text{الائتمان المصرفي}$$

2- المتغيرات التابعة: وتتمثل

$$AC = \text{الانفاق الاستهلاكي}$$

$$AI = \text{الانفاق الاستثماري}$$

$$AG = \text{الانفاق الحكومي}$$

$$AX = \text{الاستيرادات}$$

$$AM = \text{الصادرات}$$

وفي ادناه الصياغة الدالية للعلاقة بين الائتمان المصرفي ومتغيرات الطلب الكلي وكما يلي:

1- دالة الانفاق الاستهلاكي

$$AC = F(CR) \dots \dots \dots (1)$$

2- دالة الانفاق الاستثماري

$$AI = F(CR) \dots \dots \dots (2)$$

3- دالة الانفاق الحكومي

$$AG = F(CR) \dots \dots \dots (3)$$

4- دالة الاستيرادات

$$AX= F(CR)..... (4)$$

5- دالة الصادرات

$$AM= F(CR)..... (5)$$

وهنا لا بد من تحديد العلاقة الاقتصادية وفقا للنظرية الاقتصادية بين المتغير المستقل (اجمالي الائتمان المصرفي) والمتغيرات التابعة (مكونات الطلب الكلي) وفقا للاتاتي:

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة طردية بين اجمالي الائتمان المصرفي وجميع المتغيرات (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي والصادرات والاستيرادات).

### المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء ARDL

#### 1- اختبار جذر الوحدة:

وهي المرحلة الأولى من التحليل الاحصائي اذ يتم اختبار السلاسل الزمنية لمعرفة مدى استقرار المتغيرات الداخلة في الإنموزج على المدى القصير، أي معرفة السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، وشرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، ففي حال لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة لا يمكن الحصول على نتائج صحيحة اذ تكون نتائج مضلله، ويمكن دراسة السلاسل الزمنية عن طريق اختبار دي كي فولر الموسع (ADF)، ويستخدم هذا الاختبار في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم الأخطاء، ومن أهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق انموزج ARDL اجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية ويمكن ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول (1) أو خليط بينهما (1).

#### 2- تقدير انموزج ARDL وتحديد رتبة الإنموزج حسب معيار AIC لفترات الإبطاء:

(1) Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04, P11.

اذ يتم تحديد فترات الابطاء المثلى للفروق الأولى من خلال عدد من المعيار (HQ -ST -AK -AIC) لقيم المتغيرات من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ومن أهم المعايير المستخدمة هي معيار اكايك ( Akaike ) المستخدم في هذه الدراسة، اذ تشير فترة الابطاء المثلى ادنى قيمة للمعيار متحققة عند إجراء الاختبار (1).

### 3- اختبار الحدود (علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات).

يستخدم لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، ويتم الاختبار بواسطة قيم (F) ومن خلال اختبار (Wald Test)، إذ يتم اختبار العلاقات طويلة الأجل وفق فرضيتين العدم والبدلية، إذا تم قبول الفرض الصفري (نظرية العدم) أي لا توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة، أي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل والذي يعني إن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات ويتم في الاختبار الاعتماد على مقارنة قيم (F) المحتسبة بالقيمة الحرجة، إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من الحد الاعلى في الاختبار هذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرض البديل(2).

### 4- الاختبارات التشخيصية:

بعد تقدير معالم النموذج في الأجل القصير والطويل يأتي الاختبار التشخيصي من اجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل الأخذ بنتائجه وتنقسم الاختبارات التشخيصية الى عدة اختبارات منها:

#### 4-1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي:

يعرف باختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي، اذ يختبر فرضية العدم ( $H_0$ ) من خلال وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، ويعتمد على قيم (F-statistic) و (Chi-Square) غير معنوية حتى 5% مما يؤدي الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

#### 4-2- اختبار عدم ثبات التباين والتجانس:

(1) حسين علي عثمان، سفيان ابو البشر ادم سعد، استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان – دراسة احصائية للمدة (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية السعودية، المجلد6، العدد30، 2022، ص42.

(2) طارق محمد شيخي، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص276.

للتأكد من ثبات الحد العشوائي يتم إجراء اختبار عدم ثبات التباين والتجانس بالإضافة للتأكد من إن النماذج الداخلة في الاختبار لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين أو التجانس (1).

#### 5- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يمكن معرفة النماذج الداخلة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من خلال قيم جاركو – بيررا (Jargon- Bera) لتحديد شكل توزيع البيانات، لمعرفة إذا كانت القيمة معنوية أي أصغر أو مساوية لـ 5% فإن الإنموذج المقدر لا يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية(2).

#### 6- اختبار الاستقرار الهيكلية للمتغيرات الداخلة في الإنموذج:

يفسر سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، اذ يظهر الاختبار بشكل منحني لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال خطي 5% بهدف اخبار فرضية العدم ( $H_0$ ) والذي يدل على إن معاملات الإنموذج غير مستقرة مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والذي يدل على استقرار المعلمات الداخلة في الإنموذج مع امكانية تقدير معاملات الإنموذج على طول الفترة الزمنية دون الحاجة لتجزئتها، ويتكون انموذج الاستقرارية من اختبارين كما يلي:

#### 1-6- اختبار معنوية المعالم المقدر

#### 2-6- تراكم مربعات البواقي

#### 7- اختبار الاداء التنبؤي للإنموذج:

يعتبر من أهم الاختبارات والتي تتحدد من خلال قاعدة ثيل (Theil inequality coefficient) إذ تعد احصائيات U الخاصة ب Theil معيارا مهما لقياس قدرة الإنموذج على التنبؤ، إذ تشير القيم الأقرب الى الصفر الى قدرة أفضل للإنموذج للتنبؤ، أما إذا كانت صفر فهي قدرة مثالية للتنبؤ، أما إذا كانت القيم مساوية

(1) سعد عبد نجم العبدلي: قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقير في العراق في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 7، 2014، ص256.

(2) عثمان النقار، منذر العواد، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ وراسه العلاقة السببية بين اجمالي الناتج وجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد 2، سوريا 2012، ص128.

للوحد الصحيح فهذا يعني إن المتغير التابع سيكون ثابت عبر الزمن، وإذا كانت القيم أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني انخفاض قدرة الإنموج على التنبؤ<sup>(1)</sup>.

### 8- اختبار تقدير معالم الأجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يعتبر المرحلة الاخيرة في تحليل اختبارات ARDL وتقدير معلمة تصحيح الخطأ Restricted ECM في الأجل القصير أو تذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، إذ إن هذا الاختبار يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل لمتغيرات الإنموج اثناء عملية التعديل للوصول الى التوازن طويل الأجل، ويتكون من اختبارين وهما (2) :

8-1- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

8-2- تقدير معالم الأجل الطويل.

(1) رضا البدوي: العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020) باستخدام انموج (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية -المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد 25، العدد 1، 2023، ص 104.

(2) جهرة شناق، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام انموج ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية - جامعة سطيف، الجزائر، المجلد، العدد 1، 2020، ص404.

## المبحث الثاني

## قياس وتحليل نتائج الإنموذج القياسي أثر اجمالي الائتمان المصرفي على مكونات الطلب الكلي في العراق للمده (2004-2022)

### المطلب الاول: اختبار استقراريه المتغيرات (جذر الوحدة)

بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع اتضح استقرار المتغيرات (AM،AX) عند مستوى معنوية 10% عند المستوى بوجود قاطع، كما يتضح استقرار المتغير (AG) عند المستوى بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10%، وعدم استقرار المتغيرات (CR، AI،AC) عند المستوى بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام أو عدم وجود قاطع واتجاه عام، وستكون المتغيرات متكاملة من الدرجة (0)، كذلك نلاحظ عند الفرق الأول استقرار جميع المتغيرات عند مستوى 5% و10% سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أو عدم وجود قاطع واتجاه عام، وستكون المتغيرات متكاملة من الدرجة (1).

## جدول (12)

## اختبار دي كي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		AC	AI	AG	AX	AM	CR
With Constant	t-Statistic	-0.4790	-1.5177	-2.2416	-3.0378	-2.9046	-0.3627
	Prob.	<b>0.8742</b>	<b>0.4992</b>	<b>0.1997</b>	<b>0.0502</b>	<b>0.0655</b>	<b>0.8964</b>
		n0	n0	n0	*	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0998	-0.5565	-3.3797	-2.7547	-3.1526	-2.7206
	Prob.	<b>0.5116</b>	<b>0.9682</b>	<b>0.0857</b>	<b>0.2291</b>	<b>0.1264</b>	<b>0.2412</b>
		n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1263	-0.5573	-0.5412	-0.9227	0.3505	1.2474
	Prob.	<b>0.9256</b>	<b>0.4606</b>	<b>0.4682</b>	<b>0.3033</b>	<b>0.7739</b>	<b>0.9388</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(AC)	d(AI)	d(AG)	d(AX)	d(AM)	d(CR)
With Constant	t-Statistic	-2.9748	-9.0303	-4.6162	-3.0521	-3.9127	-2.7532
	Prob.	<b>0.0577</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0024</b>	<b>0.0500</b>	<b>0.0101</b>	<b>0.0859</b>
		*	***	***	*	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8688	-10.0734	-4.3550	-3.3862	-3.8843	-2.6475
	Prob.	<b>0.1951</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0160</b>	<b>0.0866</b>	<b>0.0387</b>	<b>0.2666</b>
		n0	***	**	*	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7564	-9.3027	-4.7229	-3.1642	-4.0566	-1.8554
	Prob.	<b>0.0090</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0035</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.0620</b>
		***	***	***	***	***	*

a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## المطلب الثاني: تقدير الدوال باستعمال إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

## أولاً: - إنموذج الانفاق الاستهلاكي

## 1- تقدير إنموذج ARDL لدالة الانفاق الاستهلاكي AC:

يتضح من الجدول (13) ان قيمة (R-squared) (0.93) وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر ما نسبته (0.94) من التغير الحاصل في المتغير التابع (AC) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلية في الإنموذج، كما يتضح ان قيمة ((R-squared)) المصححة (0.92)، وان القيمة الاحتمالية F (0.00000) وهي أصغر من مستوى 5%، اذ يدل على معنوية الإنموذج المقدر، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان الانموذج معنوي.

## جدول (13)

## تقدير إنموذج ARDL لدالة الانفاق الاستهلاكي AC

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AC(-1)	0.277841	0.217923	1.274951	0.2217
CR	0.554570	0.162533	3.412041	0.0039
C	34307641	10285512	3.335531	0.0045
R-squared	0.930703	Mean dependent var		68007421
Adjusted R-squared	0.921463	S.D. dependent var		14759950
S.E. of regression	4136387.	Akaike info criterion		33.45956
Sum squared resid	2.57E+14	Schwarz criterion		33.60795
Log likelihood	-298.1360	Hannan-Quinn criter.		33.48002
F-statistic	100.7297	Durbin-Watson stat		1.821200
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 2- تحديد فترات الابطاء المثلى للأنفاق الاستهلاكي AC:

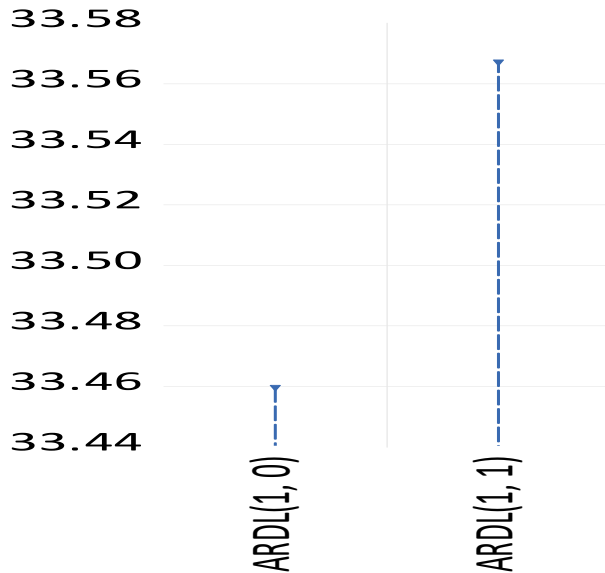
يتم وفق هذا الاختبار اختيار فترة الابطاء المثلى عند اقل قيمة لمعيار (Akaike)، نلاحظ من خلال الشكل (18) ان فترة الابطاء المثلى للأنفاق الاستهلاكي AC هي (0,1) من خلال الاعتماد على معيار (Akaike)، ومن خلال النتائج الموضحة في الشكل التالي.



شكل (18)

تحديد فترات الابطاء المثلى للإنفاق الاستهلاكي (AC)

Akaike Information Criteria



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

3- اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل للإنفاق الاستهلاكي AC :

من اجل معرفة احتمالية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات اعتمدنا على اجراء اختبار الحدود، اذ يتضح من الجدول (14) ان قيمة F المحتسبة (5.29) هي أكبر من الحد الأعلى البالغ (4.66) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (14)

اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	5.291518	10%	3.303	3.797
K	1	5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4- الاختبارات التشخيصية:****4-1- الاختبار التسلسلي بين البواقى لدالة الانفاق الاستهلاكي:**

يعد اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقى هو اختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) اذ يفترض عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقى مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تفرض وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الإنموذج، يتضح من خلال الجدول (15) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.6306) و (0.5400) على الترتيب، وهما أعلى من مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين البواقى.

**جدول (15)****اختبار التسلسلي بين البواقى لدالة الانفاق الاستهلاكي**

F-statistic	0.477751	Prob. F(2,13)	0.6306
Obs*R-squared	1.232420	Prob. Chi-Square(2)	0.5400

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4-2- اختبار عدم ثبات التباين أو تجانس التباين:**

يتضح من خلال الجدول (16) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.125)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.111)، أي غير معنويتان عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

**جدول (16)****اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين لدالة الانفاق الاستهلاكي**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.630495	Prob. F(1,15)	0.1257
Obs*R-squared	2.536425	Prob. Chi-Square(1)	0.1112

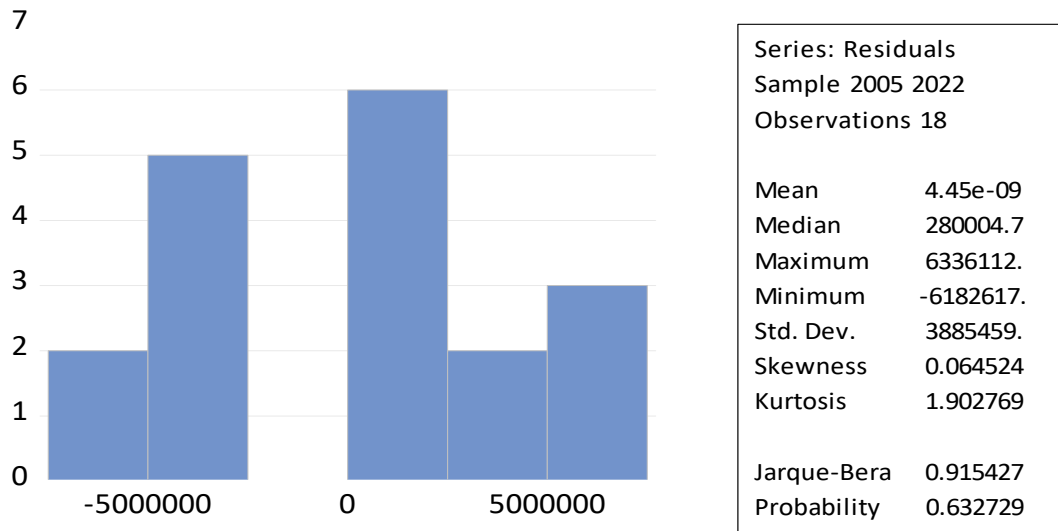
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**5- اختبار التوزيع الطبيعي ( Jarque – Bera )**

يتضح من الشكل (19) ان القيمة الاحتمالية Jarque – Bera (0.63) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

شكل (19)

التوزيع الطبيعي Jarque – Bera لدالة الانفاق الاستهلاكي



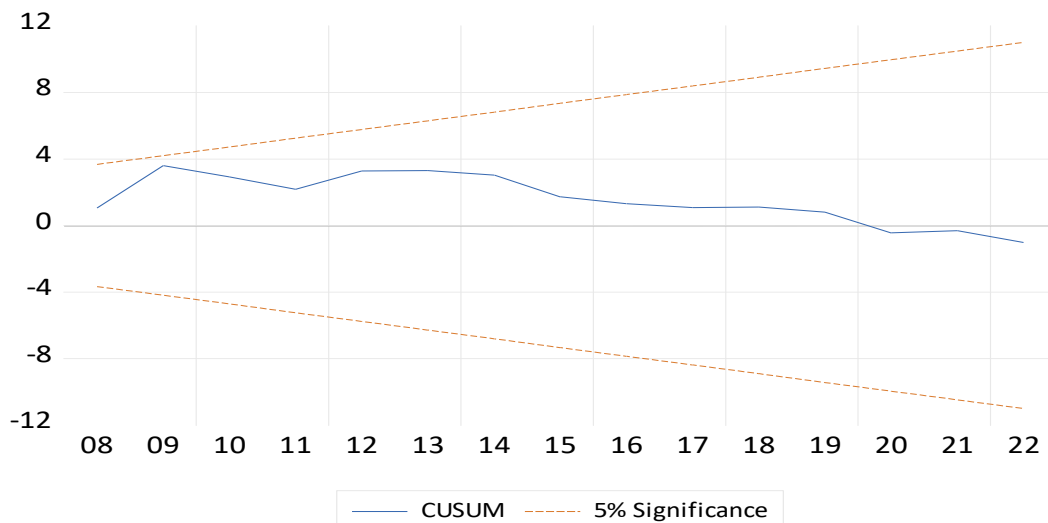
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

6- اختبار الاستقرار الهيكلية:

6-1- اختبار معنوية المعالم المقدره Cusum Test:

يتضح من الشكل (20) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدره مستقرة.

شكل (20) اختبار معنوية المعالم المقدر

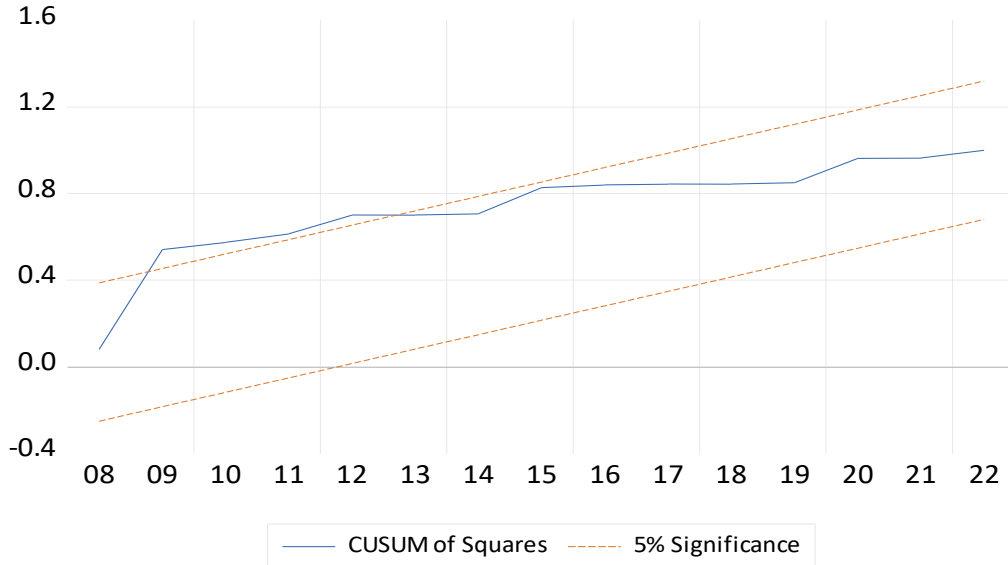


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**6-2- استقراره المتغيرات الداخلة في الإنموذج:**

يتضح من الشكل البياني (21) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع خارج حدي عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الإنموذج غير مستقرة.

شكل (21) يوضح تراكم مربعات البواقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**7- تقدير معالم الآجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والآجل الطويل****7-1- تقدير معالم الآجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأنفاق الاستهلاكي:**

يتضح من الجدول (17) ان  $(-1) * \text{Coined}$  معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، أي ان نسبة 72% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الآجل، وان سرعة التكيف سريعة لتصحيح الاختلالات في الآجل القصير ومن اجل الوصول الى التوازن في الآجل الطويل.

**جدول (17)****تقدير معالم الآجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأنفاق الاستهلاكي**

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Coined(-1)*	-0.722159	0.170256	-4.241599	0.0007

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 2-7- تقدير معالم الآجل الطويل لدالة الانفاق الاستهلاكي

من خلال الجدول (18) ان معلمة (CR) وهي معنوية عند مستوى 5% وموجبة وحسب قيمة prob (0.000)، وهذا يعني ان الائتمان المصرفي له اثر معنوي على الانفاق الاستهلاكي في الآجل الطويل، أي ان زيادة الائتمان بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بمقدار (0.76)، وهذا مطابق مع النظرية الاقتصادية.

### جدول (18) تقدير معالم الآجل الطويل لدالة الانفاق الاستهلاكي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.767933	0.075928	10.11394	0.0000
C	47507032	2461472.	19.30025	0.0000
EC = AC - (0.7679*CR + 47507031.7501)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## ثانيا: - إنموذج الانفاق الاستثماري

### 1- تقدير إنموذج ARDL لدالة الانفاق الاستثماري AI:

يتضح من الجدول (19) ان قيمة (R-squared) (0.80) وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر ما نسبته (0.80) من التغير الحاصل في المتغير التابع (AI) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلية في الإنموذج، كما يتضح ان قيمة ((R-squared) المصححة (0.60)، كما يتضح ان القيمة الاحتمالية (F) (0.041) وهي أصغر من مستوى معنوية 5%، وعلية نرفض فرضيه العدم ونقبل فرضيه البديلة أي ان الانموذج معنوي.

### جدول (19) تقدير إنموذج (ARDL) لدالة الانفاق الاستثماري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AI(-1)	-0.256285	0.229412	-1.117139	0.3008
AI(-2)	-0.294410	0.235442	-1.250457	0.2513
AI(-3)	-0.404941	0.209685	-1.931186	0.0948
AI(-4)	-0.878397	0.255923	-3.432277	0.0110
CR	-0.670401	0.530482	-1.263758	0.2468
CR(-1)	0.189174	0.900234	0.210139	0.8395
CR(-2)	1.247230	0.648070	1.924530	0.0957
C	59754135	11765509	5.078755	0.0014
R-squared	0.803360	Mean dependent var		27896671
Adjusted R-squared	0.606719	S.D. dependent var		7459764.
S.E. of regression	4678174.	Akaike info criterion		33.85924
Sum squared resid	1.53E+14	Schwarz criterion		34.23687
Log likelihood	-245.9443	Hannan-Quinn criter.		33.85522
F-statistic	4.085427	Durbin-Watson stat		2.299951
Prob(F-statistic)	0.041604			

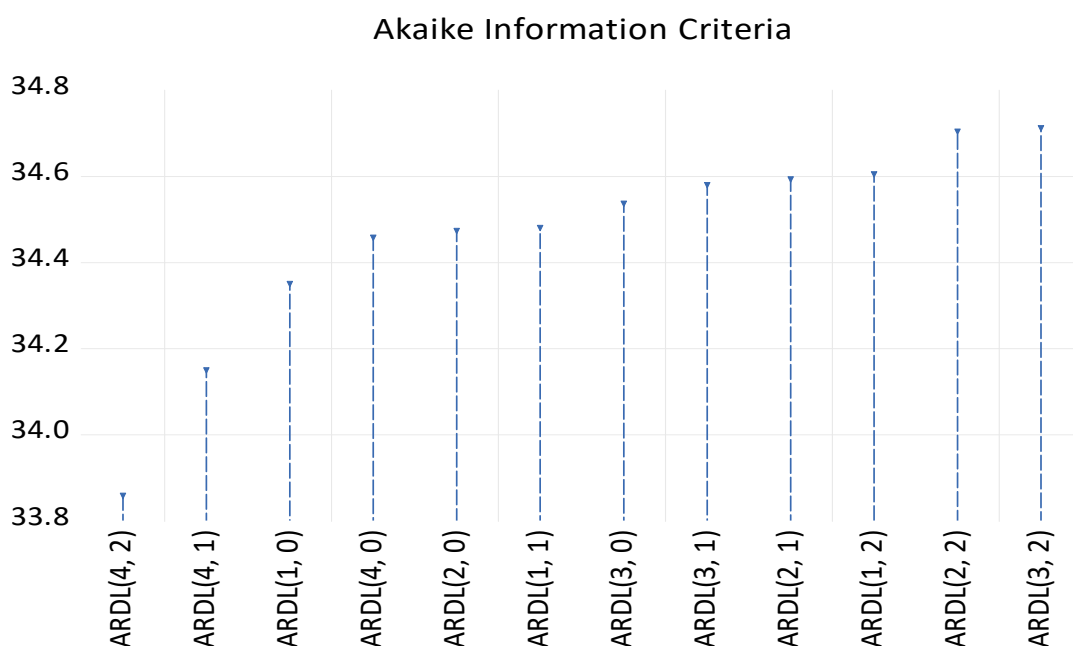
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 2- تحديد فترات الابطاء المثلى للأنفاق الاستثماري AI:

نلاحظ من خلال الشكل (22) ان فترة الابطاء المثلى للأنفاق الاستثماري هي (4,2)، بالاعتماد على معيار (Akaike)، من خلال النتائج الموضحة بشكل التالي.

شكل (22)

### فترات الابطاء المثلى لدالة الانفاق الاستثماري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 3- اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات:

يتضح من الجدول (20) ان قيمة F المحسوبة (8.92) هي أكبر من الحد الأعلى البالغة (4.66) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (20)

### اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Actual Sample Size	15		Finite Sample: n=30	
F-statistic	8.920607	10%	3.303	3.797
k	1	5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4- الاختبارات التشخيصية:****4-1- الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستهلاكي:**

يتضح من خلال الجدول (21) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.52) و (0.17) على الترتيب، وهما أعلى من مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين البواقي.

**جدول (21)****الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستثماري**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.745637	Prob. F(2,5)	0.5207
Obs*R-squared	3.446029	Prob. Chi-Square(2)	0.1785

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4-2- اختبار عدم ثبات التباين أو تجانس التباين:**

يتضح من خلال الجدول (22) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) والقيمة الاحتمالية (Chi-Square)، أي غير معنويتان عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

**جدول (22)****اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين لدالة الانفاق الاستثماري**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.785160	Prob. F(7,7)	0.6211
Obs*R-squared	6.597391	Prob. Chi-Square(7)	0.4720
Scaled explained SS	1.023740	Prob. Chi-Square(7)	0.9944

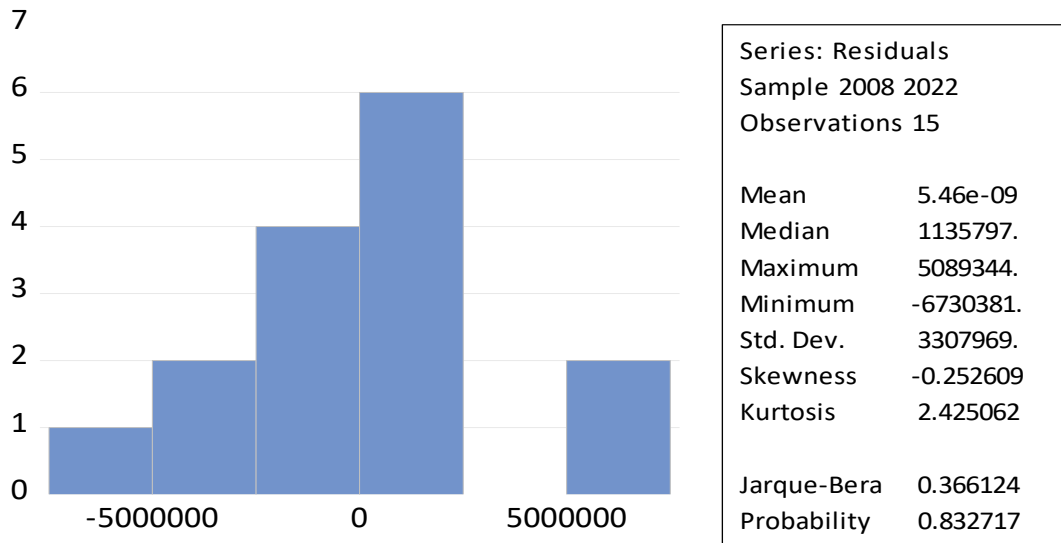
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**5- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera)**

يتضح من الشكل (23) ان القيمة الاحتمالية Jarque – Bera (0.83) وهي غير معنوية عند 5% وهذا يعني ان الإنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

شكل (23)

## التوزيع الطبيعي Jarque – Bera



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

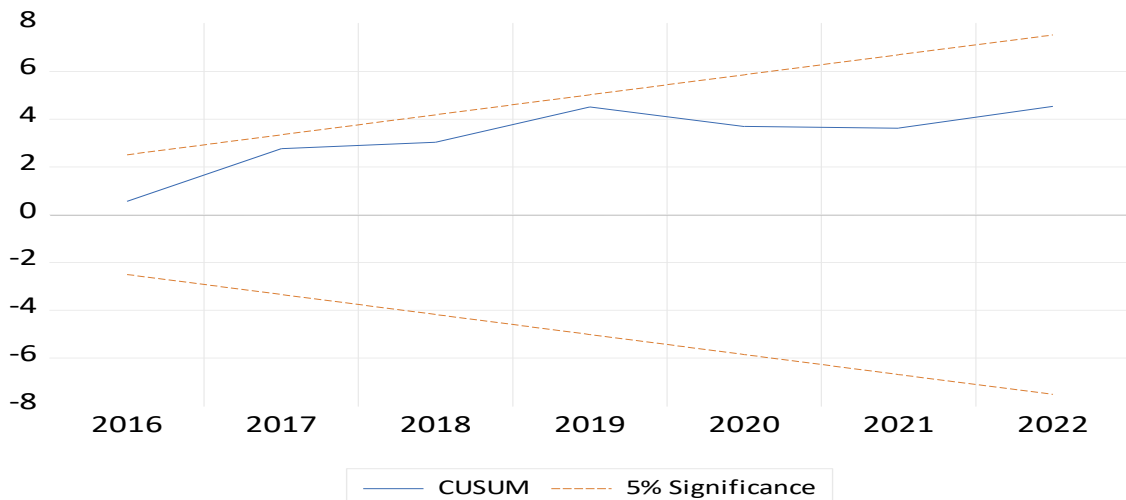
## 6- اختبار الاستقرار الهيكلية:

## 1-6- اختبار معنوية المعالم المقدرة Cusum Test:

يتضح من الشكل (24) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة.

شكل (24)

## اختبار معنوية المعالم المقدرة

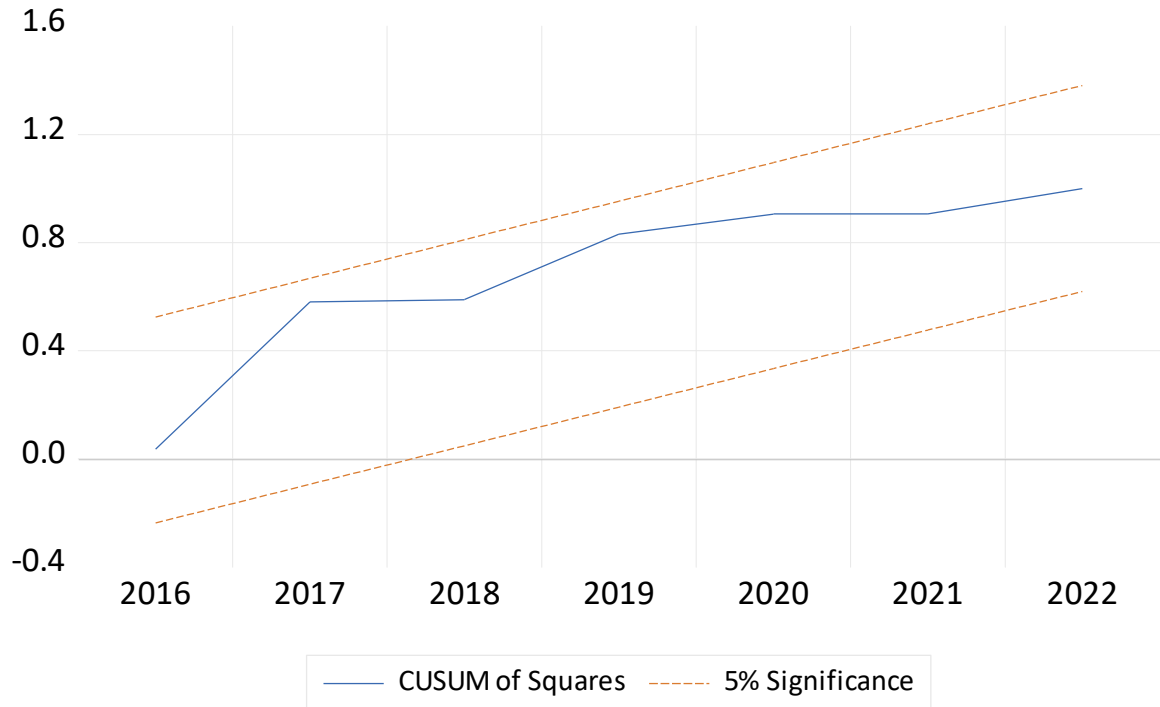


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12



**2-6- استقراريه المتغيرات الداخلة في الإنموذج:**

يتضح من الشكل البياني (25) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع داخل حدي عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الإنموذج مستقر.

**شكل (25)****استقراريه المتغيرات الداخلة في الإنموذج**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**7- تقدير معالم الآجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والآجل الطويل****7-1- تقدير معالم الآجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأنفاق الاستثماري AI:**

يتضح من الجدول (23) ان الانفاق الاستثماري  $D(AI)-1$  معنوي عند مستوى معنوية 5% وموجب، ويعني ان زيادة الانفاق الاستثماري في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري في السنة الحالية بمقدار (1.57) وحدة.

كما يتضح ان  $D(AI)-2$  معنوي عند مستوى معنوية 5% وموجب، ويعني ان زيادة الانفاق الاستثماري في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري في السنة الحالية بمقدار (1.28) وحدة، وكذلك يتضح  $D(AI)-3$  معنوية عند مستوى معنوية 5%

وموجب، ويعني ان زيادة الانفاق الاستثماري في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري في السنة الحالية بمقدار (0.87) وحدة.

يتضح ان (CR) معنوية عند مستوى معنوية 5% وسالب، ويعني ان زيادة الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار (-0.67) وهذا لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

كما يتضح ان  $CointEq(-1)^*$  ان معلمة تصحيح سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي ان ما نسبة 43% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل، وان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل.

### جدول (23)

#### تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للانفاق الاستثماري

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AI(-1))	1.577749	0.381675	4.133744	0.0044
D(AI(-2))	1.283339	0.298185	4.303833	0.0035
D(AI(-3))	0.878397	0.218656	4.017262	0.0051
D(CR)	-0.670401	0.413595	-1.620911	0.1491
D(CR(-1))	-1.247230	0.513117	-2.430693	0.0454
CointEq(-1)*	-0.434034	0.483142	-5.865838	0.0006

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

### 2-7- تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الاستثماري AI:

من خلال الجدول (24) ان قيم معلمة الانفاق الاستثماري معنوية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ان الائتمان المصرفي له أثر موجب على الانفاق الاستثماري في الاجل الطويل وهو يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، أي ان زيادة اجمالي الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار (0.27) وحدة.

## جدول (24)

## تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الاستثماري

Levels Equation  
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.270287	0.030597	8.833639	0.0000
C	21084481	1308320.	16.11569	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## ثالثاً: - إنموذج الانفاق الحكومي

## 1- تقدير إنموذج ARDL لدالة الانفاق الحكومي AG:

يتضح من الجدول (25) ان قيمة (R-squared) (0.55) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.55) من التغير الحاصل في المتغير التابع (AG) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلية في الإنموذج، كما يتضح ان قيمة ((R-squared) المصححة (0.49)، كما يتضح ان القيمة الاحتمالية (F\*) (0.0023) وهي أصغر من مستوى معنوية 5% وهذا يدل على معنوية الإنموذج المقدر، وعليه نرفض فرضيه العدم ونقبل فرضيه البديلة أي ان الانموذج معنوي.

## جدول (25)

## تقدير إنموذج ARDL للأنفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AG(-1)	0.273512	0.191772	1.426232	0.1743
CR	0.520512	0.175502	2.965849	0.0096
C	32698699	11482445	2.847712	0.0122
R-squared	0.553622	Mean dependent var		64898348
Adjusted R-squared	0.494105	S.D. dependent var		17092774
S.E. of regression	12157458	Akaike info criterion		35.61580
Sum squared resid	2.22E+15	Schwarz criterion		35.76419
Log likelihood	-317.5422	Hannan-Quinn criter.		35.63626
F-statistic	9.301904	Durbin-Watson stat		1.383538
Prob(F-statistic)	0.002359			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

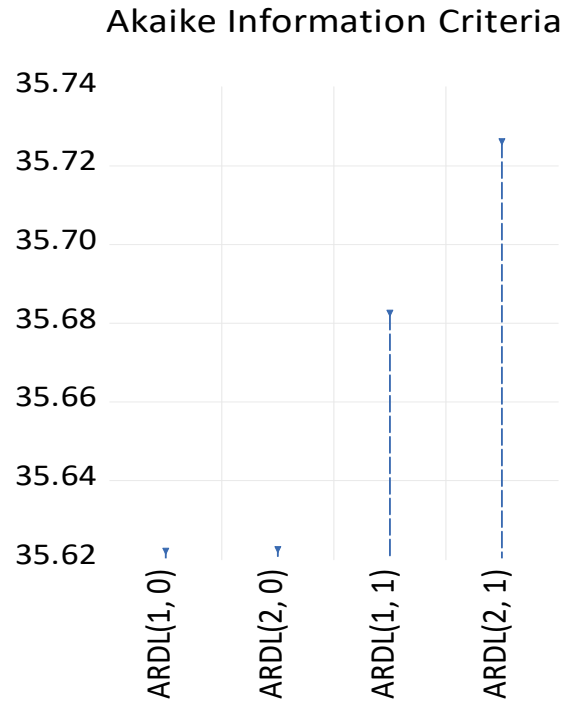
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 2- تحديد فترات الابطاء المثلى لدالة الانفاق الحكومي AG:

نلاحظ من خلال الشكل (26) ان فترة الابطاء المثلى للانفاق الحكومي AG هي (1,0)، ومن خلال الاعتماد على معيار (Akaike)، كما الموضحة بشكل التالي.

شكل (26)

فترات الابطاء المثلى لدالة الانفاق الحكومي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

3- اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

يتضح من الجدول (26) ان قيمة F المحتسبة (5.42) هي أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأعلى البالغة (4.66) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل الائتمان المصرفي (CR) والمتغير التابع (AG) أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وعببه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (26)

اختبار الحدود للعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	5.423857	10%	3.303	3.797
K	1	5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4- الاختبارات التشخيصية:****4-1- الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الحكومي:**

يتضح من خلال الجدول (27) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.30) و (0.22) على الترتيب، أي هما أعلى من مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين البواقي.

**جدول (27)****اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الحكومي**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.308313	Prob. F(2,13)	0.3036
Obs*R-squared	3.015969	Prob. Chi-Square(2)	0.2214

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4-2- اختبار عدم ثبات التباين أو تجانس التباين:**

يتضح من خلال الجدول (28) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.62)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.58)، أي هما غير معنويتان عن مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموج لا يعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

**جدول (28)****اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين لدالة الانفاق الحكومي**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.481754	Prob. F(2,15)	0.6269
Obs*R-squared	1.086425	Prob. Chi-Square(2)	0.5809
Scaled explained SS	0.712766	Prob. Chi-Square(2)	0.7002

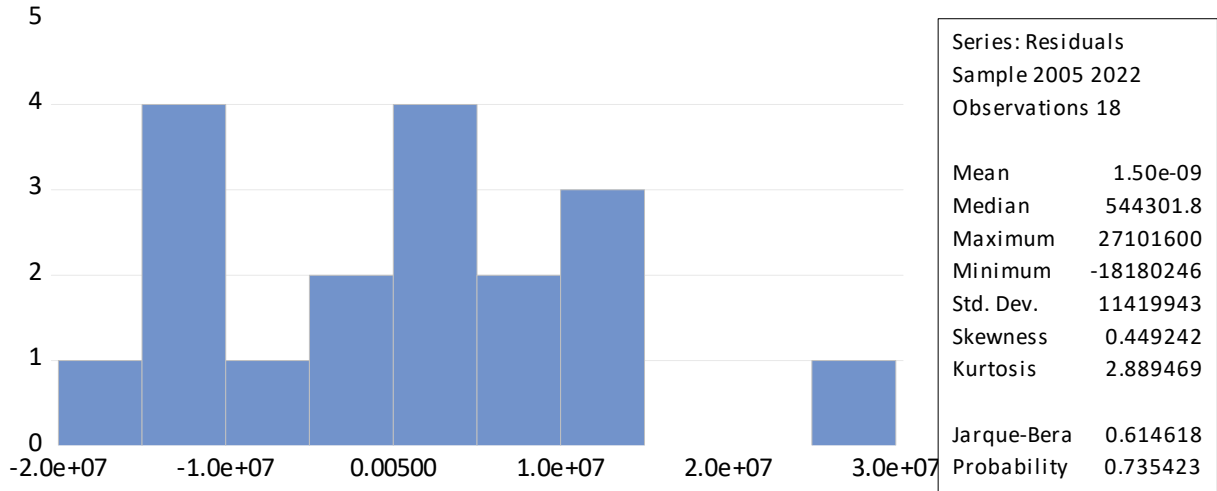
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**5- اختبار التوزيع الطبيعي ( Jarque – Bera )**

يتضح من الشكل (27) ان القيمة الاحتمالية Jarque – Bera (0.73) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## شكل (27)

## التوزيع الطبيعي Jarque – Bera



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

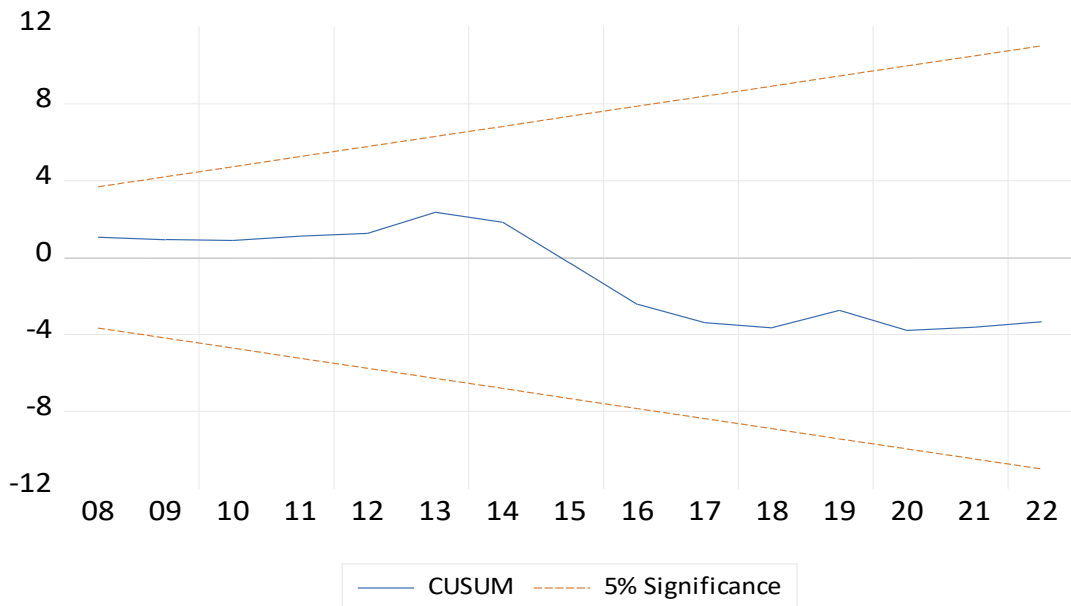
## 6- اختبار الاستقرار يه الهيكلية:

## 1-6- اختبار معنوية المعالم المقدرة Cusum Test:

يتضح من الشكل (28) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة.

## شكل (28)

## اختبار معنوية المعالم المقدرة



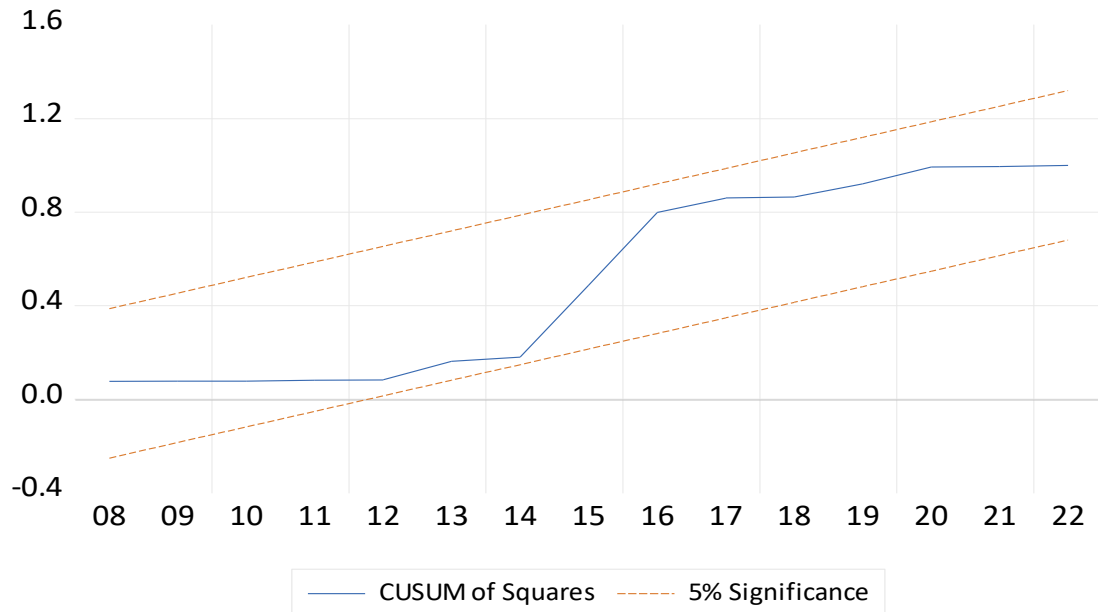
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**2-6- استقراريه المتغيرات الداخلة في الإنموذج:**

يتضح من الشكل البياني (29) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل حدي أو ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الإنموذج مستقر.

**شكل (29)**

يوضح تراكم مربعات البواقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**7- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل:****1-7- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الانفاق الحكومي AG.**

يتضح من الجدول (29) ان  $CointEq(-1)^*$  معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي ما نسبة 72% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل، وان سرعة التكيف سريعة لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل.

## جدول (29)

## تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الانفاق الحكومي

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.726488	0.169175	-4.294312	0.0006

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 7-2- تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الحكومي.

من الجدول (30) ان معلمة (CR) معنوية عند مستوى معنوية 5% وموجبة، وهذا يعني ان الائتمان المصرفي له اثر معنوي على الانفاق الحكومي في الأجل الطويل وهذا منطبق للنظرية الاقتصادية التي تنص بوجود علاقة موجبة بين الائتمان المصرفي والانفاق الحكومي، فان زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي (0.71) وحدة، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

## جدول (30)

## تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الانفاق الحكومي

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.716476	0.228671	3.133213	0.0068
C	45009257	7474122.	6.022013	0.0000

$$EC = AG - (0.7165 * CR + 45009257.2367)$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## رابعاً: - إنموذج دالة الاستيرادات

## 1- تقدير إنموذج ARDL لدالة الاستيرادات AX:

يتضح من الجدول (31) ان قيمة (R-squared) (0.47) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.47) من التغير الحاصل في المتغير التابع (AX) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلية في الإنموذج، كما يتضح ان قيمة ((R-squared) المصححة (0.35)، كما يتضح ان القيمة الاحتمالية



(F) (0.033) وهي أصغر من مستوى معنوية 5% وهذا يعني معنوية الإنموذج المقدر، وعليه نرفض فرضيه العدم ونقل الفرضية البديلة.

### جدول (31)

#### تقدير إنموذج ARDL لدالة الاستيرادات AX

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AX(-1)	0.435311	0.280583	1.551453	0.1448
AX(-2)	-0.658927	0.278468	-2.366255	0.0342
CR	0.610923	0.308489	1.980374	0.0692
C	87709367	29262874	2.997292	0.0103
R-squared	0.475860	Mean dependent var		87218161
Adjusted R-squared	0.354905	S.D. dependent var		27380496
S.E. of regression	21991414	Akaike info criterion		36.85253
Sum squared resid	6.29E+15	Schwarz criterion		37.04858
Log likelihood	-309.2465	Hannan-Quinn criter.		36.87201
F-statistic	3.934182	Durbin-Watson stat		1.755183
Prob(F-statistic)	0.033652			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

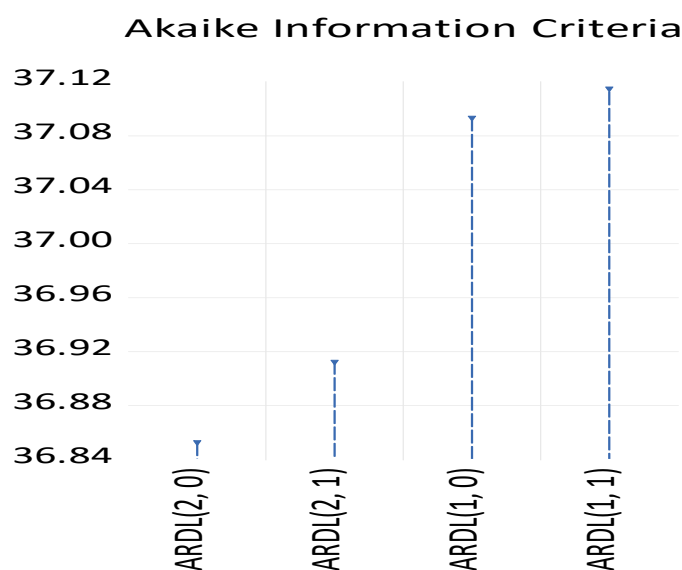
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

#### 2- تحديد فترات الابطاء المثلى لدالة الاستيرادات AX:

نلاحظ من خلال الشكل (30) ان فترة الابطاء المثلى AX هي (2,0) وبالاعتماد على معيار (Akaike)، من خلال النتائج الموضحة بشكل التالي.

#### شكل (30)

#### فترات الابطاء المثلى لدالة الاستيرادات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**3- اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات:**

يتضح من الجدول (32) إن قيمة F المحتسبة (4.87) هي أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأعلى البالغ (4.66) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

**جدول (32)****اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	4.878565	10%	3.303	3.797
k	1	5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4- الاختبارات التشخيصية:****4-1- الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستيرادات.**

يتضح من خلال الجدول (33) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.78) و (0.68) على الترتيب، وهما أعلى من مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين البواقي.

**جدول (33)****اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستيرادات**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.251388	Prob. F(2,11)	0.7821
Obs*R-squared	0.743055	Prob. Chi-Square(2)	0.6897

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**4-2- اختبار عدم ثبات التباين أو تجانس التباين لدالة الاستيرادات.**

يتضح من خلال الجدول (34) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.57)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.50)، وهما أعلى من مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

## جدول (34)

## اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين لدالة الاستيرادات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.687764	Prob. F(3,13)	0.5754
Obs*R-squared	2.328573	Prob. Chi-Square(3)	0.5071
Scaled explained SS	0.601094	Prob. Chi-Square(3)	0.8962

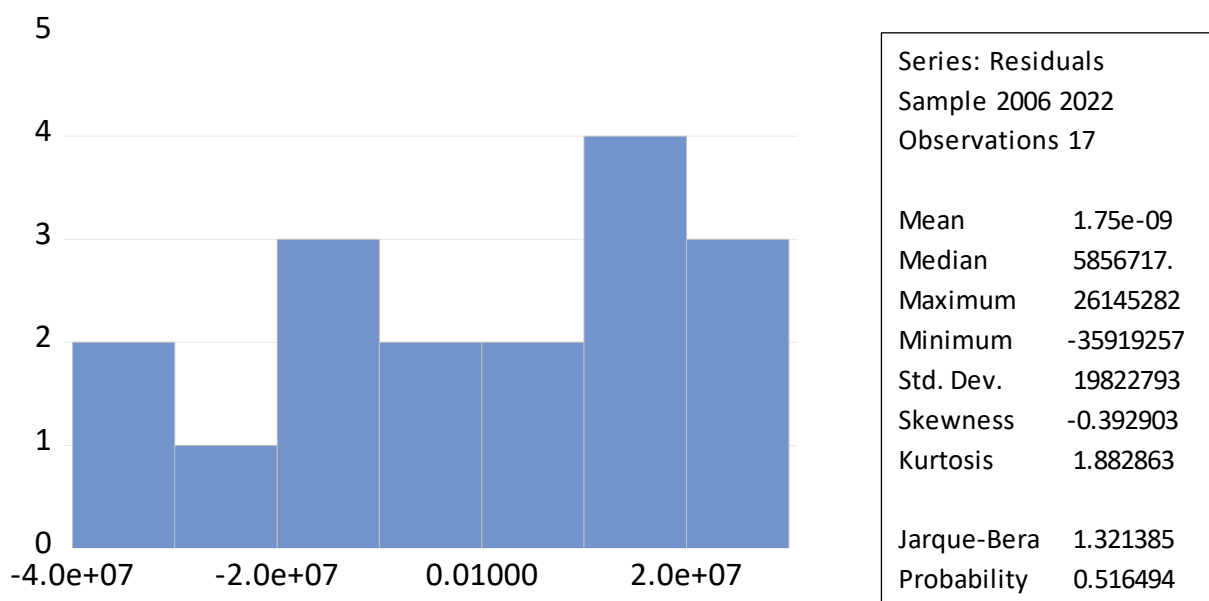
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 5- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera)

يتضح من الشكل (31) إن القيمة الاحتمالية Jarque – Bera (0.51) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## شكل (31)

## التوزيع الطبيعي Jarque – Bera

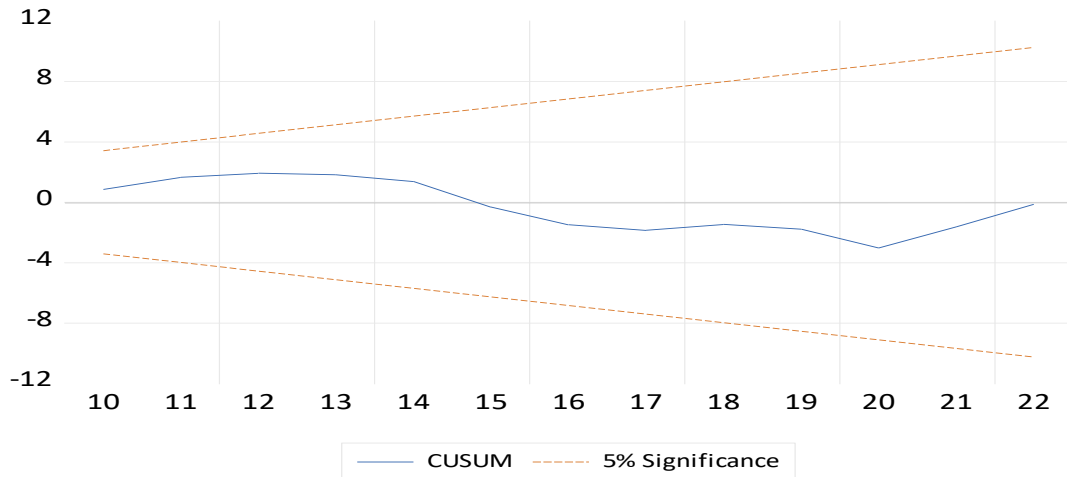


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 6- اختبار الاستقرار الهيكلية:

**1-6- اختبار معنوية المعالم المقدرة Cusum Test:**

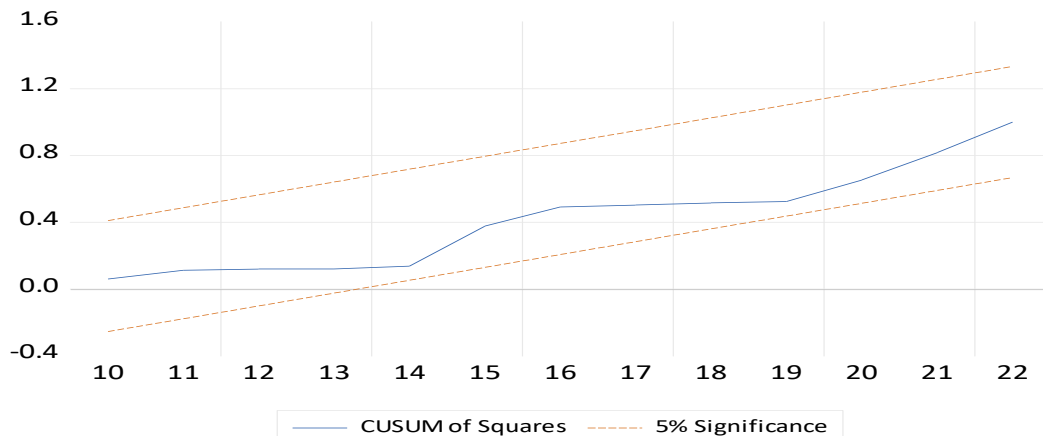
يتضح من الشكل (32) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة.

**شكل (32)****اختبار معنوية المعالم المقدرة**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**2-6- استقراره المتغيرات الداخلة في الإنموذج:**

يتضح من الشكل البياني (33) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل حدي عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الدلة في الإنموذج مستقر.

**شكل (33) استقراره المتغيرات الداخلة في الإنموذج**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**8- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل:****8-1- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستيرادات AX.**

يتضح من الجدول (35) معلمة (AX) معنوية عند مستوى 5% وموجبة، اذ يعني ان زيادة الاستيرادات في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات في السنة الحالية بمقدار (0.65)، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

كما يتضح \*CointEq(-1) ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي ما نسبة 22% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل، وان سرعة التكيف سريعة جدا لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل.

## جدول (35)

## تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستيرادات

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AX(-1))	0.658927	0.243483	2.706252	0.0180
CointEq(-1)*	-0.223616	0.297759	-4.109421	0.0012

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**8-2- تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الاستيرادات.**

من خلال الجدول (36) ان معلمة (CR) معنوية عند مستوى معنوية 10% وموجبة، وهذا يعني ان الائتمان المصرفي له أثر إيجابي على الاستيرادات في الأجل الطويل وهو يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، أي ان زيادة الائتمان بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (0.49) وحدة.

## جدول (36)

## تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الاستيرادات

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.499276	0.265831	1.878170	0.0830
C	71680440	8656794.	8.280253	0.0000

$$EC = AX - (0.4993*CR + 71680439.5028)$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## خامسا: - إنموذج دالة الصادرات

## 1- تقدير إنموذج ARDL لدالة الصادرات AM:

يتضح من الجدول (37) ان قيمة (R-squared) (0.60) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.60) من التغير الحاصل في المتغير التابع (AM) والباقي يعود لمتغيرات غير داخلية في الإنموذج، كما يتضح ان قيمة ((R-squared) المصححة (0.51)، بالإضافة الى ان القيمة الاحتمالية (F) (0.0054) وهي أصغر من مستوى معنوية 5%، يدل على معنوية الإنموذج المقدر، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان الانموذج معنوي.

## جدول (37)

## تقدير إنموذج ARDL لدالة الصادرات AM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AM(-1)	0.381513	0.173448	2.199588	0.0465
AM(-2)	-0.403641	0.143054	-2.821597	0.0144
CR	0.308257	0.121603	2.534946	0.0249
C	57185758	10762411	5.313471	0.0001
R-squared	0.609516	Mean dependent var		63782369
Adjusted R-squared	0.519405	S.D. dependent var		12376964
S.E. of regression	8580329.	Akaike info criterion		34.97017
Sum squared resid	9.57E+14	Schwarz criterion		35.16622
Log likelihood	-293.2464	Hannan-Quinn criter.		34.98965
F-statistic	6.764011	Durbin-Watson stat		1.897099
Prob(F-statistic)	0.005473			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

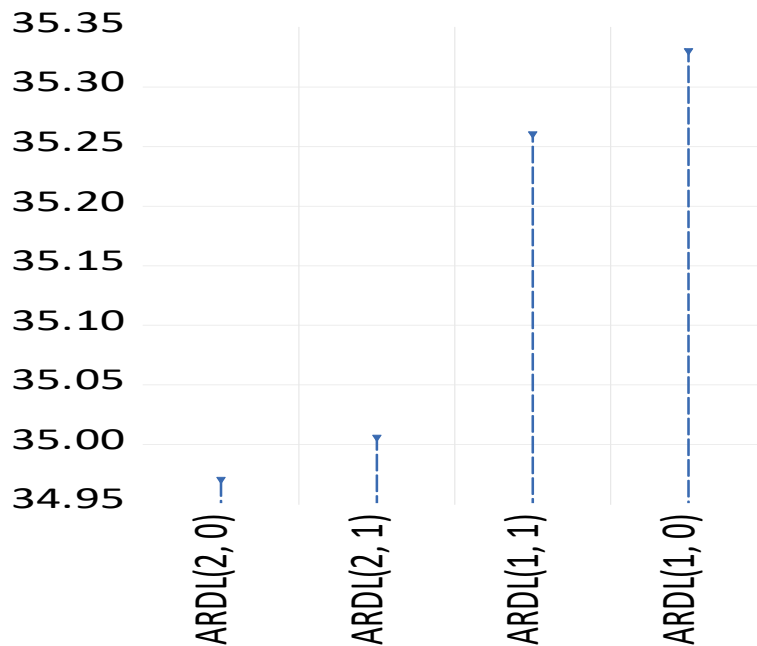
## 2- تحديد فترات الابطاء المثلى لدالة الصادرات AM:

نلاحظ من خلال الشكل (34) ان فترة الابطاء المثلى للصادرات AM هي (2,0) وباعتماد على معيار (Akaike)، من خلال النتائج الموضحة بشكل التالي.

شكل (34)

فترات الابطاء المثلى لدالة الصادرات

### Akaike Information Criteria



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 3- اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات:

يتضح من الجدول (38) ان قيمة F المحتسبة (16.58) هي أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأعلى البالغة (4.66) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وعليه نرفض فرضية العدم ونقل الفرضية البديلة.

## جدول (38)

## اختبار الحدود العلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	16.58359	10%	3.303	3.797
K	1	5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 4- الاختبارات التشخيصية:

## 4-1- الاختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الصادات:

يتضح من خلال الجدول (39) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.96) و (0.94) على الترتيب، وهما أعلى من مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين البواقي.

## جدول (39)

## اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الصادات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.037550	Prob. F(2,11)	0.9633
Obs*R-squared	0.115277	Prob. Chi-Square(2)	0.9440

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 4-2- اختبار عدم ثبات التباين أو تجانس التباين:

يتضح من خلال الجدول (40) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.13)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.12)، أي غير معنويتان عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان الإنموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين.



## جدول (40)

## اختبار عدم ثبات تباين أو تجانس التباين لدالة الصادرات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.177263	Prob. F(3,13)	0.1397
Obs*R-squared	5.685112	Prob. Chi-Square(3)	0.1280
Scaled explained SS	2.440386	Prob. Chi-Square(3)	0.4862

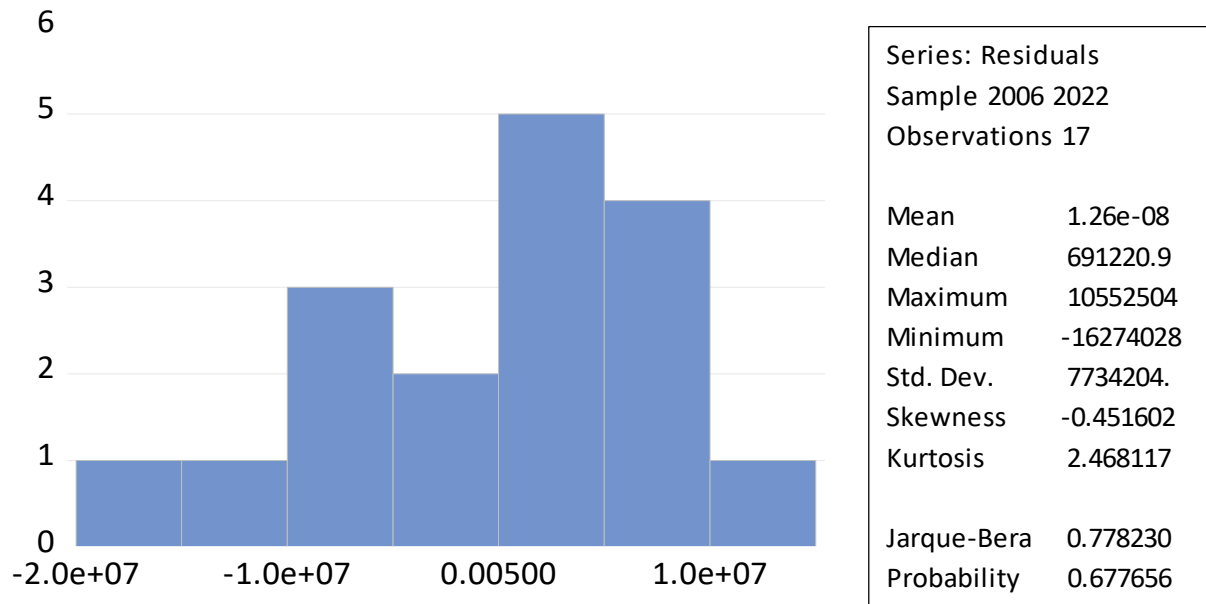
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## 5- اختبار التوزيع الطبيعي ( Jarque – Bera )

يتضح من الشكل (35) ان القيمة الاحتمالية Jarque – Bera (0.67) وهي غير معنوية عند 5% وهذا يعني ان الإنموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## شكل (35)

## التوزيع الطبيعي Jarque – Bera



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

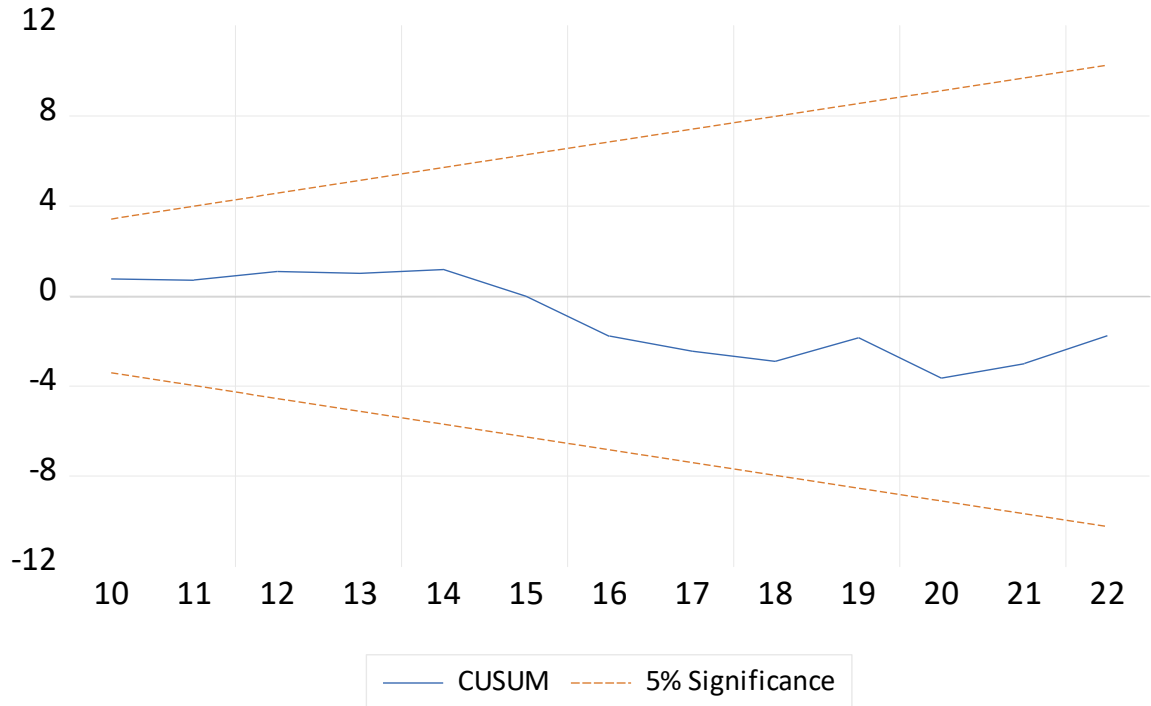
## 6- اختبار الاستقرار الهيكلية:

## 1-6- اختبار معنوية المعالم المقدرة Cusum Test:

يتضح من الشكل (36) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة.

### شكل (36)

#### اختبار معنوية المعالم المقدرة



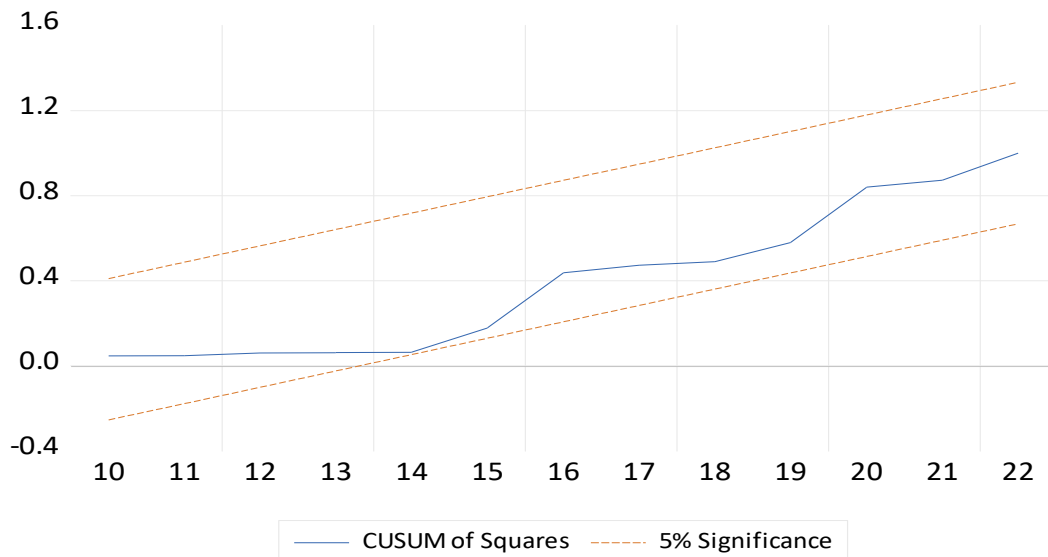
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

### 2-6- استقراره المتغيرات الداخلة في الإنموذج:

يتضح من الشكل البياني (37) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل حدي عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الدلة في الإنموذج مستقر.

شكل (37)

استقراره المتغيرات الداخلة في الإنموذج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

7- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل:

1-7-1- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ الصادرات AM.

يتضح من الجدول (41) ان  $D(AM)(1-)$  معنوية عند مستوى معنوية 5% وموجبة، وهذا يعني ان زيادة الصادرات في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات في السنة الحالية (0.40) وحدة، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

كما يتضح  $CointEq(-1)^*$  ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة وغير معنوية عند مستوى معنوية 5%، أي ما نسبة 32% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل، وان سرعة التكيف سريعة جدا لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل.

جدول (41)

تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للصادرات

ECM Regression  
Case 2: Restricted Constant and No Tren

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AM(-1))	0.403641	0.123788	3.260736	0.0062
CointEq(-1)*	-0.322128	0.134906	-7.576592	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

**2-7- تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الصادرات**

يتضح من خلال الجدول (42) ان (CR) معنوي عند مستوى معنوية 10% وموجب، وهذا يعني ان الائتمان المصرفي له أثر موجب على الصادرات في الأجل الطويل وهو يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، أي زيادة الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (0.30) وحدة.

**جدول (42)****تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الصادرات**

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.301584	0.125627	2.400631	0.0320
C	55947774	4313153.	12.97143	0.0000

$$EC = AM - (0.3016 * CR + 55947774.0872)$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

## الاستنتاجات

1- ان للائتمان المصرفي دوراً فاعلاً في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، اذ ان العلاقة بين الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي علاقة طردية، فان الزيادة في منح الائتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، تؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجة للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي.

2- للائتمان المصرفي دور مهم ورئيسي في توفير التمويل الازم لدوران عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توجه منح الائتمان الى عمليات الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن تقديم الخدمات الى القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد والتسهيلات المصرفية الأخرى، وبالتالي فان كلما توسعت القطاعات الإنتاجية والخدمات في نشاطها توسع الطلب على الخدمات المصرفية المتمثلة بالائتمان.

3- ان عملية التمويل المصرفي قصيرة الأجل اذ يمثل السمة العامة لعمل المصارف ويعتبر هذا النوع من التمويل لا يخدم التنمية الاقتصادية كونه يمثل تمويل قصير الأجل وان التنمية الاقتصادية تحتاج الى تمويل الأجل.

4- استمرار الائتمان المصرفي الإجمالي (الائتمان الحكومي، الائتمان الخاص) في العراق بالزيادة المستمرة على الرغم من وجود عجز في الموازنة العامة لبغض السنوات، اذ يدل على ان المصارف الخاصة العراقية تمتلك فائض سيولة لم تتأثر في عجز الموازنة.

5- هنالك دور لتطور مكونات الطلب الكلي على بنية الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير مثل تأثير الإنفاق الإستهلاكي الخاص على القطاع الصناعي في الاجل القصير وكذلك الأجل الطويل، أضف إلى ذلك تأثير الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي على القطاع الخدمي في الاجل الطويل فقط.

6- يعد العراق سوقاً استهلاكياً للبدان الأخرى وبالأخص خلال العشريون سنة الماضية، لم يستطع العراق خلال المدة الطويلة هذه التحول من السوق الاستهلاكية إلى السوق الإنتاجية على الرغم من إن العراق يعد الدولة السابعة عالمياً من حيث الموارد الاقتصادية المتاحة لديه، وهذا يعد صورة واضحة تتجلى بسوء استخدام الموارد.

## التوصيات

1- ضرورة مغادرة الأنشطة المصرفية التقليدية من خلال تحديث التشريعات المصرفية لتمكين المصارف من مزاوله اعمالها بصورة أكثر شمولىه، وكذلك تحديث اعمال المصارف بما يمكنها من رفع كفاءة الموارد البشرية، فضلا عن خلق موائمة أكثر تتناسب مع فلسفة العمل في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد.

2- تحديث النظام المصرفي العراقي لمواكبة التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام المصرفي العالمي في السنوات الأخيرة، من خلال التحرر من القيود التشريعية والتنظيمية، وتطوير مجال التكنولوجيا المصرفية وزيادة المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية للمؤسسات المالية والافراد.

3- تشجيع الاندماج بين المصارف ولاسيما المصارف الخاصة، واستغلال السيولة النقدية الفائضة نتيجة الاندماج لتطوير الأسواق المالية المحلية وزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة كفاءة النشاط المصرفي وهذا يؤدي الى توسع الائتمان المصرفي.

4- الانفتاح على القطاع المصرفي الأجنبي بهدف الاستفادة من مزايا التمويل واستغلال الموارد الضخمة لهذه المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق وزيادة الاستثمار.

5- ضرورة تفعيل التعاملات المالية الالكترونية لتقليل المخاطر، وكذلك زيادة المدخرات في المصارف نتيجة ابداعات الشركات المالية والافراد وهذا يعني زيادة السيولة في المصارف مما يؤدي الى زيادة منح الائتمان المصرفي مما يؤدي زيادة النشاط الاقتصادي للبلد.

6- بما ان الانموذج القياسي اثبت ان الزيادة في الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة بسيطة في الانفاق الاستثماري بالمقارنة بالزيادة الكبيرة في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الحكومي، فنجد من الضروري العمل بجدية على إيلاء اهتمام أكبر الى زيادة الانفاق الاستثماري وضغط الانفاق الاستهلاكي من خلال وضع برنامج حكومي طويل الأمد للحد من النزعة الاستهلاكية والتوجه نحو زيادة الانفاق الاستثماري اذ يعتبر المفتاح الرئيسي للتنمية.

7- خلق بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المحلية منها وزيادة التخصيصات المالية لهذا الغرض وتفعيل التسهيلات التشريعية له، مما يصب في رفع مستوى التوظيف وامتصاص البطالة.

8- توجيه الائتمان نحو دعم الابتكار وريادة الاعمال من خلال توفير برامج تمويلية مخصصة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة، بالإضافة الى منح القروض الاستهلاكية بأسعار فائدة مناسبة لتسهيل حصول الافراد على القروض لشراء السلع والخدمات المعمرة مع مراعاة قدرتهم على السداد.

## المصادر والمراجع

### 1- القرآن الكريم

#### المصادر العربية

#### أولاً: - الكتب

١. الادريسي، عبد السلام ياسين، تحليل الاقتصاد الكلي، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية في بغداد 703، مطبعة جامعة البصرة، 1986.
٢. الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلي، ط1، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
٣. آل علي، رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2002.
٤. بتال، أحمد، قياس وتحليل كفاءة إدارة المصارف في العراق بإستخدام مغلف البيانات، ط1، دار نور للنشر، المانيا، 2016.
٥. بخاري، لطلو موسى، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
٦. برنييهو، سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة د. شمس الدين عبد الامير إبراهيم، ط1، الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
٧. بول، سامويلسون، وليام، نوردهاوس، الاقتصاد، ط1، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
٨. البياتي، طاهر فاضل وسمارة، ميرال روعي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
٩. الجنابي، هيل عجمي جميل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
١٠. جوارنتي، جيمس، استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح ود. عبد العظيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
١١. الحاج، طارق، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
١٢. الحجار، بسام، ورزق، عبد الله، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.



١٣. الحسنوي، سالم صلاح راهي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
١٤. حسين، منى يونس، النظرية الاقتصادية الكلية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2020.
١٥. الحنفي، عبد الغفار وابو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية والتطبيقية- البنوك العربية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
١٦. الحوراني، أكرم محمد، النقود والمصارف، ط2، دار الملاين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، دمشق، 2011.
١٧. الحوراني، أكرم محمد، وحساني، عبد الرزاق حسن، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
١٨. خريس، جمال، وآخرون، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
١٩. خصاونة، صالح، الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
٢٠. خطاب، جودت جعفر، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، ط1، دار دجلة ناشرون موزعون، عمان، 2009.
٢١. الخطيب، نمر محمد، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والتطبيق، ط3، دار المرباح للنشر، الجزائر، 2009.
٢٢. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، ط1، جدارا للكتاب العاملي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
٢٣. خليل، سامي، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1981.
٢٤. خليل، سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، كلية التجارة، جامعة الكويت، الجزء 2، 1994.
٢٥. داغر، محمود محمد، الاقتصاد الكلي، ط1، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، 2018.
٢٦. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

٢٧. الدباغ، أسامة بشير والجومرد اثيل، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، مطبعة المناهج، عمان، 2003.
٢٨. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنود، دار الحكمة للنشر، الموصل، 1989.
٢٩. الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة العربية، 2006.
٣٠. راضي، منذر محمد، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، ط1، الجنادية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
٣١. الزبيدي، حمزة محمود، ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
٣٢. السريتي، محمد أحمد وغزلان، محمد عزت محمد، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
٣٣. سعيد، سلطان محمد، إدارة البنوك، ط1، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1993.
٣٤. سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط1، دار الذكرة للنشر، بغداد، 2013.
٣٥. سمحان، حسين محمد ويامن، اسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
٣٦. السمهوري، محمد سعيد، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
٣٧. سيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
٣٨. السيد، سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، ط1، جامعة القاهرة-كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإسلامية، 2001.
٣٩. الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية- مدخل وتطبيق، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
٤٠. الشمري، صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العلمية، ط1، مطبعة الكتاب، بغداد، 2016.
٤١. الشمري، مايح شبيب وآخرون، تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017.

- ٤٢ . شهاب، محمد عبد الحميد، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، المكتبة العربية، مصر،  
2018.
- ٤٣ . شيحة، مصطفى رشيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار الجامعة، الإسكندرية،  
2004.
- ٤٤ . شيخي، طارق محمد، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر،  
عمان، 2012.
- ٤٥ . صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،  
2005.
- ٤٦ . صقر، أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
- ٤٧ . الصوص، نداء محمد، الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع-  
عمان، 2007.
- ٤٨ . طاقة، محمد، والعزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر  
والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- ٤٩ . عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية،  
2005.
- ٥٠ . عبد الله، خالد امين والطراد، اسماعيل إبراهيم، ادارة العمليات المصرفية المحلية،  
والدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- ٥١ . عبد الله، عقيل جاسم، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- ٥٢ . عبد المعطي، وجودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، ط1، دار الأوائل للنشر، عمان،  
1999.
- ٥٣ . العبودي، موسى فاضل، افلاس المصارف بمخاطر الائتمان دراسة مقارنة، ط1،  
مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، 2011.
- ٥٤ . عجينة، صالح يوسف، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مطبعة شفيق للنشر، بغداد،  
1971.
- ٥٥ . عريقات، حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد-التحليل المالي، ط1، دار وائل للنشر  
والتوزيع، عمان، 2006.
- ٥٦ . عشش، حسن سمير، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع  
النقدي في البنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

٥٧. علي، أحمد بريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب  
موزعون ناشرون، لبنان، 2015.
٥٨. العمري، هشام محمد صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ط2، مطبعة  
التعليم العالي، بغداد، 1988.
٥٩. عوض الله، حسين زينب، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، القاهرة، 1995.
٦٠. الغالبي، عبد الحسين جليل والاعرجي، كاظم سعد، اساسيات النقود، ط1، دار النبراس،  
النجف، 2016.
٦١. فضيلة، عابد، وخضور، رسلات، التحليل الاقتصادي الجزئي جامعة دمشق، كلية  
الاقتصاد، سوريا، 2008.
٦٢. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، ط1،  
دار صفاء، عمان، 2009.
٦٣. القولي، سامة محمد وشهاب، مجيد محمد، مبادئ النقود والبنوك، ط1، دار الجامعة الجديرة للنشر،  
بغداد، 1997، ص59.
٦٤. فيشر، ستانلي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ترجمة عزيز محمد بو سدر، بنغازي،  
جامعة قاريوس، 1992.
٦٥. القريشي، علي حاتم، السياسة النقدية في العراق (بين ضخامة الدور وحدودية الادوات)،  
دار الكتب والوثائق، بغداد، 2016.
٦٦. كراجة، عبد الحلیم وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء للنشر- عمان،  
2001.
٦٧. كنعان، علي، النقود والمصارف والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان،  
2012.
٦٨. محمد، كنعان علي، ويامن، اسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار  
صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
٦٩. محمد، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الإدارة  
والمخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
٧٠. مصطفى، أحمد فريد، وعقر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق،  
بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.

٧١. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، عمان، 2003.
٧٢. مطلوب، مصطفى ناطق صالح، المصارف الإسلامية، ط1، المركز القومي للإصدارات، القاهرة، 2020.
٧٣. النجفي، حسن توفيق، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، دار الحرية، بغداد، 1976.
٧٤. نوري، ناظم محمد، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
٧٥. هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، ط2، دار المعارف، الإسكندرية، 2002.
٧٦. هندي، منير إبراهيم، ادارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، ط3، المكتب العرب الحديث، اسكندرية، 2014.
٧٧. الوادي، محمود حسين وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
٧٨. الواسطي، فضل شاكر، اقتصاديات عامة، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1973.
٧٩. الوزني، خالد امين واصف، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
٨٠. الوزني، خالد واصف والدفاعي، أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط7، دار الوائل للنشر، عمان، 2005.
٨١. يحيى، وداد يوسف، النظرية النقدية، ط1، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 2001.
٨٢. يونس، محمود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر، 2000.
٨٣. يونس، محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية (اختيار محفظة الاوراق المالية- سعر الفائدة في سوق النقود- سعر الفائدة في اسواق السندات- البنوك التجارية- السياسات النقدية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

ثانياً: - البحوث

- 1- جبار، إبراهيم جاسم، الإصلاح المصرفي في العراق- الأسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، العدد19، 2015.
- 2- المرزوك، خالد حسين وآخرون، أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي والقطاع التجاري الخارجي في العراق، مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد16، العدد1، 2023.
- 3- البدوي، رضا، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020) باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد 25، العدد 1، 2023.
- 4- جار الله، رغد اسامة ودنون، مروان عبد الملك، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)، مجلة تنمية الرفادين، جامعة الموصل، المجلد 35 ملحق العدد 114.
- 5- محمود، زهرة هادي وبشار، أكد سعدون، تحليل اقتصادي لأستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرفادين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد4، 2012.
- 6- العبدلي، سعد عبد نجم، قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقير في العراق في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد7، 2014.
- 7- النقار، عثمان، العواد منذر، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج وإجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد2، سوريا 2012.
- 8- مناتي، صالح عدنان، عرض النقود وأثره في التضخم، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العراق، العدد7، 2014.
- 9- عزازي، فردة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسيةه (1970-2006)، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، عدد 4، 2010.
- 10- رزقي، علاء طالب، تحليل استجابة السياسة المالية لأنماط استهلاك العائلة العراقية في ظل ظروف الصدمات بعد عام 2003، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 6، 2022.

- 11- عبد الحسين، علي جابر وغانم رقية عزيز، أثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد4، 2022.
- 12- الجزراوي، إبراهيم محمد علي، والنعمي، نادية شاكر، تحليل الائتمان المصرفي باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية المختارة مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد83، 2010.
- 13- حسين، علي عبد الزهرة وشومان، عبد اللطيف حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013.
- 14- طه، عمر هاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، ع2، 2013.
- 15- إسماعيل، عوض فاضل، ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الاول)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، الاصدار 42، 2014.
- 16- ثويني، فلاح حسن، المنجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى الثالث بعد الميلاد، ط1، مطبعة الوفاة، بغداد، 2010.
- 17- باشا، كريم عبد النبي، المؤسسة المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد12،
- 18- دهيم، كوثر محمد، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوت، 2016، العدد24، ص15.
- 19- أحمد، محسن إبراهيم، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، العراق، المجلد 4، العدد3، كانون الأول 2020.
- 20- خياط، محمد نجيب غزالي، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة دراسة اقتصادية قياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.

- 21- المزارى، أحمد عارف كرىم، أثر السىاسة الائتمانية على مآفظة القروض فى البنوك التجارية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 19، 2009.
- 22- داغر، محمود وآخرون، أبحاث فى السىاسة النقدية المعاصرة فى العراق، مؤسسة نائر العصامى للنشر، بغداد، 2017.
- 23- توفىق، هوزان تحسىن، قىاس الاستقرار المالى لعينة من المصارف التجارية المسجلة فى سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2021، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 (B)، العدد 3، 2015.
- 24- خزعل، هىام ناشرو، واقع التجارة الخارجة فى الاقتصاد العراقى للمدة (2010-2016) وآفاقها المستقبلية، مركز دراسات البصرة والخلج العربى، مجلة الاقتصادى الخلجى، العدد 43، 2020.
- 25- الطراونة، مدحت إبراهيم، مشاكل التسهيلات الائتمانية التى تواجه جنوب الأردن (دراسة تطبيقية على مناطق الجنوب)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد 7، الأردن، 2002.
- 26- عبد اللطىف اسار فخرى، اصلاح القطاع المالى والمصرفى فى العراق، دراسات اقتصادىة محلية فصلية، تصدر عن بىت الحكمة، بغداد، العدد 18 السنة السادسة، 2006.
- 27- اتحاد المصارف العربية، تأهىل وتحديث القطاع المصرفى وفق المعايير الدولية، بىروت، العدد 276، اذار 2012.
- 28- شندى، أذىب قاسم وعبد الخضر، نعم حمىد، قىاس العلاقة التبادلية بىن عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادى فى العراق للمدة (1980-2013)، مجلت الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 21، 2016.
- 29- الجبورى، بتول مطر والزاملى، محمد، دعاء، دور الانفاق الحكومى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014.
- 30- شناق، جهرة، أثر التطور المالى فى النمو الاقتصادى دراسة قىاسية للملكة العربية السعودية بىاستخدام انموذج ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – جامعة سطىف، الجزائر، المجلد، العدد 1، 2020.
- 31- عثمان، حسىن على، سعد، سفىان أبو البشر آدم، استخدام نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقىاس محددات النمو الاقتصادى فى السودان – دراسة احصائية للمدة (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية السعودية، المجلد 6، العدد 30، 2022.



- 32- الجبوري، حيدر عبد حسن، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 20، العدد 1، 2012.
- 33- القدير، خالد بن حمد بن عبد الله، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 2، 2005.
- 34- رشيد، عبد الوهاب حميد، التكامل الاقتصادي العربي، العراق، بغداد، وزارة الاعلام العراقية، سلسلة دراسات 128، 1977.
- 35- صالح مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.

### ثالثاً: - الرسائل والاطاريح

1. الجزراوي، إبراهيم محمد علي والنعمي نادية شاكر، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة تطبيقية في مصرف، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
2. الجشعمي، فائزة مسجت، دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014.
3. عشي، عبد الحميد، مراحل وإجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر دراسة حالة عملية الاستيراد في مؤسسة الأنابيب، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية، 2022.
4. عمران، فاطمة صالح مطر، أثر بعض مكونات الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2016)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل، العراق، 2019.
5. قبي، ربيحة، الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1994-2011)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.
6. المجالي، أحمد عبد القادر محمد وملاوي، أحمد إبراهيم، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن للمدة (1970-2003)، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

٧. موسي، سهام، استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية، 2018.

#### رابعاً: - التقارير

١. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية الفصلية، دائرة الإحصاء والأبحاث – قسم الاقتصاد الكلي، 2022.
٢. البنك المركزي العراقي، التقرير الاحصائي السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021.
٣. البنك المركزي العراقي، التقرير المالي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالي، بغداد، 2021.
٤. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي، 2020.
٥. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020.
٦. البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع، دائرة الإحصاء والأبحاث، مجلة نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي، 10 كانون الأول 2018.
٧. صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، مواطن الضعف والمخاطر المالية، 2024.
٨. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016.
٩. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاءات التجارية، التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2015.
١٠. وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام 2002-2022.
١١. وزارة المالية، قانون تأسيس مصرف الرافدين وإنظامه الداخلي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1948.

#### المصادر الأجنبية

#### a- Books.

1. John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (London; Macmillan, 1964).
2. Robin Bade, Michael Parkin, *Foundations of Macroeconomics*, copyright by Pearson Education, Inc, 2011.
3. Jesus Huerta De Soto, *Money, Bank Credit, and Economic Cycles*, translated for English by Melinda A. Stroup, Second Edition, Ludwig von Mises, Auburn, Alabama, 2009.
4. Jesus Huerta De Soto, *Money, Bank Credit, and Economic Cycles*, 2002.
5. Frank and B. S. Bernanke *Principles of Economics*, McGraw-Hill, 2008.
6. Frederic S. Mishkin & Stanley G. Eakins, *Financial Markets and Institutions*, British Library Cataloguing-in-Publication Data, 2012 .
7. Ross, Stephen A & Westerfield, Randolph W & Jordan, Bred Ford D. *Fundamentals Of Corporate Finance*. 7th Ed. Irwin McGraw-Hill. 2006.
8. Saed Khalil and Michel Dombrecht, *The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to optimal inflation*, PMA WORKING PAPER, 2011.

## **B- Research.**

1. Diana Bonfim and Banco Portugal. *Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamics*, working paper JEL classification, No. 41, 2009 .
2. Zsuzsa. *Export structure and export specialisation in Central and Eastern European countries*. charge: Nóra Hevesi, the Magyar Nemzeti Bank (2009).
3. IMF, "Gross Domestic Product: An Economy's All", available at (2020).

- Chester Arthur Philips, Bank Credit: A Study of the Principles and Factors Underlying Advances Made by Banks to Borrowers (Classic Reprint), The Macmillan Company, 2017.
4. Zsuzsa Export structure and export specialisation in Central and Eastern European countries. charge: Nóra Hevesi, the Magyar Nemzeti Bank (2009).
5. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014.
6. Narayan, s. Estimating Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework, Economic research journal vol.22,2005.
7. Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04, P11.
8. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm>.
9. Empirical Investigation into the Relationship between Financial Sector Development and Unemployment in Nigeria," Asian Economic and Financial Review, Asian Economic and Social Society, vol. 3(10) , 2013.
10. Ismet Grocer, Relation between Bank Loans and Unemployment in the European Countries, Mihaiu Diana Marieta, University of Sibiu Romania, 2013.
11. Lakshmi & Murugan, Bank Credit Facilities to Small and Medium Enterprises, The IUP Journal of Bank Management, vol. VIII, issue, 2009.
12. Sofia Anwar (corresponding author) Associate Professor, Department Of Economics University Faisalabad, Faisalabad, Punjab Pakistan E-mail, 2012.

13. Mahmood Ibrahim Noor & DR, Adnan Taieh, Financial bank, studies an English, third. Ed, Al – Israuniverscity, Jordan, 2003.



## Extracted

Bank credit is of great importance due to the large cycle in financing economic activity in a way that serves the interest of the national economy by organizing and developing short, medium and long-term financing mechanisms, and therefore bank credit has an active role in influencing the economic activity of any country by influencing the components of aggregate demand.

As the importance of research is focused on knowing the role of bank credit in the components of aggregate demand (consumption, investment, government spending, exports, imports), and to know the extent to which the components of aggregate demand respond to the effectiveness of bank credit, as the problem lies in the following question (What is the role that bank credit can play in the components of aggregate demand in Iraq?).

The research proceeded from the hypothesis that bank credit carried out by credit policy has an effective impact on the development of aggregate demand through the possibility that the nature of the relationship between bank credit and the components of aggregate demand is positive.

That is, the relationship between bank credit and the components of aggregate demand is a direct relationship, as the increase in granting credit and lending operations by banks to commercial activities and various economic sectors leads to stimulating aggregate demand as a result of the increase in consumer and investment spending, which leads to an increase in national output.

It has been proven to us through research that the increase in bank credit leads to a small increase in investment spending compared to the significant increase in consumer spending and government spending, it is necessary to work seriously to pay greater attention to increasing investment spending and

compressing consumer spending through the development of a long-term government program to reduce consumerism and move towards increasing investment spending, which is the main key to development.





**Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education And  
Scientific Research  
University of Karbala  
Faculty of Administration and Economics  
Department of Economics**



# **The role of bank credit in the components of aggregate demand - Iraq Case Study.**

**A Thesis Submitted To  
The Council of The Faculty of Administration and Economics  
– University of Karbala  
It Is Part of The Requirements for Obtaining a Master’s  
Degree in Economic Sciences**

**by the student  
Hamza Abdul Zahra Hamza Abbas**

**Supervised By  
Prof. Dr. Muhammad Hussien Kahdum Al-Jubouri**

**2024 AD**

**1446 AH**

